

الهيئة العامة لمصايد أسماك  
البحر الأبيض المتوسط



منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



# الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط



# 41

تقرير الدورة الحادية والأربعين

بودفا، الجبل الأسود، 16-20 أكتوبر/تشرين الأول 2017



## الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

تقرير الدورة الحادية والأربعين  
بودفا، الجبل الأسود، 16-20 أكتوبر/تشرين الأول 2017

التنويه المطلوب:

منظمة الأغذية والزراعة. 2018. تقرير الدورة الحادية والأربعين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، بودفا، الجبل الأسود، 16-20 أكتوبر/تشرين الأول 2017. تقرير الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط رقم 41. روما، إيطاليا. الترخيص: CC BY-NC-SA 3.0 IGO.

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن أي رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو ترقية المنظمة تفضيلاً لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها.

إن وجهات النظر المُعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

ISBN 978-92-5-131026-7

© FAO 2018



بعض الحقوق محفوظة. هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 3.0 منظمة حكومية دولية. (<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar>).

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة تؤيد أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصاً بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. والمنظمة ليست مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة [طبعة اللغة] الأصلية هي الطبعة المعتمدة."

وتجرى أي وساطة تتعلق بالنزاعات الناشئة بموجب الترخيص وفقاً لقواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي المعمول بها في الوقت الحاضر. **مواد الطرف الثالث.** يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

**المبيعات، والحقوق، والترخيص.** يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة ([www.fao.org/publications](http://www.fao.org/publications)) ويمكن شراؤها من خلال [publications-sales@fao.org](mailto:publications-sales@fao.org). وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: [www.fao.org/contact-us/licence-request](http://www.fao.org/contact-us/licence-request). وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: [copyright@fao.org](mailto:copyright@fao.org).

## إعداد هذه الوثيقة

هذه الوثيقة هي النسخة النهائية للتقرير المعتمد في بودفا، الجبل الأسود، خلال الدورة الحادية والأربعين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2017.

منظمة الأغذية والزراعة. 2018. تقرير الدورة الحادية والأربعين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، بودفا، الجبل الأسود، 16-20 أكتوبر/تشرين الأول 2017. تقرير الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط رقم 41. روما، إيطاليا.

### ملخص

حضر الدورة الحادية والأربعين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى الدورة الثامنة للجنة الإدارة والمالية، ممثلون عن الأطراف المتعاقدة، وعددها 22 طرفاً، وممثلون عن ثلاثة أطراف متعاونة غير متعاقدة، وطرف واحد غير متعاقد. كما حضر الدورة ممثلون عن 20 منظمة حكومية دولية وغير حكومية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومشاريعها الإقليمية، وكذلك مكاتب الهيئة وأجهزتها الفرعية.

وخلال الدورة، تم استعراض التقدم المُحرز في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل، بما في ذلك ما يتعلق بإعلان مالطة الوزاري لعام 2017. وعلاوة على ذلك، نوقشت أنشطة التعاون في إطار الاتفاقات المبرمة مع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة والمنظمات الشريكة. وفي ضوء زيادة التعاون مع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، منحت الهيئة مركز الدولة الطرف المتعاونة غير المتعاقدة لجمهورية مولدوفا.

وفي ما يتعلق بإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، اعتمد ما مجموعه ثماني توصيات ملزمة تتناول المسائل التالية: الإبلاغ عن البيانات والمعلومات المتعلقة بتربية الأحياء المائية؛ وإدارة مصايد أسماك الشبوط المرقط في بحر الألبوران؛ وإنشاء منطقة مصايد مقيّدة في جابوكا/بومو بيت (البحر الأدرياتيكي)؛ وخطة متعددة السنوات لإدارة مصايد سمك الترس في البحر الأسود؛ ووضع خطة إدارة تكيّفية إقليمية لاستغلال المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط؛ وتقديم بيانات عن أنشطة الصيد في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط؛ وخطة عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة، وخطة دولية مشتركة للتنقيش والإشراف خارج المياه الخاضعة للولاية الوطنية في مضيق صقلية. واعتمدت الهيئة كذلك ستة قرارات، بما في ذلك ما يلي: استراتيجية للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود؛ وخطوط توجيهية لتبسيط عمليات الترخيص والتأجير في مجال تربية الأحياء المائية؛ واستئناف عمل مجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا الصيد؛ ومجموعة عمل دائمة معنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة؛ وشبكة للموائل الأساسية للأسماك، وتطبيق نظام وضعته المنظمة البحرية الدولية لتعريف السفن.

وأخيراً، اعتمدت الهيئة برنامج عملها للفترة المقبلة في ما بين الدورات، وأقرت ميزانيتها لعام 2018 التي تبلغ 2 532 162 دولاراً أمريكياً، فضلاً عن عدد من الإجراءات الاستراتيجية ستموّل من الموارد من خارج الميزانية. كما وافقت الهيئة بالإجماع على تجديد ولايات مكاتب لجنة الإدارة والمالية، واللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية، ومجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود، ولجنة الامتثال.



## بيان المحتويات

1	افتتاح الدورة وترتيباتها
2	التقدم المحرز في مسائل التعاون
4	تقرير عن الأنشطة في ما بين الدورات في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الفترة 2016-2017
4	اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية
4	اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك
5	مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود
5	لجنة الامتثال
6	التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل من أجل استدامة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، بما في ذلك ما يتعلق بإعلان مالطة الوزاري
7	مشروع استراتيجية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
8	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
8	مشورة بشأن إدارة تربية الأحياء المائية
9	مشورة بشأن إدارة مصايد الأسماك وصونها
18	برنامج العمل
19	اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية ومجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود (تربية الأحياء المائية)
20	اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك ومجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود (مصايد الأسماك)
21	لجنة الامتثال (الامتثال)
22	الاجتماعات
25	تقرير لجنة الامتثال
25	مباشرة فريق الاستعراض عمله
26	الدورة الثامنة للجنة الإدارة والمالية
26	تقرير عن مسائل الإدارة والمالية
27	ميزانية الهيئة واشتراكات الأطراف المتعاقدة عن الفترة 2017-2019
28	انتخاب مكتب لجنة الإدارة والمالية
28	انتخاب مكتب الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وإقرار الأعضاء في مكتب لجنة تربية الأحياء المائية ومجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود ولجنة الامتثال ولجنة الإدارة والمالية
29	أية مسائل أخرى
29	موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية والأربعين
29	اعتماد التقرير

## المرفقات

36	جدول الأعمال	المرفق 1
37	قائمة بالمشاركين	المرفق 2
50	قائمة بالوثائق	المرفق 3
52	البيانات التي أقيمت في الدورة الحادية والأربعين للهيئة	المرفق 4
64	التوصية GFCM/41/2017/1 بشأن الإبلاغ عن البيانات والمعلومات المتعلقة بتربية الأحياء المائية والتي تلغي التوصية GFCM/35/2011/6	المرفق 5
67	التوصية GFCM/41/2017/2 بشأن إدارة مصايد أسماك القاروس ذات البقع السوداء في بحر الألبوران (المناطق الفرعية الجغرافية من 1 إلى 3) لفترة انتقالية مدتها سنتان	المرفق 6
74	التوصية GFCM/41/2017/3 بشأن إنشاء منطقة مصايد أسماك مقيدة في جابوكا/بومو بيت في البحر الأدرياتيكي	المرفق 7
82	التوصية GFCM/41/2017/4 بشأن خطة متعددة السنوات لإدارة لمصايد أسماك الترس في البحر الأسود (المنطقة الفرعية الجغرافية 29)	المرفق 8
94	التوصية GFCM/41/2017/5 بشأن وضع خطة إدارة إقليمية تكيفية لاستغلال المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط	المرفق 9
104	التوصية GFCM/41/2017/6 بشأن تقديم بيانات عن أنشطة الصيد في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط	المرفق 10
118	التوصية GFCM/41/2017/7 بشأن خطة عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط	المرفق 11
131	التوصية GFCM/41/2017/8 بشأن خطة دولية مشتركة للتحقيق والرصد خارج المياه الخاضعة للولاية الوطنية في مضيق صقلية (المناطق الفرعية الجغرافية من 12 إلى 16)	المرفق 12
147	القرار GFCM/41/2017/1 بشأن استراتيجية للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود	المرفق 13
171	القرار GFCM/41/2017/2 بشأن خطوط توجيهية لتبسيط عمليات الترخيص والتأجير في مجال تربية الأحياء المائية	المرفق 14
187	القرار GFCM/41/2017/3 بشأن استئناف عمل مجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا الصيد	المرفق 15
189	القرار GFCM/41/2017/4 بشأن مجموعة عمل دائمة معنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة	المرفق 16
192	القرار GFCM/41/2017/5 بشأن شبكة للموائل الأساسية للأسماك في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط	المرفق 17
194	القرار GFCM/41/2017/6 بشأن تطبيق رقم المنظمة البحرية الدولية لتعريف السفن	المرفق 18
198	اقتراح معلق بشأن توصية من الهيئة تتناول تحديد حجم مرجعي أدنى لصيانة الشبوط المرقط في البحر الأبيض المتوسط	المرفق 19
200	اقتراح معلق بشأن توصية من الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط تتناول التدابير المتعلقة بأنشطة الصيد الترفيهي في البحر الأبيض المتوسط	المرفق 20
202	اقتراح معلق بشأن توصية تتناول تدابير إدارة مصايد الأسماك لصون أسماك القرش والشفنين في منطقة اختصاص الهيئة، تُعدل التوصية GFCM/36/2012/3	المرفق 21
205	اختصاصات الأنشطة المختارة	المرفق 22



206	المرفق 23(1) الميزانية المستقلة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لعام 2018
207	المرفق 23(2) المساهمات في ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لعام 2018



## افتتاح الدورة وترتيباتها

1- عقدت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة) دورتها الحادية والأربعين، إضافة إلى الدورة الثامنة للجنة الإدارة والمالية في بودفا، الجبل الأسود، في الفترة من 16 إلى 20 أكتوبر/تشرين الأول 2017. وحضر الدورة مندوبون عن الأطراف المتعاقدة في الهيئة، وعددها 22 طرفًا، وثلاثة أطراف متعاونة غير متعاقدة، وطرف واحد غير متعاقد، فضلًا عن مراقبين، وممثلين عن 20 منظمة حكومية دولية وغير حكومية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومشاريعها الإقليمية، ومكاتب الهيئة وأجهزتها الفرعية، وأمانة الهيئة. وترد قائمة بأسماء المشاركين في المرفق 2.

2- ورحّب السيد Milutin Simovic، وزير الزراعة والتنمية الريفية في الجبل الأسود، بالمشاركين في بودفا. وأكد أن بلده ملتزم التزامًا كاملاً بالجهود التي تبذلها الهيئة لتحقيق مزيد من الاستدامة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وقال إن ذلك سيساعد الاقتصادات الوطنية على الازدهار وسيُعزز في الوقت نفسه مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية كصناعات جاذبة من أجل منفعة الأجيال الحالية والمقبلة في سياق النمو الأزرق.

3- ووجّه السيد Árni M. Mathiesen، المدير العام المساعد، إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منظمة الأغذية والزراعة - كلمة إلى المشاركين باسم المدير العام للمنظمة، السيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا، مؤكدًا أنه يجري تنظيم الجلسة الافتتاحية للهيئة بمناسبة يوم الأغذية العالمي، وهو حدث كبير للمنظمة. وأشار في هذا الصدد إلى أهمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في القضاء على الجوع، وقال إنه يرى أن للهيئة، بوصفها جهازًا أنشئ بموجب المادة 14، دورًا رئيسيًا في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

4- وأعرب السيد Stefano Cataudella، رئيس الهيئة، عن خالص شكره لحكومة الجبل الأسود على استضافتها الدورة. ولفت انتباه المشاركين إلى الاستراتيجية المتوسطة الأجل (2017-2020) من أجل استدامة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (الاستراتيجية المتوسطة الأجل) التي اعتمدها الهيئة في دورتها الأربعين (مالطة، يونيو/حزيران 2016). وأضاف أن هذا الصك يشكل إطارًا لاتخاذ إجراءات لوضع حد للحالة المثيرة للجزع في مصايد الأسماك في الإقليم. ودعا في الوقت نفسه إلى تحسين التفاعل بين مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بما يتماشى مع مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة.

5- وكجزء من البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، سلط السيد Karmenu Vella، المفوض الأوروبي للبيئة والشؤون البحرية ومصايد الأسماك، الضوء في رسالة مصوّرة بالفيديو على أهداف إعلان مالطة الوزاري 2017 بشأن استدامة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (إعلان مالطة الوزاري)، وإعلان بوخارست الصادر عن المؤتمر الرفيع المستوى من أجل تعزيز التعاون بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأسود (إعلان بوخارست). ومن المعترف به أن هذين الإعلانين الإقليميين معلمان بارزان على درب تحقيق الاستخدام المستدام للموارد السمكية، وحماية البيئة البحرية، وتعزيز التعاون الإقليمي. وإضافة إلى ذلك، جرى التشديد على زيادة مشاركة البلدان المشاطئة في إعلان مالطة الوزاري الذي وقعته حتى الآن خمسة عشر بلدًا. ويؤكد ذلك ما يسود الدول المشاطئة من شعور مشترك بالحاجة إلى إجراءات سريعة من أطراف الهيئة المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة من أجل وقف الاتجاهات الحالية.

6- وعقب هذه الكلمات الافتتاحية، قدّم السيد عبدالله سرور، الأمين التنفيذي للهيئة، الوفود المشاركة والمراقبين، وقدّم معلومات عن ترتيبات الاجتماع. ثم تحدّث عن أوراق الاعتماد المستلمة، مشيرًا إلى أن 21 بلدًا قدم أوراق اعتماده، ودعا البلدان التي لم تُقدّم أوراق اعتمادها بعد إلى القيام بذلك.

7- وأشار المندوبون الممثلون لإسبانيا وبلغاريا ولبنان، إلى الأعمال الجارية لإنشاء وحدات إقليمية فرعية في بلدانهم في سياق النهج الإقليمي الفرعي إزاء إدارة مصايد الأسماك الذي تنتهجه الهيئة. ومن شأن تلك الوحدات أن تكفل توثيق التفاعل بين الهيئة والأعمال التي تضطلع بها البلدان على المستوى الإقليمي الفرعي. وأضاف المندوبون أن البلدان الثلاث جميعها قطعت أشواطاً بعيدة، بما في ذلك من خلال مشاورات مع المنظمة، وأعربوا عن أملهم في أن يكون من الممكن تشغيل الوحدات التي ستستضيفها بلدانهم خلال فترة ما بين الدورات المقبلة.

8- وأشاد المندوبون الممثلون لألبانيا والبوسنة والهرسك والجزائر وليبيا والمغرب، بجهود الهيئة في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل بالتنسيق الوثيق مع البلدان. وقال المندوبون إن هذه المساعي ملائمة بصفة خاصة في ضوء الزخم السياسي الناشئ عن إعلان مالطة الوزاري وفي ظل الاعتراف العالمي المتزايد بأهمية المحيطات في تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الجوع، كما ذكر ممثل موناكو. وأعرب المندوبون عن ارتياحهم للإجراءات المتخذة من الهيئة لتوفير الدعم، لا سيما من خلال المساعدة التقنية.

9- وأبلغت الهيئة ببيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، الوارد في الوثيقة GFCM:41/2017/Inf.4. واعتمد جدول الأعمال، دون تعديلات، بصيغته الواردة في المرفق 1. وترد قائمة بالوثائق المعروضة على الهيئة في المرفق 3.

10- وترد النصوص الكاملة للكلمات الافتتاحية والبيانات بلغاتها الأصلية في المرفق 4.

## التقدم المحرز في مسائل التعاون

11- تناولت أمانة الهيئة، بالاستناد إلى الوثيقة GFCM:41/2017/Inf.5، التقدم المحرز في مسائل التعاون، بما في ذلك التعاون مع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في مجال خطابات الموافقة المعتمدة وبما يتفق مع الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وقُدمت أيضاً معلومات عن مشاركة أمانة الهيئة في المحافل العالمية والإقليمية ذات الصلة، إلى جانب تقرير مرحلي عن تنفيذ مذكرات التفاهم القائمة.

12- وفي ما يتعلق بخطابات الموافقة، أكد المندوبون الممثلون لألبانيا وأوكرانيا وتونس وجورجيا والمغرب، أهمية تلك الخطابات في دعم الجهود الوطنية للوفاء بالالتزامات المشتركة المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك، وجمع البيانات، وتربية الأحياء المائية، ونظام رصد السفن.

13- وأثنت اللجنة على آلية خطابات الموافقة نظراً لدورها في تبسيط إجراءات دعم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، شجعت الهيئة على استمرار خطابات الموافقة المعمول بها من أجل متابعة الأنشطة المتوخاة بموجبها. وعلاوة على ذلك، دعت الهيئة الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي كانت تتفاوض على خطابات موافقة مع الهيئة إلى المسارعة لاعتماد تلك الصكوك.

14- وأشار المندوبون الممثلون للجزائر، ومصر، ولبنان، وليبيا، والمغرب، إلى المشاورات الوطنية مع أمانة الهيئة في إطار التنفيذ الفعال للاستراتيجية المتوسطة الأجل. وقال الممثلون إن تلك المشاورات ساهمت في إذكاء الوعي بالأولويات الوطنية القائمة وبالتالي فمن المهم مواكبة تلك المشاورات، بما في ذلك عن طريق التنسيق مع المشاريع الإقليمية للمنظمة.

15- ودعت مندوبة الاتحاد الأوروبي إلى نشر معلومات دورية عن تقديم المساعدة التقنية إلى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة لأن من شأن ذلك أن يكفل الاتساق ويساعد في الوقت نفسه على تجنب تضارب الأنشطة. وقالت إن الاتحاد الأوروبي لديه أيضاً، بالإضافة إلى جهود الهيئة والمشاريع الإقليمية للمنظمة، عدد من برامج المساعدة المتصلة بسياساته المتعلقة بالجوار. ولذلك طالبت أن تُقدّم الهيئة تقريراً مرحلياً موجزاً عن المساعدة التقنية المقدّمة إلى كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد، وأعربت في الوقت نفسه عن التزام مماثل من الاتحاد الأوروبي بإبلاغ الهيئة بذلك.

16- ولاحظت اللجنة طلب جمهورية مولدوفا بأن تصبح طرفاً متعاوناً غير متعاقد ومنحتها ذلك المركز بتوافق الآراء.

17- وأكد مندوب تونس أهمية مشاركة الهيئة بدور فاعل في المحافل الدولية والإقليمية ذات الصلة في سياق نهج قائم على النظام الإيكولوجي إزاء مصايد الأسماك بالقدر الذي يتصل فيه ذلك بولاية الهيئة بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وأيدت الهيئة ذلك تأييداً تاماً.

18- وأشار ممثل الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي إلى التعاون القائم بين المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وشدّد على أن الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي تولي عناية كبيرة لتدابير الصون والإدارة التي اعتمدتها الهيئة في ما يتعلق بالمسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

19- وأشار ممثلو الاتفاق المعني بصون الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وخطة عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن البحر الأبيض المتوسط (خطة عمل البحر الأبيض المتوسط) إلى التقدم الذي تحقق في تنفيذ مذكرات التفاهم الجارية مع الهيئة. وأعرب الممثلون عن ارتياحهم للأنشطة المشتركة المنفذة في سياق هدف الأمم المتحدة 14 للتنمية المستدامة، وقالوا إنهم مستعدون لمواصلة التعاون مع الهيئة في المسائل المتصلة بمصايد الأسماك المستدامة وصون النظم الإيكولوجية البحرية.

20- وشدّد ممثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية على أهمية تعاون منظمته مع الهيئة، وطلب من الهيئة إبرام مذكرة تفاهم تركز على الأنشطة المتصلة، في جملة أمور، بجمع البيانات، ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق، وتربية الأحياء المائية.

21- كما أشارت ممثلة الاتحاد من أجل المتوسط إلى الحاجة إلى وضع إطار رسمي للتعاون الجاري في أعقاب زيادة التنسيق مع الهيئة حسب ما أكدته أمانتها. ولذلك طالبت من الهيئة إبرام مذكرة تفاهم تُركز على الأنشطة المتصلة بجملة أمور أخرى تشمل الاقتصاد الأزرق، والحوكمة، والتعاون في البحوث.

22- ووافقت الهيئة على إبرام مذكرة تفاهم مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والاتحاد من أجل المتوسط وطلبت من الأمين التنفيذي للهيئة توقيع المذكرتين أثناء فترة ما بين الدورات بعد الحصول على الموافقات الضرورية من المنظمة.

23- ورحب مندوب منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود بالتعاون الجاري مع الهيئة. وقال للمشاركين إن منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود ستدعو إلى عقد مؤتمر إقليمي بشأن النمو الأزرق في منطقة البحر الأسود، ووجه الدعوة إليهم لتبادل معارفهم وخبراتهم في هذا الإطار.

## تقرير عن الأنشطة في ما بين الدورات في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الفترة 2016-2017

### اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية

24- عرض السيد François René، رئيس اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية، الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة، استناداً إلى الوثيقتين GFCM:41/2017/3 و GFCM:41/2017/Inf.10. وشملت هذه الأنشطة اجتماعات في نطاق فريق المهام المعني بتربية الأحياء المائية التابع للهيئة، ومجموعات العمل المختصة التابعة للجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية، وكذلك أنشطة منصة تربية الأحياء المائية المتعددة أصحاب المصلحة.

25- وأشار ممثل تونس إلى الدور الرئيسي الذي تساهم به اللجنة من حيث إنتاج مخرجات عملية وتقنية في مجال تربية الأحياء المائية، وأشار بصفة خاصة إلى أن الدور الفعال الذي تشارك به البلدان، بما فيها بلده، مع المزارعين وأصحاب المصلحة الآخرين، أساسي لتحقيق هذه المخرجات. وشدد بصفة خاصة على التعاون الإيجابي من تونس مع اللجنة في إنشاء مناطق مخصصة لتربية الأحياء المائية في خليج المنستير، بما في ذلك منطقة بحرية محمية في هذا الإقليم. وأكد من جديد أيضاً اهتمام تونس بإنشاء مركز تدريب إقليمي في مجال تربية الأحياء المائية لتعزيز بناء القدرات في جنوب البحر الأبيض المتوسط.

26- وأكدت مندوبة الاتحاد الأوروبي مجدداً دعم الاتحاد الأوروبي لعملية إعادة تنظيم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية. وشددت على أهمية مجالات الاستدامة الرئيسية المحددة، مثل الحوكمة، والتفاعلات بين تربية الأحياء المائية والبيئة، وصحة الحيوان والسوق، وأكدت أهمية مشاركة أصحاب المصلحة والسعي في الوقت نفسه إلى تحقيق الجوانب التي يجسدها إعلان بوخارست وإعلان مالطة الوزاري.

27- وأعربت عدة وفود أخرى عن ارتياحها للأعمال الجيدة الهامة التي اضطلعت بها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية أثناء فترة ما بين الدورات لدعم تنمية تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

### اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك

28- عرض السيد عثمان جاربوي، رئيس اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة ومجموعات الخبراء المعنية، استناداً إلى الوثيقتين GFCM:41/2017/2 و GFCM:41/2017/Inf.9. وأشار على وجه الخصوص إلى الأنشطة الإقليمية في مجال تقدير الأرصاد، والبيئة البحرية والنظم الإيكولوجية، وجمع البيانات، ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق والترفيهية، وكذلك الأنشطة المنفذة في إطار النهج الإقليمي الفرعي.

29- وتكررت الإشادة بعمل اللجنة نظراً لتعدد المواضيع التي غطتها لجانها الإقليمية الفرعية ومجموعاتها التقنية المخصصة وكذلك المشورة المفيدة التي أسدتها بشأن طيف واسع من المسائل الإقليمية والإقليمية الفرعية.

30- وأثنت ممثلة الاتحاد الأوروبي على الإسهام القوي من اللجنة في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وقالت إنها تعترف بتحسين جودة مشورتها العلمية التي دعمت بشكل أفضل عمل الهيئة وأنها تزدد فائدة للمديرين. وأكدت الحاجة إلى تحسين التآزر مع المعاهد الوطنية وسائر الأجهزة ذات

الصلة من أجل ضمان تقييم جميع الأرصدة الرئيسية بحلول عام 2020 حسب ما أبرزته الالتزامات المحددة في إعلان مالطة الوزاري.

31- وأعربت عدة وفود، منها على وجه الخصوص الوفدان الممثلان لمصر والمغرب، عن الاعتراف بأهمية النهج الإقليمي الفرعي إزاء إدارة مصايد الأسماك وأكدت أهميته في سياق المناقشات الموجّهة في اللجان الإقليمية الفرعية، ودعت الهيئة إلى مواصلة عملها وفق ذلك النهج.

32- وذكرت أيضًا مندوبة المغرب أن الدورات التدريبية، مثل دورات التدريب على المنهجيات الجديدة لتقييم الأرصدة، التي قدّمت منذ إطلاق الاستراتيجية المتوسطة الأجل، حاسمة لتحسين المشورة باستمرار. وأشاد مندوب مصر بدلاً من ذلك بالعمل المشترك بين الهيئة وخطة عمل برنامج البحر الأبيض المتوسط في مجال الأنواع غير المحلية. وأخيرًا، أشار مندوب تونس إلى التطورات المتصلة بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، وأعرب عن ترحيبه بانطلاق الأعمال التقنية لإصدار مشورة من أجل إدارة هذه المصايد الهامة.

33- وأكد رئيس الهيئة أهمية تحقيق كامل إمكانيات المنهجيات القائمة واستكشاف نهج أنسب للتقييم والإدارة.

### مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود

34- عرض السيد Simion Nicolaev، منسق مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود، أنشطة مجموعة العمل ومجموعات الخبراء التابعة لها، استنادًا إلى الوثيقتين GFCM:41/2017/2 و GFCM:41/2017/Inf.11. وكانت مجموعة العمل قد قدّمت مشورة محدّدة لدعم الإدارة بناءً على طلب الهيئة.

35- وأشادت مندوبة الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي جرى الاضطلاع به في سياق مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود، وأنّنت على المساهمة المتميزة من الخبراء الوطنيين في إصدار تقييم لتدابير إدارة أسماك الترس لأول مرة. وفي هذا الصدد، كان إطلاق مشروع BlackSea4Fish أساسيًا لتيسير تبادل المعرفة وتحسين إساءة المشورة وتعزيز التعاون في البحر الأسود.

36- ورحّبت ممثلة تركيا بالنتائج التي أسفر عنها اجتماع مجموعة العمل بشأن إنشاء مركز نموذجي لتربية الأحياء المائية في البحر الأسود، وأعربت عن تقديرها للمعهد الوطني للبحوث والتنمية البحرية في رومانيا لما أبداه من استعداد لاستضافة وحدة نموذجية لمركز نموذجي لاستزراع بلح البحر. وعلاوة على ذلك، أكدت من جديد استعداد تركيا لاستضافة وحدات نموذجية إضافية لاستزراع الأسماك الزعنفية، ولإتاحة خبرة المعهد المركزي للبحوث السمكية في طرابزون ومرافقه الخاصة بتربية الأحياء المائية، مشيرة أيضًا إلى خبرة المعهد العريقة في تكوين علاقات مع القطاع الخاص من أجل التدريب العملي وأنشطة بناء القدرات في مجال تربية الأحياء المائية.

### لجنة الامتثال

37- قدم السيد سمير مجدلاني، رئيس لجنة الامتثال، لمحة سريعة عن أنشطة اللجنة في مجال الامتثال أثناء فترة ما بين الدورات، استنادًا إلى الوثيقتين GFCM:41/2017/4 و GFCM:41/2017/Inf.8. وشملت هذه الأنشطة عملية توضيح وتحديد الهوية، والقائمة المحدّثة الخاصة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والتقدم المحرز في إنشاء نظام تجريبي لرصد السفن، ونظام لمراقبة الصيد غير القانوني ومكافحته. وأشار رئيس اللجنة إلى نجاح تنظيم أربعة اجتماعات في صدد هذه الأنشطة.



38- وأشارت مندوبة الاتحاد الأوروبي إلى أن لجنة الامتثال عاجلت بكفاءة مختلف المسائل أثناء فترة ما بين الدورات وأنها تتبنى ثقافة الامتثال. وكان عمل اللجنة متميزاً، بما فيه عملها في سياق مجموعات العمل، ومن المتوقع تحقيق مزيد من النتائج في المستقبل القريب. وأشارت في هذا الصدد إلى المشروع التجريبي الرائد لمراقبة مضيق صقلية الذي زاد من قوة دور اللجنة.

39- وتحديثت مندوبة تركيا عن التقدم الذي تحقق في إنشاء نظام رصد السفن الذي يجري توسيعه ليشمل جميع سفن الصيد التي يزيد طولها على 12 متراً. ويمول ذلك النظام، بما في ذلك السجل الإلكتروني، من وزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية. وأضافت مندوبة تركيا أنه قد بدأ إنشاء مركز لرصد مصائد الأسماك في أنقرة. ويمكن لمفتشي مصائد الأسماك في المديرية الساحلية وقيادة حرس السواحل رصد سفن الصيد باستخدام هذا النظام في آن واحد.

40- وقال المندوبان الممثلان للجزائر وتونس إنهما يُقران بأن لجنة الامتثال قد دخلت حقبة جديدة. وأكد المندوبان أن المشروع الرائد المتعلق بمضيق صقلية سيكون سابقة في تفعيل الضوابط في الأقاليم الفرعية الأخرى، وأعربا عن أملهما في أن تواصل اللجنة تعزيز تلك الإجراءات في المستقبل.

41- وأشارت مندوبة المغرب إلى تبسيط التقارير الوطنية المقدمة إلى اللجنة. وأكدت أن ذلك من شأنه زيادة مساعدة الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في سياق عمليات التوضيح وتحديد الهوية.

42- وأشار مندوب ليبيا إلى الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ودعا اللجنة إلى زيادة الجهود من أجل مكافحة هذه الآفة.

43- وتوجهت كل من ممثلة صندوق حماية أسماك القرش وممثلة مجموعة حماية المحيطات (Project Aware) بالشكر إلى اللجنة على نهجها التشاركي في معالجة مسألة صون أسماك القرش. وأكدت أنه يجري بذل جهود أولية لتقييم التنفيذ باستخدام تدابير الصون القائمة وسيلزم بذل مزيد من الجهود، بما في ذلك من خلال اللجنة وأمانة الهيئة.

44- وأعربت الهيئة عن ارتياحها للأعمال المتميزة التي تضطلع بها جميع الأجهزة الفرعية.

## **التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل من أجل استدامة مصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، بما في ذلك ما يتعلق بإعلان مالطة الوزاري**

45- عقب اعتماد الاستراتيجية المتوسطة الأجل التي أدخلت عليها الهيئة تحسينات نهائية في سبتمبر/أيلول 2016، أتيح مزيد من الدعم لتنفيذها من خلال إعلان مالطة الوزاري وإعلان بوخارست. وحُدِّدت الأنشطة ذات الأولوية في الأهداف الرئيسية الخمسة للاستراتيجية التي قُدمت ونُوقشت في المحافل ذات الصلة، لضمان مشاركة البلدان والتشاور مع أصحاب المصلحة. وأطلقت تلك الأنشطة بعد ذلك للشروع في جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة اعتباراً من عام 2018 حالما يُتخذ قرار بشأن وسائل التنفيذ وجهات الاتصال الوطنية وبمجرد الانتهاء من إعداد المنهجيات و/أو الخطوط التوجيهية الضرورية وخرائط الطريق اللازمة للتنفيذ. وجرى تأكيد العلاقة التكاملية القوية بين أنشطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل وأهداف إعلان مالطة الوزاري.

46- وعرضت الخطوط العريضة للمعالم البارزة والمهام المنفذة بالفعل في كل نشاط من الأنشطة ذات الأولوية لتقديم لمحة سريعة، وفق شكل مقترح للإبلاغ، عن حالة تنفيذ أنشطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل حتى الآن. ورُحِّبت الهيئة بهذا الشكل المستخدم في الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية.



47- وفي ما يتعلق بإعلان مالطة الوزاري، أشار مندوب ليبيا إلى الأحكام والمواعيد النهائية المتعلقة بطاقة الصيد المحددة في الإعلان. وقال إن بلده لم يوقع هذا الإعلان ولن يكون في وضع يمكنه من الامتثال للالتزامات المتوخاة. وذكر أيضاً أن بلده لم يعتمد إعلان مالطة الوزاري لأنه لم يشارك في المؤتمر الوزاري الذي عقد في مالطة ولم يتلق بعد نسخة من ذلك الصك عبر القنوات الدبلوماسية.

48- وأعربت مندوبة تركيا عن امتنانها لأمانة الهيئة ولمشروع التعاون العلمي والمؤسسي لدعم مصايد الأسماك المسؤولة في شرق البحر الأبيض المتوسط على المشاورات المثمرة للغاية التي عقدت على المستوى القطري. وأضافت أن من المهم مواصلة تنظيم تلك المشاورات دورياً من أجل تنسيق تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

49- وأكد مندوب تونس أهمية الاستراتيجية المتوسطة الأجل، بما في ذلك نهجها الشامل، ودعا إلى تبسيط عملية تفعيلها على أساس الأهداف والأقاليم الفرعية والأطر الزمنية.

50- وشدد أيضاً مندوب مصر على أهمية المشاورات الوطنية، مشيراً إلى أن العملية التي باشرتها أمانة الهيئة لإشراك الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، بما في ذلك من خلال استراتيجياتها الوطنية، قد أتت أكلها وينبغي تعزيزها.

51- وأشارت مندوبة الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة إلى منتدى الهيئة المعني بمعلومات مصايد الأسماك (منتدى مصايد الأسماك)، إذ من المتوقع أن تجتمع في هذا الحدث خبرات من الساحة العالمية بحيث يتسنى للخبراء المرموقين المساهمة في ذلك النشاط الرئيسي في سياق الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وأضافت أن ذلك يمثل دعماً هائلاً للأعمال العلمية المقبلة التي ستضطلع بها الهيئة ويمكن أن يُشكل مرجعاً لسائر المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك.

52- وذكرت ممثلة منظمة رعاية المحيطات (OceanCare) أن المنظمة التي تمثلها تؤيد تماماً الاستراتيجية المتوسطة الأجل، لا سيما الهدف 4. وكإسهام عملي في تحقيق هذا الهدف، دعت ممثلة تلك المنظمة الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى المشاركة في عمل المنظمة بشأن آثار التلوث الضجيجي على مصايد الأسماك.

53- وأشادت الهيئة بالأعمال التي جرى الاضطلاع بها في سبيل تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل، ودعت الأمانة إلى مواصلة هذه الوتيرة من أجل تحقيق أهدافها ومخرجاتها على الوجه الأكمل.

## **مشروع استراتيجية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود**

54- عرضت أمانة الهيئة مشروع استراتيجية التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، استناداً إلى الوثيقة GFCM:41/2017/3.

55- وأعربت مندوبة الاتحاد الأوروبي عن تأييدها القوي والكامل لهيكل الاستراتيجية وأهدافها ورؤيتها، مؤكدة شمولها وفائدتها، لا سيما في ما يتعلق بمساعدة البلدان في الحفاظ على التزاماتها بإعلاني مالطة الوزاري وبوخارست. وأكدت أن الاستراتيجية تمثل أيضاً أداة فعالة يمكن الانطلاق منها لوضع الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها.

56- كما رحّب مندوب تونس بمشروع الاستراتيجية. وأشار إلى حالة الأرصد السمكية في البحر الأبيض المتوسط والحاجة إلى النظر في تنمية تربية الأحياء المائية من أجل تلبية الطلب المتزايد على

منتجات الأغذية البحرية. ولاحظ في هذا السياق أهمية التنمية المنظمة والرشيطة لتربية الأحياء المائية، مع المراعاة أيضاً للتفاعلات مع مصائد الأسماك والآثار المحتملة على سيناريوهات الإدارة.

57- وألقت مندوبة المغرب الضوء على الأساس المشترك لصياغة الاستراتيجية، مؤكدة أن النهج التشاركي يكفل للاستراتيجية أن تكون متوائمة مع الرؤى الوطنية، وشاملة بما يكفي لمعالجة مختلف التحديات.

58- وأعربت بالمثل مندوبة الجزائر عن شكرها لوضع ذلك الإطار الشامل الذي يتفق تماماً مع الاستراتيجية الجزائرية ويساعد على تحقيق الأهداف الوطنية.

59- وأشار رئيس الهيئة إلى الأعمال التحضيرية التي اضطلع بها فريق المهام بشأن استراتيجية للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود بناءً على الولاية المسندة إليه من الهيئة. وأكد من جديد أن الاستراتيجية نابعة من البلدان نفسها التي شاركت فيها بإسهامات هامة. وهي بذلك ثمرة سنوات من العمل المنسق.

60- ورحّبت الهيئة باستراتيجية تربية الأحياء المائية والمساهمات المقدّمة من البلدان وقررت، بناءً على اقتراح من الاتحاد الأوروبي، اعتماد القرار GFCM/41/2017/1 بشأن استراتيجية للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، على النحو الوارد في المرفق 13.

## **إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود**

### **مشورة بشأن إدارة تربية الأحياء المائية**

61- عرض رئيس اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية الاستنتاجات والمشورة الرئيسية المنبثقة عن الأجهزة الفرعية، استناداً إلى الوثيقتين GFCM/41/2017/3 و GFCM/41/2017/Inf.10. وأبلغ الهيئة بإعادة تنظيم اللجنة في ضوء ازدياد القضايا التي في حاجة إلى معالجة.

62- وأشار مندوب تونس إلى الولاية المسندة إلى اللجنة في ما يتعلق بإعداد خطوط توجيهية من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية المتبعة في إصدار التراخيص وعقود الإيجار لتربية الأحياء المائية. وطالب باعتماد تلك الخطوط التوجيهية عندما تنتهي أمانة الهيئة من إعدادها.

63- وأعربت مندوبة الاتحاد الأوروبي عن تقديرها لإعداد الخطوط التوجيهية باعتبارها خطوة هامة نحو تيسير الإجراءات الإدارية. وطلبت إيضاحات بشأن تعريف تراخيص تربية الأحياء المائية، مطالبة بإعادة صياغة هذا التعريف كي يشير إلى كل عملية الترخيص المفوضية إلى إصدار التصاريح.

64- واعتمدت الهيئة، بعد إدخال تعديلات طفيفة، القرار GFCM/41/2017/2 بشأن وضع خطوط توجيهية لتبسيط عمليات الترخيص والتأجير في مجال تربية الأحياء المائية، ويرد نصه في المرفق 14.

65- وانطلاقاً من مشورة اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية، نفّحت الهيئة التوصية GFCM/35/2011/6 بشأن الإبلاغ عن البيانات والمعلومات المتعلقة بتربية الأحياء المائية، وعدّلت التوصية GFCM/33/2009/4، ووافقت على إدخال مواعيد نهائية جديدة لتقديم البيانات (أي 31 ديسمبر/كانون الأول من كل سنة تقويمية) فضلاً عن إلغاء تقديم البيانات المتعلقة بالأعلاف، ومسحوق السمك، وزيت السمك، نظراً لعدم صلتها بهذه الصناعة. ووافقت الهيئة في المقابل على إدخال تعديلات طفيفة على متطلبات البيانات المتعلقة بالتجارة والاستهلاك.

66- واعتمدت الهيئة التوصية GFCM/41/2017/1 بشأن الإبلاغ عن البيانات والمعلومات المتعلقة بتربية الأحياء المائية، والتي تلغي التوصية GFCM/35/2011/6، على النحو الوارد في المرفق 5.

67- وأكد ممثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة مجددًا تقديره لتعاون منظمته مع اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية، لا سيما في التفاعلات بين تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والحفاظ على البيئة البحرية، لا سيما في المناطق البحرية المحمية. وأشار إلى تميز الهيئة باعتبارها منظمة إقليمية لإدارة مصايد الأسماك المعنية أيضًا بتربية الأحياء المائية والعمل الرائد الذي تضطلع به في هذا القطاع. وقال إن الاتحاد الأوروبي لمربي الأحياء المائية يعرب معه عن الأمل في أن تعتمد الهيئة في المستقبل قرارات ملزمة بشأن إدارة تربية الأحياء المائية من أجل معالجة المسائل الشاملة.

### مشورة بشأن إدارة مصايد الأسماك وصونها

68- عرض رئيس اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك ومنسق مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود المشورة المتعلقة بحالة الأنواع ذات الأولوية، وإدارة مصايد الأسماك المختارة على المستوى الإقليمي الفرعي، وجمع البيانات، ومصايد الأسماك صغيرة النطاق والترفيهية، والتفاعلات بين مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية.

### الحالة العامة للأرصدة

69- عُرضت لمحة عامة عن نطاق تغطية الأرصدة ذات الأولوية التي أسدت اللجنة العلمية الاستشارية مشورتها بشأنها في كل إقليم فرعي.

70- وأكدت وفود تونس والجزائر والمغرب أهمية التغطية الكافية لكل الأنواع ذات الأولوية في جميع الأقاليم الفرعية على النحو المتوخى في الاستراتيجية المتوسطة الأجل. ويلزم عند تحديد الفجوات أن يُحدّد ما إذا كانت البيانات غير متاحة أو لا يمكن الوصول إليها.

71- وأشار مندوب مصر إلى أن تقييّمات الأنواع الواحدة قد لا تكون كافية لتزويد الهيئة بمشورة لدعم اعتماد تدابير متسمة بالكفاءة، وأن اللجنة العلمية الاستشارية ينبغي أن تتحول نحو التقييّمات التي تتناول أنواعًا متعددة.

72- وأكد المندوبان الممثلان لألبانيا والجبل الأسود صغر حجم أساطيلهما الوطنية، وأشارا إلى أنهما يبذلان جهودًا صادقة لتحسين جمع البيانات من أجل المشورة العلمية وإتاحتها قريبًا. ووجه المندوبان شكرهما إلى مشروع التعاون العلمي لدعم الصيد الرشيد في البحر الأدرياتيكي لدوره في المساعدة على تنظيم العمل.

73- وأشار رئيس الهيئة إلى أن حجم المشورة العلمية المقدّمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك يُعبّر عن مواطن القوة والضعف من حيث البيانات والقدرات في مختلف الأقاليم الفرعية. ودعا كذلك الخبراء الوطنيين إلى الوفاء بمسؤولياتهم عن تقاسم البيانات المتاحة داخل اللجنة من أجل تحسين التقييم العلمي للأنواع ذات الأولوية.

74- ووافقت الهيئة على أن تحسين جودة البيانات الداعمة للمشورة وكذلك التغطية الحالية للأنواع ذات الأولوية يتطلب من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة جمع البيانات بانتظام وإتاحتها من أجل دعم تقدير الأرصدة، وينبغي تقديم المساعدة إلى الأطراف المتعاقدة والأطراف

المتعاونة غير المتعاقدة في الحالات التي لا تتاح فيها تلك البيانات. وينبغي اتخاذ تدابير احترازية عند الاقتضاء.

75- وأشارت مندوبة الاتحاد الأوروبي إلى الحاجة الملحة لتعزيز التنسيق بين اللجنة وسائر الأجهزة، بما يشمل اللجنة العلمية والتقنية والاقتصادية لمصايد الأسماك، في الأعمال المتصلة بتقدير أرصدة الأنواع ذات الأولوية.

76- وفي ما يتعلق بتقييم الوضع الجيد للبيئة، وافقت اللجنة على المشورة الداعية إلى مواصلة تحديد مؤشرات إقليمية وإقليمية فرعية من خلال اللجنة العلمية الاستشارية ومجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود التابعة لها وبالتنسيق مع خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، والهيئة المعنية بحماية البحر الأسود من التلوث (الهيئة المعنية بالبحر الأسود).

### مصايد أسماك الشبوط المرقط في بحر الألبوران

77- عرضت مندوبة الاتحاد الأوروبي اقتراح توصية بشأن تحديد حجم مرجعي أدنى لصون مصايد أسماك الشبوط المرقط في البحر الأبيض المتوسط.

78- واقترح أن يكون الحد الأدنى للحجم هو 33 سم، ولكن تقرر التماس المشورة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك حول هذا التدبير التقني. ولذلك وافقت الهيئة على إبقاء الاقتراح معلقاً كي يُعاد النظر فيه أثناء الدورة المقبلة بعد عقد اجتماع تقني مخصص لهذا الغرض بين البلدان المعنية ستتحقق اللجنة العلمية الاستشارية من مدخلاته. ويرد الاقتراح المعلق في المرفق 19.

79- وقدّمت بعد ذلك مندوبة الاتحاد الأوروبي اقتراحاً جديداً بشأن توصية متعلقة بإدارة مصايد أسماك الشبوط المرقط في بحر الألبوران ([المناطق الفرعية الجغرافية] 1، و2، و3).

80- ويهدف الاقتراح إلى تحسين نمط استغلال مصايد أسماك الشبوط المرقط في بحر الألبوران والعمل في الوقت نفسه على زيادة المعرفة العلمية والتقنية والاجتماعية-الاقتصادية في ما يتعلق بهذه المصايد. وسيُنفذ الاقتراح من خلال إنفاذ تدابير انتقالية أولية بينما ستُجمع البيانات الحيوية التي تحتاج إليها اللجنة العلمية الاستشارية لتحديد النقاط المرجعية ذات الصلة. وسوف يُمهّد ذلك لوضع خطة إدارة مستقبلية والحد في الوقت نفسه من احتمالات تراجع الكتلة الحيوية للأرصدة إلى ما دون المستويات المرغوب فيها، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب سلبية على مصايد الأسماك في ظل غياب المشورة العلمية الشاملة والمواكبة لآخر المستجدات.

81- وأكد مندوب المغرب أنه تم بذل محاولات على مدى سنوات لإسداء المشورة بشأن حالة هذا النوع، غير أن الوضع المفتقر إلى البيانات يتطلب الأخذ بنهج وقائي. وشدّد على أن الافتقار إلى البيانات مرتبط بتكاليف ضمان جمع بيانات كافية نظراً لما لهذا النوع من قيمة كبيرة، وفي هذا الصدد طلب المغرب المساعدة من مشروع شبكة التعاون لتيسير تنسيق الدعم المقدم لإدارة مصايد الأسماك في المناطق الغربية والوسطى من البحر المتوسط ومن الهيئة. ولاحظ مندوب المغرب أيضاً أنه بالنظر إلى أنه نوع مستهدف في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، يلزم أيضاً إجراء تحليل اجتماعي-اقتصادي لأثر بدائل الإدارة على هذا النوع.

82- وأكدت مندوبة الاتحاد الأوروبي أن الاتحاد الأوروبي يمكن أن يقدم الدعم إلى برنامج جمع البيانات عن مصايد أسماك الشبوط المرقط في بحر الألبوران من خلال مشروع الشبكة المذكورة.

83- وعقب إجراء مناقشات ومشاورات موسّعة، اعتمدت الهيئة التوصية GFCM/41/2017/2 بشأن إدارة مصايد أسماك الشبوط المرقط في بحر الألبوران (المناطق الفرعية الجغرافية من 1 إلى 3) لفترة انتقالية مدتها سنتان، ويرد نصها في المرفق 6.

### مصايد الأسماك القاعية في مضيق صقلية

84- أخذت الهيئة علمًا بنتائج تقييم التدابير المتخذة من خلال التوصية GFCM/40/2016/4 التي تُحدّد خطة إدارة متعددة السنوات لمصايد الأسماك التي تستغل النازلي الأوروبي والإربيان الوردي من المياه العميقة في مضيق صقلية، ويلزم بموجبها إجراء تخفيض بما لا يقل عن 30 في المائة لتيسير تحقيق زيادة في الكتلة الأحيائية لكلا النوعين. وتم الاتفاق على تنقيح خطة الإدارة، حسب الاقتضاء، خلال الدورة السنوية المقبلة بناءً على المشورة المقدّمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك.

85- وشدّد مندوب تونس على الحاجة إلى تناول انتقائية معدات الصيد لدعم تخفيض نفوق أسماك هذين النوعين بسبب الصيد.

### مصايد الأسماك السطحية الصغيرة والقاعية في البحر الأدرياتيكي

86- ذكّرت الهيئة بأن الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تُنفذ حاليًا تدابير طارئة من أجل أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في المنطقتين الفرعيتين الجغريتين 17 و18 حتى عام 2018، وأن النقاط المرجعية لا تزال قيد المراجعة من جانب اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك. وأُتفق على تنقيح الخطة المتعددة السنوات لإدارة مصايد الأسماك في ما يتعلق بأرصدة الأسماك السطحية الصغيرة خلال الدورة السنوية المقبلة استنادًا إلى المشورة النهائية التي ستصدرها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك.

87- وقدّمت مندوبة الاتحاد الأوروبي اقتراح توصية بشأن إنشاء منطقة مصايد أسماك مقيّدة في جابوكا/بومو بيت. وينبع ذلك من التعاون بين الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المعنية استنادًا إلى المشورة العلمية المقدّمة من اللجنة العلمية الاستشارية التي أشارت فيها إلى أهمية هذا التدبير نظرًا لأنه يُغطي مجالًا رئيسيًا من حيث الموائل الأساسية للأنواع القِيّمة والنظم الإيكولوجية البحرية الهشة.

88- واعتمدت الهيئة التوصية GFCM/41/2017/3 بشأن إنشاء منطقة مصايد أسماك مقيّدة في جابوكا/بومو بيت في البحر الأدرياتيكي، ويرد نصها في المرفق 7.

89- وأشادت ممثلة مشروع العمل من أجل إنعاش النظم الإيكولوجية البحرية في البحر الأبيض المتوسط (MedReAcT) بالهيئة على اتخاذها هذه الخطوة الحاسمة، وحثت على بذل جهود قوية للمراقبة داخل هذه المنطقة المقيّدة كي لا يؤدي الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم إلى تقويض ما تحقّق من إنجازات هامة.

### مصايد أسماك شرق البحر الأبيض المتوسط

90- أخذت الهيئة علمًا بالمشورة المقدّمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في ما يتعلق بالمنطقة الفرعية لشرق البحر الأبيض المتوسط، مشيرة إلى ضرورة استخدام طرق تقدير الأرصدة المحدودة البيانات لتقييم حالة الإربيان الأحمر العملاق (*Aristeomorpha foliacea*) من بين أنواع أخرى، وكذلك الإربيان الأزرق والأحمر (*Aristeus antennatus*). وأقرت الهيئة بالحاجة إلى



المُضي قدمًا نحو وضع خطة لإدارة مصايد أسماك روبيان البحار العميقة، مع مراعاة التوصيات المنبثقة عن مجموعة العمل المعنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة.

91- وأكد مندوب مصر أهمية تناول تكنولوجيا معدات الصيد في شرق البحر الأبيض المتوسط، وأشار إلى العمل الجاري بمساعدة من مشروع التعاون العلمي والمؤسسي لدعم الصيد الرشيد في شرق البحر الأبيض المتوسط من أجل زيادة البيانات المتاحة. وأكد أن نجاح الأعمال العلمية في الإقليم الفرعي متوقفة على نجاح التعاون بين الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المعنية.

### مصايد أسماك البحر الأسود

92- نُبّهت مندوبة الاتحاد الأوروبي إلى حالة الأرصد ذات الأولوية في البحر الأسود، مشيرةً بصفة خاصة إلى سمك الترس وكنب البحر أبي شوكة وسمك الأنشوفة. وقالت إنها تتوقع أنه سيلزم وضع خطة لإدارة هذه الأنواع الثلاثة في المستقبل القريب، وحثت مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود على اقتراح تدابير للإدارة خلال الدورة المقبلة للهيئة. وعلاوة على ذلك، دعت مندوبة الاتحاد الأوروبي إلى بذل مزيد من الجهود المشتركة من أجل كبح الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وأقرت أيضًا بالأهمية التجارية المتزايدة للقواقع (*rapana venosa*).

93- وقَدّمت مندوبة الاتحاد الأوروبي اقتراحًا جديدًا بشأن توصية تدعو فيها إلى وضع خطة لإدارة مصايد أسماك الترس. وأكدت أن هذه الخطة ستمثل خطوة هامة للتهوض بجهود الصون من خلال التعاون العلمي والأنشطة المشتركة في مجال المراقبة والرصد. وستنفذ التوصية على مرحلتين، سيتم في أولهما إعداد أدوات الإدارة والحد من الصيد غير القانوني (من خلال حصص الصيد)، وستتألف الثانية من خطة إدارة مكتملة اعتبارًا من عام 2020.

94- وأعربت مندوبة تركيا عن تأييدها اقتراح الاتحاد الأوروبي بشأن وضع خطة إدارة لمصايد أسماك الترس.

95- وطلب مندوب أوكرانيا إيضاحات بشأن المبادئ التي يستند إليها حساب الحصص الوطنية لأسماك الترس المستخدمة في وضع الاقتراح، مشيرًا إلى أن مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود قدّمت مشورة علمية مختلفة. وقال إنه يحتفظ بموقف بلده في تأييد تنفيذ التدابير المنبثقة عن الاقتراح، وأشار إلى أن أوكرانيا ستبلغ أمانة الهيئة بذلك في حينه.

96- وأشار مندوب الاتحاد الروسي إلى أن الحصص المقترحة لصيد أسماك الترس لا تستند إلى بيانات علمية كافية ولا تأخذ في الحسبان توزيع المناطق التي يوجد فيها هذا النوع. وعلاوة على ذلك، لم تُناقش مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود هذه الحصص من قبل ضمن نطاق اختصاصها. وأشار مندوب الاتحاد الروسي إلى أنه، عملاً بالجزء الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ينبغي على البلدان المشاطئة أن تعتمد تدابير إدارة سليمة تراعي أفضل الأدلة العلمية المتاحة، بما في ذلك من خلال المنظمات الإقليمية المختصة. وأضاف أن بوسعها أيضًا تحديد الأنواع التي يمكن صيدها، وتحديد الحصص التي يصطادها رعاياها من الأرصد أو مجموعات الأرصد المعنية من قبل مواطنيها وبالنظر إلى أن الاتحاد الروسي يُجري حاليًا دراسة استقصائية وطنية، فإنه سيقدّم نتائج تلك المبادرة وسيبلغ أمانة الهيئة بقراره قبل نهاية عام 2017. وسوف تُبذل أيضًا جهود للمشاركة في مزيد من الأعمال العلمية داخل مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود.

97- وأشارت مندوبة جورجيا إلى موقف بلدها الداعي إلى احتساب مصيد أسماك الترس غير المُبلغ عنه من السفن الصغيرة عند تحديد الحصص على الرغم من عدم وجود أي مصايد أسماك صناعية لأسماك الترس. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت مندوبة جورجيا أن الصيد الساحلي لا يدخل في حساب أرقام

المصيد، وأنه لا يوجد أي رصد شامل. وبالنظر إلى أن الاجتماع الأخير لمجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود قد طرح توصيات مختلفة بشأن حساب الحصص فإنها تلتزم بإيضاحات بشأن الأساس الذي استندت إليه التوصية في جميع الأرقام.

98- وأوضحت مندوبة الاتحاد الأوروبي إلى أن الاقتراح يستند إلى بيانات من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاقدة المعنية. غير أن الباب لا يزال مفتوحاً أمام جميع البلدان المشاطئة لتقديم بيانات رسمية عن أسماك الترس في ضوء تحسين تقديرات الأرصاد، وإذا كان ذلك مناسباً، استعراض حدود الصيد وفقاً للتوصية المقترحة.

99- واعتمدت الهيئة التوصية GFCM/41/2017/4 بشأن خطة إدارة متعددة السنوات لمصايد أسماك الترس في البحر الأسود (المنطقة الفرعية الجغرافية 29)، ويرد نصها في المرفق 8.

100- وأشار رئيس الهيئة إلى أهمية المرونة والانفتاح على الأطراف غير المتعاقدة في الهيئة من أجل ضمان المشاركة الكاملة في عمل الهيئة في البحر الأسود.

### المرجان الأحمر

101- قدّمت مندوبة الاتحاد الأوروبي اقتراح توصية تدعو إلى وضع خطة عمل تكيّفية إقليمية من أجل استغلال المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط ووضعت صياغتها بالتعاون الوثيق مع البلدان المعنية الأخرى، لا سيما تونس والجزائر والمغرب.

102- والهدف من هذا الاقتراح هو زيادة المعرفة العلمية والتقنية والاجتماعية-الاقتصادية بمصايد الأسماك التي تستغل المرجان الأحمر ولاتخاذ تدابير، من قبيل وضع أحكام بشأن تحديدات الصيد والإغلاق الاحترازي للمناطق التي تهيم عليها مجموعات صغيرة. ودعت التوصية إلى إعداد برنامج بحثي بشأن المرجان البحري، مع التشديد على الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لتلك الأنشطة. وتوخت التوصية أيضاً تمديد استخدام المركبات التي تُسَـجَل من بُعد للأغراض العلمية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020.

103- وبعد إدخال الاتحاد الأوروبي وتونس بعض التعديلات على النص، اعتمدت الهيئة التوصية GFCM/41/2017/5 بشأن وضع خطة إدارة تكيّفية إقليمية من أجل استغلال المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط، ويرد نصها في المرفق 9.

### تكنولوجيا الصيد

104- بناءً على طلب مندوب تونس باستئناف عمل مجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا الصيد، وانطلاقاً من الحاجة إلى تحسين إدارة مصايد الأسماك القاعية في مضيق صقلية، وُضعت صيغة قرار من الهيئة وطُرحت كإقتراح.

105- وأعلن المندوبون الممثلون للجزائر ومصر والاتحاد الأوروبي والمغرب أنهم يؤيدون القرار ويؤيدون اعتماده تأييداً كاملاً، بينما شددوا على ضرورة توسيعه ليشمل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط برمتها.

106- واعتمدت الهيئة اقتراح القرار GFCM/41/2017/3 بشأن استئناف عمل مجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا الصيد، ويرد نصه في المرفق 15.

## الأنقليس الأوروبي

107- من المعترف به أن أرصدة الأنقليس الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط تواجه وضعًا حرجيًا وأنه لا بد من اتخاذ إجراءات لتحسين وضع تلك الأرصدة. وفي هذا الصدد، أعربت مندوبة الاتحاد الأوروبي، بالاشتراك مع مندوب تونس، عن نية اقتراح خطة لإدارة الأنقليس الأوروبي في السنة المقبلة. ومن المتوقع أن تستند هذه الخطة إلى النتائج التي يلخصها إطار مجموعة عمل مخصصة معنية بالأنقليس الأوروبي.

### جمع البيانات دعمًا للمشورة

108- أشار رئيس اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك إلى أن التوصية GFCM/40/2016/2 بشأن التنفيذ التدريجي لعملية تقديم البيانات وفق الإطار المرجعي لجمع البيانات قد اعتمدت لمدة سنة واحدة وأنه قد تم تقديم اقتراح جديد بعد إجراء الأعمال الضرورية خلال فترة ما بين الدورات. وتناول رئيس اللجنة أيضًا المشورة الداعية إلى تطبيق اختبارات الجودة بصورة مؤقتة، مع تحديد عتبات أولية، للبيانات المقدمة من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى أمانة الهيئة.

109- وأخذت مندوبة الاتحاد الأوروبي الكلمة، مؤكدة أهمية إقرار التوصية الجديدة من أجل جمع بيانات دورية سليمة وتقديمها. وذكرت أن نوع البيانات المتعلقة بالأنقليس الأوروبي المطلوب تقديمها وفق هذه التوصية سيتعين في نهاية المطاف تنقيحها في مرحلة لاحقة بالاستناد إلى المشورة المقدمة من مجموعة العمل المعنية بالأنقليس المشتركة بين الهيئة الاستشارية الأوروبية للمصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية والمجلس الدولي لاستكشاف البحار والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

110- وقررت الهيئة اعتماد اقتراح التوصية GFCM/41/2017/6 بشأن تقديم البيانات المتعلقة بأنشطة الصيد في منطقة اختصاص الهيئة على النحو الوارد في المرفق 10. ووافقت اللجنة أيضًا على تطبيق مؤشرات الامتثال والاستقرار والاتساق في اختبارات جودة البيانات (مع تحديد عتبات أولية) خلال فترة ما بين الدورات المقبلة مع إمكانية دمجها بصورة دائمة في بروتوكولات تقديم البيانات.

111- وقدمت مندوبة الاتحاد الأوروبي بعد ذلك اقتراح قرار بشأن الامتثال للإبلاغ عن البيانات العلمية وإجراءات السياسات في منطقة اختصاص الهيئة. وأشارت إلى أن الهدف من الاقتراح هو تحسين الشفافية والدفع نحو زيادة تبادل البيانات بين العلماء ومع المؤسسات المختصة الأخرى من أجل تحسين دعم صياغة المشورة العلمية.

112- وأشار المندوبون الممثلون لألبانيا والجبل الأسود والمغرب إلى ممارسة تقاسم البيانات في تقدير الأرصدة ضمن إطار اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، وأوضحوا أن مجموعات عملها المعنية بتقدير الأرصدة تنتج أعمالاً جيدة وأثبتت فعاليتها في توفير مشورة سليمة.

113- وأشار مندوب مصر إلى أهمية تقاسم المعلومات بمجرد التحقق من صحتها وفقاً للعملية المتبعة في اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك التي تُنشر نماذجها الخاصة بتقدير الأرصدة بعد كل دورة.

114- وأشار مندوب لبنان كذلك إلى أن بلده لن يكون في وضع يمكنه من تقاسم بياناته الأولية في تقييم الأرصدة بما يتجاوز مجموعات العمل التابعة للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك.



115- وعقب إجراء مناقشات موسّعة، وبالنظر إلى عدم التوصل إلى أي توافق في الآراء، سُحب الاقتراح، وطلب من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك مواصلة تحليل المسألة أثناء فترة ما بين الدورات.

### **مصايد الأسماك صغيرة النطاق والترفيهية**

116- أشار رئيس اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك إلى وجود اقتراح معلق منذ الدورة الأربعين للهيئة بشأن توصية تتناول التدابير المتعلقة بأنشطة الصيد الترفيهي في البحر الأبيض المتوسط. وفي ضوء الأعمال الجيدة التي اضطلعت بها مجموعة العمل المعنية بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق ومصايد الأسماك الترفيهية، واللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، اقترحت مندوبة الاتحاد الأوروبي، وأيدها في اقتراحها الوفد التركي، عدم البت في هذا الاقتراح والعودة إلى الدورة المقبلة باقتراح أفضل يتيح النظر في التقدم المتحقق والأنشطة المضطلع بها. وشجّعت مندوبة الاتحاد الأوروبي اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك على إجراء تقييم لأثر الصيد الترفيهي على الأنواع الرئيسية من أجل دعم إجراء تقييم أدق لهذه الأنواع.

117- وأعرب أيضًا المندوبان الممثلان لمصر وتونس عن موافقتهما على تكريس مزيد من الوقت لمعالجة الاقتراح، وأشارا إلى الحاجة إلى مزيد من البيانات والمعلومات بشأن هذه المصايد وضرورة اعتماد تدابير قوية تُعبر عن الواقع في الإقليم.

118- وقررت الهيئة إبقاء الاقتراح معلقًا بصيغته الواردة في المرفق 20 كي يعاد النظر فيه خلال الدورة المقبلة.

### **النظم الإيكولوجية البحرية الهشة**

119- أشار رئيس اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك إلى الأعمال التي جرى الاضطلاع بها في مجال النظم الإيكولوجية البحرية الهشة خلال فترة ما بين الجلسات، والتي أسفرت عن مشورة تدعو إلى اعتماد تدابير من أجل حماية تلك النظم الإيكولوجية في البحر المتوسط، استنادًا إلى العناصر التقنية المتعلقة بوضع بروتوكول العثور على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، ورسم خرائط مناطق الصيد القائمة في أعماق البحار، ووضع بروتوكول للصيد الاستكشافي القاعي في أعماق البحار.

120- وقَدّمت مندوبة الاتحاد الأوروبي اقتراح قرار بشأن إنشاء مجموعة عمل دائمة المعنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة. وأكدت أن هذا القرار سيعزز ولاية مجموعة العمل، وسلطت الضوء على أهمية تنفيذ تدابير الإدارة المستندة إلى العلم بما يتفق مع الالتزامات الدولية بشأن النظم الإيكولوجية البحرية الهشة.

121- وأكدت مندوبة المغرب أن الهيئة في دورتها الأربعين أسندت إلى مجموعة عمل مخصصة ولاية مناقشة التدابير الملزمة بغرض ضمان حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة في إطار الأنشطة المتوقعة في برنامج عمل الهيئة. ومن قبيل الازدواجية بالتالي إنشاء مجموعة عمل دائمة.

122- وبعد أن أدخلت على النص بعض التعديلات التي توضح أن القرار يُعزز مجموعة عمل أنشأتها بالفعل اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، اعتمدت الهيئة الاقتراح المقدم من الاتحاد الأوروبي باعتباره القرار GFCM/41/2017/4 بشأن مجموعة عمل دائمة المعنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة، ويرد نصه في المرفق 16.

123- قَدِّمَتْ مندوبة الاتحاد الأوروبي اقتراح قرار بشأن إنشاء شبكة للموائل الأساسية للأسماك. ويتفق هذا الاقتراح مع ما جرى التعهد به في إعلان مائدة الوزراء من التزامات إنشاء مناطق محمية.

124- وأعربت الوفود الممثلة لتونس والجزائر والمغرب عن موافقتها على الاقتراح.

125- واعتمدت الهيئة اقتراح القرار GFCM/41/2017/5 بشأن إنشاء شبكة للموائل الأساسية للأسماك في منطقة اختصاص الهيئة، ويرد نصه في المرفق 17.

### **مصايد أسماك القرش**

126- قَدِّمَتْ مندوبة الاتحاد الأوروبي اقتراحًا دعت فيه إلى تعديل التوصية GFCM/36/2012/3 بشأن تدابير إدارة مصايد الأسماك من أجل الحفاظ على أسماك القرش والشفنين في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط. وأكدت أن هذه التوصية وضعت لمواءمة التوصية القائمة مع التوصيات الجاري تطبيقها في أماكن أخرى.

127- وأعرب المندوبون الممثلون للجزائر ومصر والمغرب وتونس عن موافقتهم على أهمية وضع تدابير للإدارة من أجل صون أسماك القرش والشفنين، ولكنهم أعربوا جميعًا عن عدم إمكانية تقييم الاقتراح تقييمًا كاملاً ووافيًا بسبب تأخر تقديمه.

128- وقالت المندوبتان الممثلتان لمنظمة صندوق حماية أسماك القرش ومجموعة حماية المحيطات (Project Aware) إنهما تقدران منحهما الفرصة للتعبير عن موقفيهما بشأن هذا التدبير الهام بالنسبة لأسماك القرش. ووجهتا الشكر إلى الاتحاد الأوروبي على تقديم هذا الاقتراح وعلى سعيه إلى تعزيز لائحة الهيئة بشأن إزالة زعانف سمك القرش. وأشارت المندوبتان إلى مداخلتهما السابقة التي حثتا فيهما الهيئة على اغتنام الفرصة لمواءمة الحظر المفروض منها على إزالة الزعانف مع معايير إنفاذ أفضل الممارسات المعتمدة في السنوات الأخيرة من جانب منظمات إدارة مصايد أسماك شمال الأطلسي. وأكدت كذلك من جديد الأهمية الحاسمة لحظر الهيئة إزالة زعانف أسماك القرش على متن السفن بدون استثناء.

129- ووافقت الهيئة على إبقاء الاقتراح معلقًا بصيغته الواردة في المرفق 21 كي يُعاد النظر فيه خلال الدورة المقبلة.

### **مشورة بشأن مسائل الامتثال المنبثقة عن لجنة الامتثال**

130- قَدَّمَ رئيس لجنة الامتثال بيانًا موجزًا عن المشورة المقدَّمة من اللجنة فيما يتصل بإدارة مصايد الأسماك والتي أفضت إلى صياغة اقتراحات من شأنها دعم عمل الهيئة في الامتثال للتدابير المتخذة.

### **خطة العمل الإقليمية لمكافحة الصيد القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم**

131- قَدِّمَتْ مندوبة الاتحاد الأوروبي اقتراحًا بشأن خطة العمل الإقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم استنادًا إلى المشروع الذي أعدته أمانة الهيئة. وقالت إن الاتحاد الأوروبي أدخل بعض التغييرات الرسمية الطفيفة على النص.

132- وبعد إدخال مندوبة تركيا بعض التعديلات، اعتمدت الهيئة التوصية GFCM/41/2017/7 بشأن خطة عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة، ويرد نصها في المرفق 11.

### رقم المنظمة البحرية الدولية لتعريف السفن

133- قدّم مندوب الاتحاد الأوروبي اقتراحاً بشأن تطبيق رقم المنظمة البحرية الدولية لتعريف السفن. وأدخل وفد بلاده في هذه الحالة أيضاً تحسينات أخرى على مشروع أعدته أمانة الهيئة. وحث الهيئة على اعتماد الاقتراح كتوصية وفقاً للممارسة المتبعة على نطاق واسع في سائر المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

134- وأعرب المندوبون الممثلون لتونس وليبيا والمغرب عن موافقتهم على الاقتراح، رهناً بإدخال تغييرات طفيفة عليه. غير أنهم اختاروا اعتماده كقرار.

135- وشجعت ممثلة صناديق بيو الاستثنائية الخيرية الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على مع الممارسة المتبعة في سائر المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك واعتماد توصية في هذا الخصوص. وشددت على أهمية أرقام تعريف السفن في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ودعت الهيئة إلى الاهتمام عن كثب بالتطورات التي تستجد داخل المنظمة البحرية الدولية.

136- واعتمدت الهيئة القرار GFCM/41/2017/6 بشأن تطبيق رقم المنظمة البحرية الدولية لتعريف السفن، ويرد نصه في المرفق 18.

137- وعقب اعتماد القرار، أشار مندوب الاتحاد الأوروبي إلى أن وفد بلاده يطلب من لجنة الامتثال إجراء تقييم سنوي بغرض اقتراح التعديلات المحتملة للنص. وعلاوة على ذلك، شدد مندوب الاتحاد الأوروبي على ضرورة ألا تحيد الهيئة عما تنتهجه سائر المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وحث على تغيير الحالة من قرار إلى توصية في الوقت المناسب.

138- وأشارت أمانة الهيئة إلى أن اعتماد هذا الصك يتطلب عدداً من التعديلات في حقول البيانات الخاصة بالتوصية GFCM/33/2009/5 بشأن إنشاء سجل إقليمي للأساطيل، والتوصية GFCM/33/2009/6 بشأن إنشاء سجل للسفن التي يتجاوز طولها 15 متراً المرخص لها بالعمل في منطقة اختصاص الهيئة، والتي تُعَدّل التوصية GFCM/29/2005/2.

### نظام التفتيش المشترك

139- عرض ممثل الوكالة الأوروبية لمراقبة مصايد الأسماك نتائج مشروع التفتيش المشترك بشأن سفن الصيد المزودة بشباك جر قاعية في مضيق صقلية الذي أطلق عليه اسم "مشروع ريم" على اسم المسؤولية التونسية التي بذلت جهوداً كبيرة لتنفيذه. وقال إنه يُقر بالمساهمة القيّمة من عدة أطراف متعاقدة وأطراف متعاونة غير متعاقدة في تنفيذ مختلف عمليات التفتيش. وبالنظر إلى السمات الخاصة التي ينفرد بها البحر الأبيض المتوسط، يشير المشروع إلى الحاجة إلى نظام تفتيش مشترك يناسب الهيئة.

140- وأعرب المندوبون الممثلون لمصر وليبيا وتونس عن صادق امتنانهم للوكالة الأوروبية لمراقبة مصايد الأسماك على تنسيق المشروع الذي كان له فائدة كبيرة. ومع ذلك، أشارت التقارير إلى بعض الصعوبات التقنية في تحديد سفن الصيد التي تحمل مصيداً يقابل النسبة المئوية الموجبة للتفتيش. ويلزم

توفير مزيد من الموارد في المستقبل لإشراك سائر الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة والاضطلاع بتلك المشاريع في الأقاليم الفرعية الأخرى.

141- وقدمت مندوبة الاتحاد الأوروبي اقتراحاً بشأن إنشاء نظام تفتيش مشترك في مضيق صقلية وضعت صيغته على أساس نتائج المشروع المشترك وبالاستناد إلى أحكام التوصية GFCM/40/2016/4. ويهدف هذا النظام في نهاية المطاف إلى المساهمة في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم عن طريق تنمية قدرات الهيئة في مجال إنفاذ تدابير الإدارة المتخذة.

142- وأشار مندوب تونس إلى عدد من الجوانب التقنية في النظام المقترح، والتي يرى أنها تسوّغ مرحلة انتقالية قبل أن يتسنى للهيئة اعتماد توصية مكتملة. وتحتاج بعض الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى مزيد من الوقت كي تكون قادرة على ضمان الالتزام بالنظام التزاماً كاملاً.

143- وقال مندوب الاتحاد الأوروبي إنه جاهز للاعتراف بالحاجة إلى وضع النظام على مراحل يبدأ تنفيذه في عام 2018 ويكون خاضعاً لتقييم في نفس السنة. وسوف يتيح ذلك للاتحاد الأوروبي ضمان تدبير الموارد الضرورية اللازمة لدعم تنفيذه خلال فترة ما بين الدورات.

144- واعتمدت الهيئة التوصية GFCM/41/2017/8 بشأن نظام دولي مشترك للتفتيش والإشراف خارج المياه الخاضعة للولاية الوطنية في مضيق صقلية (المناطق الفرعية الجغرافية من 12 إلى 16)، ويرد نصها في المرفق 12.

145- وأعرب رئيس الهيئة عن سروره لما يشهده من تطور مستمر في الهيئة التي تغامر الآن بالدخول في مجالات جديدة، وقال إن نظام التفتيش دليل على بلوغ الهيئة مستويات جديدة من التطور.

### **نظام رصد السفن**

146- رحّبت الهيئة بالتقدم المطرد في تنفيذ نظام إقليمي لرصد السفن ونُظم للمراقبة، وأشارت إلى أهمية مواصلة ذلك.

147- وذكرت أمانة الهيئة إلى أن الفضل يرجع إلى هذا النظام الرائد في مشاهدة 4 سفن صيد صينية مؤخراً في البحر الأبيض المتوسط. وبعد تفعيل نظام المساعدة المتبادلة، أبلغت الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة فوراً بوجود تلك السفن. وأفادت التقارير أن تلك السفن عبرت من خلال البحر الأبيض المتوسط ولم تكتشف أي أنشطة صيد.

### **برنامج العمل**

148- أبلغت الهيئة ببرنامج العمل المقترح الذي اقترحته أجهزتها الفرعية خلال فترة ما بين الدورات والمنبثق عن أنشطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل وكذلك القرارات الجديدة التي اعتمدت خلال الدورة. واعتمد برنامج العمل على النحو التالي:

## اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية ومجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود (تربية الأحياء المائية)

### مجموعة العمل المعنية بالحوكمة والجوانب التنظيمية

- مواصلة العمل من أجل إجراء استقصاء إقليمي لتقييم مدى المقبولية الاجتماعية لتنمية تربية الأحياء المائية وإعداد خطوط توجيهية في إطار المشروع الجاري "للتنمية المتكاملة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط" الممول في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي "أفق 2020" تحت قيادة المركز الدولي للدراسات الزراعية العليا في البحر الأبيض المتوسط وبالشراكة مع الهيئة ومنظمة الأغذية والزراعة من خلال النظام الحاسوبي لمعلومات تسويق الأسماك (جلوبفيس) (فرع المنتجات والتجارة والتسويق).
- وتوفير بناء القدرات والتدريب لدعم تنفيذ المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية وتحسين التخطيط الساحلي من أجل تربية الأحياء المائية.

### مجموعة العمل المعنية بالبيئة وصحة الحيوانات المائية

- إعداد وثيقة توجيهية بشأن ما يلي: (1) أساليب تحليل المخاطر في مجال تربية الأحياء المائية وتسجيل البيانات و(2) صحة الحيوانات المائية ورعايتها؛ و(3) الأنواع الهاربة والدخيلة في تربية الأحياء المائية.
- وإجراء دراسة استقصائية إقليمية بشأن اللوائح التنظيمية ومكافحة الأمراض والوقاية منها في تربية الأحياء المائية.
- وتعميق تحليل العوامل التي تعيق تنفيذ الرصد البيئي لأنشطة تربية الأحياء المائية والمضي قدماً في توفير دعم التنفيذ للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.

### مجموعة العمل المعنية بجودة منتجات تربية الأحياء المائية والأسواق الخاصة بها

- وضع منهجيات وخطوط توجيهية موحدة بشأن دراسات السوق، مع مراعاة عوامل التحيز.

### منصة تربية الأحياء المائية المتعددة أصحاب المصلحة

- دعم وتعزيز التعاون من أجل إنشاء منصات متعددة أصحاب المصلحة على المستوى الوطني.

### نظام المعلومات للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط

- تقديم التدريب وبناء القدرات إلى جهات الاتصال الوطنية والموظفين الآخرين المعنيين بجمع البيانات (بما فيها بيانات الأسواق) وتجهيزها.

### مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود

- إعداد مشروع لتنفيذ مراكز العرض الإيضاحي لتربية الأحياء المائية في البحر الأسود، بما في ذلك وحدات الإنتاج النموذجية وأنشطة التدريب.
- التعاون والمساعدة التقنية والأولويات الأخرى في مجال تربية الأحياء المائية
- إعداد مواد إعلامية عن التفاعلات بين تربية الأحياء المائية والمناطق البحرية المحمية التي تناسب إقليم البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

## اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك ومجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود (مصايد الأسماك)

### المسائل الإقليمية

- إصدار تقرير عام 2018 بشأن حالة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود باستخدام أشمل البيانات والمعلومات وأحدثها وأتمها.

### تحسين المعرفة وتعزيز المشورة

- وضع إطار أشمل لتقييم استراتيجيات الإدارة، بما يشمل تحليلات عدم التيقن والجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والأساطيل.
- وإجراء استقصاءات علمية منسقة في البحر.
- وتوسيع جمع بيانات عن مصايد الأسماك الاجتماعية-الاقتصادية، بما يشمل مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، وفقاً لمنهجية الاستقصاء المتفق عليها وخارطة الطريق بشأن جمع البيانات.

### مصايد الأسماك المستدامة الصغيرة النطاق

- التعاون في العمل داخل البلدان ووضع اللمسات الأخيرة على نتائج دراسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن الحماية الاجتماعية في البحر الأبيض المتوسط من أجل تزويد صانعي القرارات بمزيد من الأدوات وأفضل الممارسات لدعم سبل كسب العيش في مصايد الأسماك المستدامة الصغيرة النطاق مع تحسين إدارة الموارد الطبيعية أيضاً.
- وتوفير المشورة التقنية من خلال اجتماع تحضيرى يعقد قبل موعد انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مصايد الأسماك المستدامة الصغيرة النطاق، لدعم المناقشات بشأن إدارة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، بالاستناد إلى المعلومات المقدمة من البلدان.
- واختبار استخدام تكنولوجيا الرصد والمراقبة والإشراف في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق من خلال حالات تجريبية بالتنسيق مع منظمات مصايد الأسماك الصغيرة النطاق.

### مصايد الأسماك الترفيهية المستدامة

- تجميع مدخلات الخبراء وجمع المعلومات الإضافية المتاحة عن مصايد الأسماك الترفيهية من أجل استكمال المعلومات الواردة في الاستبيان المتعلق بمصايد الأسماك الترفيهية، الذي ستقدمه البلدان لأغراض التحقق.

### الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

- دعم تنفيذ خارطة الطريق لتقدير الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

### التفاعلات بين مصايد الأسماك والبيئة البحرية

- تفعيل برنامج رصد المصيد المرتجع من خلال مراقبين علميين على متن السفن.
- تقييم الآثار المحتملة لتغير المناخ على مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية من أجل وضع استراتيجية إقليمية للتكيف.
- تجميع معلومات عن توزيع الأنواع غير المتوطنة ووفرته وأثرها على مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية في البحر الأبيض المتوسط، واقتراح خارطة طريق من أجل وضع استراتيجية تكيف إقليمية للأنواع غير المتوطنة.



- وضع برنامج بحثي بشأن المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط بالاستناد إلى الاختصاصات، بما يشمل التكاليف والخدمات والاحتياجات والمتطلبات في ضوء دعوة نهائية إلى تقديم عروض.
- مواصلة العمل من أجل حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة عن طريق استعراض وتحديث العناصر التقنية المتعلقة بإنشاء بروتوكول للعثور على تلك النظم الإيكولوجية، ورسم خرائط مناطق الصيد القائمة في أعماق البحار، ووضع بروتوكول للصيد القاعي الاستكشافي في أعماق البحار.
- العمل من أجل إنشاء شبكة من الموانئ الأساسية للأسماك في البحر الأبيض المتوسط عن طريق تنقيح المعلومات القائمة بشأن توزيع الموانئ الأساسية للأسماك والموانئ الحساسة، وتحديد الفجوات المحتملة في المعرفة، والتغلب عليها من خلال النمذجة التنبؤية ورسم خرائط استدامة الموانئ.

### المسائل الإقليمية الفرعية

#### غرب البحر الأبيض المتوسط

- تنظيم جلسة خبراء تقنية بشأن أسماك الشبوط المرقط للوقوف على ما تحقق من تقدم في الإجراءات المقترحة في وثيقة المعلومات الأساسية (SRC-WM, 2017)، بما في ذلك الأعمال التقنية الثنائية التحضيرية المشتركة بين المغرب وإسبانيا.

#### وسط البحر الأبيض المتوسط

- بحث مناطق تفريخ النازلي الأوروبي والإربيان الوردي في المياه العميقة في مضيق صقلية في سياق إجراء استقصاءات في البحر.

#### شرق البحر الأبيض المتوسط

- إجراء تحليل مفصل للصيد والمعلومات حسب الأنواع لأغراض التنقيح المحتمل لقائمة الأنواع ذات الأولوية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

#### البحر الأسود

- إعداد مشروع لتحديد هوية الأرصاد من أجل بحث حدود أرصاد الأنواع ذات الأولوية، خاصة سمك الترس، وسمك الأنشوفة، والقواقع، وسمك كلب البحر أبي شوكة.

### لجنة الامتثال (الامتثال)

- تنفيذ خطة عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة.
- ومواصلة التطوير التدريجي لنظام إقليمي لرصد السفن ونظم المراقبة من خلال الدراسة الرائدة الإقليمية الجارية، وعرض ذلك التقدم على مجموعة العمل المعنية بنظام رصد السفن ونظم المراقبة ذات الصلة.
- ودعم الأنشطة المتصلة باليوم الدولي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.
- وتنظيم تدريب للمفتشين وتقديم مساعدة تقنية إلى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في مجال تنفيذ نظام رصد السفن ونظم المراقبة.

- وتحديد السياسات التي لها أثر إيجابي على مكافحة الصيد غير القانوني في سياق التعاون الجاري مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من خلال الدراسة التي تتناول "مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم".
- وتنفيذ مشروع رائد في البحر الأسود بالاشتراك مع الوكالة الأوروبية لمراقبة مصائد الأسماك، لوضع برنامج طوعي للمراقبة والتفتيش. من أجل ضمان الامتثال لتدابير الصون والإدارة.

## الاجتماعات

149- وافقت الهيئة على الاجتماعات التالية، التي سيكون بعضها مرهوناً بتوافر قدرات الموارد البشرية، وتطبيق أي قواعد إدارية جديدة وأي تعميمات صادرة عن المنظمة وتوافر الأموال. وأحاطت الهيئة علماً بالعرض السخي المقدم من بعض الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة لاستضافة اجتماعات الأجهزة الفرعية، رهناً بالحصول على تأكيد من السلطات المختصة في بلدانها.

المكان	التاريخ	اجتماعات اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية/مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود
تركيا	15-13 مارس/آذار 2018	الاجتماع الإقليمي لتفعيل استراتيجيات التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود الاجتماع التقني للمركز النموذجي لتربية الأحياء المائية في البحر الأسود (3)
مونبلييه، فرنسا	29-25 أغسطس/آب 2018	مجموعة العمل المعنية بالحوكمة والجوانب التنظيمية- حلقة عمل بشأن أهمية المقبولية الاجتماعية لتنمية تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط: آفاق المستقبل (2)
إيطاليا (يُحدّد لاحقاً)	5-2 أكتوبر/تشرين الأول 2018	مجموعة العمل المعنية بالبيئة وصحة الحيوانات المائية- حلقة عمل بشأن أساليب تحليل المخاطر وتسجيل البيانات (مثل مؤشرات السلامة، والأنواع الغريبة، ومسببات الأمراض) (3) مجموعة العمل المعنية بالحوكمة والجوانب التنظيمية- حلقة عمل إقليمية بشأن حوكمة تربية الأحياء المائية وقضاياها التنظيمية.

المكان	التاريخ	اجتماعات اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك/مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود
مقر منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا	18-13 نوفمبر/تشرين الثاني 2017	مجموعة العمل المعنية بتقدير أرصدة الأنواع القاعية ومجموعة العمل المعنية بتقدير أرصدة الأنواع السطحية الصغيرة
باتومي، جورجيا	9-4 ديسمبر/كانون الأول 2017	الاجتماع السادس للمجموعة الإقليمية الفرعية المعنية بتقدير الأرصدة في البحر الأسود
مقر منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا	28-27 فبراير/شباط 2018	مجموعة العمل المعنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة (3)
	1 مارس/آذار 2018	اجتماع الخبراء المعني بصياغة مشورة بشأن مصايد الأسماك
	2 مارس/آذار 2018	الاجتماع التحضيري للاجتماع الرفيع المستوى المعني بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق (3)

1 \* = الميزانية المستقلة (\* تمويل إضافي مطلوب لتغطية المشاركة)، 2 = تم تأمين التمويل (من خلال البرنامج الإطاري لهيئة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط و/أو من خلال مبادرات خارجية أخرى)، 3 = لم يتم بعد تأمين التمويل.



المكان	التاريخ	اجتماعات اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك/مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود
شانيا، كريت، اليونان	8-6 مارس/آذار 2018 (يُحدّد لاحقاً)	اجتماع الخبراء بشأن الأنواع غير المتوطنة في شرق البحر الأبيض المتوسط (3)
		الاجتماع التقني بشأن الأرصاد المحدودة البيانات (3)
		الاجتماع التقني بشأن الإربيان الوردي في المياه العميقة (3)
		اللجنة الإقليمية الفرعية لشرق البحر الأبيض المتوسط (1)*
مالقة، إسبانيا	23-20 مارس/آذار 2018	اجتماع الخبراء بشأن التخفيف من التفاعلات بين المفترسات والأنواع الهشة مع مصايد الأسماك (3)
		اجتماع تقني بشأن الشبوط المرقط (3)
		اللجنة الإقليمية الفرعية لغرب البحر الأبيض المتوسط (1)*
كرواتيا (يُحدّد المكان لاحقاً)	13-9 أبريل/نيسان 2018	حلقة عمل بشأن تقييم سيناريوهات إدارة دراسات الحالة في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك جلسة مخصصة للأنواع السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي (3)
		اللجنة الإقليمية الفرعية للبحر الأدرياتيكي (1)*
مدينة تونس، تونس (يُحدّد لاحقاً)	18-16 أبريل/نيسان 2018	مجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا الصيد (3)
	20-19 أبريل/نيسان 2018	حلقة عمل بشأن إدارة الأنقليس الأوروبي (3)
		اجتماع للخبراء بشأن الأنواع غير المتوطنة في وسط البحر الأبيض المتوسط (3)
		اللجنة الإقليمية الفرعية للمنطقة الوسطى بالبحر الأبيض المتوسط (1)*
صوفيا، بلغاريا	9-8 يونيو/حزيران 2018	المؤتمر الرفيع المستوى المعني بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأسود (3)
مراكش، المغرب	29-26 يونيو/حزيران 2018	الدورة العشرون للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك (1)
بورغاس، بلغاريا	13-10 يوليو/تموز 2018	حلقة عمل بشأن تقييم تدابير إدارة دراسات الحالة في البحر الأسود (3)
		الاجتماع السابع لمجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود (1)
مقر منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا	23-19 نوفمبر/تشرين الثاني 2018	مجموعة العمل المعنية بتقدير أرصدة الأنواع القاعية ومجموعة العمل المعنية بتقدير أرصدة الأنواع السطحية الصغيرة (1)
يُحدّد لاحقاً	30-26 نوفمبر/تشرين الثاني 2018	الاجتماع السابع للمجموعة الإقليمية الفرعية المعنية بتقدير الأرصاد في البحر الأسود (1)*
يُحدّد لاحقاً	2019 (يُحدّد لاحقاً)	مجموعة العمل المعنية بالمرجان الأحمر

المكان	التاريخ	اجتماعات لجنة الامتثال
بيروت، لبنان	27-23 أبريل/نيسان 2018	مجموعة العمل المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بما في ذلك جلسة للجنة الامتثال بشأن عملية التوضيح والتحديد (3)
		مجموعة العمل المعنية بنظام رصد السفن ونظم المراقبة (3)
		مجموعة العمل المعنية بوضع تدابير نظم الرصد والمراقبة والإشراف المتكاملة لسمك الترس في البحر للأسود (3)
إسبانيا (يُحدّد لاحقاً)	6-5 يوليو/تموز 2018	الدورة الثانية عشرة للجنة الامتثال

المكان	التاريخ	اجتماعات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الشاملة)
مالطة (يُحدّد لاحقاً)	26-25 سبتمبر/أيلول 2018	الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق
بوخارست، رومانيا	26-22 أكتوبر/تشرين الأول 2018	الدورة الثانية والأربعون للهيئة (1)
مقر منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا	14-10 ديسمبر/ كانون الأول 2018	منتدى الهيئة المعني بعلوم مصايد الأسماك (2)

150- وتدخل الأمين التنفيذي للهيئة لافتاً الانتباه إلى العدد الكبير من الاجتماعات والأنشطة، وقال إن بعضها غير ممكن بدون المساهمات المالية الطوعية. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن هذا الجدول المكثف يُشكل تحدياً للتخطيط، وشدّد على الحاجة إلى بعض التعديلات العملية أثناء فترة ما بين الدورات ليصبح تنفيذها ممكناً.

151- وطلب مندوب لبنان تقديم معلومات عن الميزانية في المستقبل لدعم المداورات المتعلقة ببرنامج العمل. غير أن الأمين التنفيذي للهيئة أشار إلى أن التمويل في بعض الحالات يُقدّم من خلال مساهمات من خارج الميزانية، ولا يمكن بالتالي في بعض الأنشطة تقديم الميزانية إلاّ عند تأمين التمويل من خارج الميزانية.

152- ورحّبت الهيئة أيضاً بالاقتراح المقدّم من مندوبة تركيا بشأن استضافة مجموعة العمل المعنية بتوزيع كمية الصيد الإجمالية المسموح بها من سمك الترس في البحر الأسود والتي من المتوقع أن تجتمع في عام 2019 عقب الاجتماع الثامن لمجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود.

153- وعلّقت الهيئة على تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل، مؤكدة أهمية التنسيق. وشددت بصفة خاصة على تعزيز التآزر مع الجهات الفاعلة المعنية الأخرى، خاصة المشاريع الإقليمية للمنظمة، في ما يتصل بالاستقصاءات التي تجرى في البحر، كما أكدت أهمية تنسيق تقاسم البيانات وتوفيرها. وعلاوة على ذلك، أكد مندوب مصر الدور الحاسم للمنظمات الشريكة في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل، لا سيما الهدف 4، مشيراً إلى أن الاستراتيجية جهد مشترك وأنه لا بد من ضمان الاتساق بين الأنشطة الجارية.

154- وأيدت الهيئة ما خلصت إليه مجموعة العمل المعنية بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق ومصايد الأسماك الترفيهية من تقسيم مجموعة العمل إلى مجموعتين، إحداها لمصايد الأسماك

صغيرة النطاق، والأخرى لمصايد الأسماك الترفيهية، بما يتماشى مع الاختصاصات الواردة في المرفق 22. وقال المندوبون الممثلون لتونس والجزائر ومصر، بصفة خاصة، إنهم يؤيدون هذا الاقتراح، مشيرين إلى الخصائص المختلفة لهذين النوعين من مصايد الأسماك. وعلاوة على ذلك، اقترح مندوب الاتحاد الأوروبي أن يرأس الأمين التنفيذي للهيئة مجموعة العمل الجديدة المعنية بمصايد الأسماك صغيرة النطاق ومصايد الأسماك الترفيهية.

## تقرير لجنة الامتثال

155- تناول رئيس لجنة الامتثال المشورة المنبثقة عن اللجنة في ما يتصل بتقرير دورتها الحادية عشرة، استنادًا إلى الوثيقتين GFCM:41/2017/4 و GFCM:41/2017/Inf.8.

156- وقررت الهيئة أنه لم تحدد أي أطراف متعاقدة أو أطراف متعاونة غير متعاقدة بأنها غير ممثلة في عام 2017. ومع ذلك، وبالنظر إلى ضرورة استمرار عملية التوضيح والتحديد، استقرت الهيئة أيضًا على التحديد التلقائي في عام 2018 لجميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي - لن تقوم خلال فترة ما بين الدورات المقبلة - بنقل توصيات الهيئة إلى تشريعاتها الوطنية أو التي لن ترسل بيانات، شريطة الوفاء بأحد الشروط التالية: (1) لم تطلب مساعدة تقنية لتصحيح حالة عدم الامتثال؛ و(2) طلبت مساعدة تقنية ولم تُيسر توفيرها؛ و(3) لم تُقدّم تبريرًا كافيًا لحالة عدم الامتثال؛ و(4) لم تُقدّم أدلة تثبت إجراء عملية على المستوى الوطني لنقل توصيات الهيئة ذات الصلة إلى تشريعها الوطني. واتفق أيضًا على أن تقترح لجنة الامتثال شبكة دائمة للمساعدة التقنية في ما يتصل بالامتثال، على أن تنشئها اللجنة في دورتها المقبلة.

157- وأدخلت قائمة الهيئة المحدثة بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بالاستناد إلى الوثيقة GFCM:41/2017/Inf.16.

158- وذكر مندوب مصر أن السفينة "الأمير محمد"، المدرجة في قائمة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الصادرة عن الهيئة، قد فُرضت عليها جزاءات بموجب القانون الوطني بسبب الصيد غير القانوني في مضيق صقلية.

159- وطلب مندوب الاتحاد الأوروبي حذف سفينة الصيد تشاو (Tchaw) (التي كانت تُعرف سابقًا باسم Viking) بعد أن تم تفكيكها، وسفينة الصيد الأخطبوط 1 (Octopus 1) التي أغرقها إندونيسيا.

160- واعتمدت الهيئة القائمة المحدثة بشأن الصيد غير القانوني وطلبت من أمانة الهيئة نشرها.

161- وبالإشارة إلى الإعلان المقترح عن يوم دولي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، أوصت الهيئة الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بضمان التنسيق مع بعثاتها الدائمة في نيويورك للتأكد من قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان اليوم الدولي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

## مباشرة فريق الاستعراض عمله

162- لفت مندوب تونس انتباه الهيئة إلى طلبه بشأن مباشرة فريق الاستعراض عمله بالإجراء المتفق عليه خلال الجلسة المتعلقة بفريق الاستعراض (مقر منظمة الأغذية والزراعة، يناير/كانون الثاني 2017).

163- وأشار الأمين التنفيذي للهيئة إلى أنه بعد استلام الطلب من تونس، أبلغت أمانة الهيئة جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بذلك وأضافت بنذًا في جدول أعمال الدورة الحادية والأربعين حسب التعليمات.

164- وأوضحت مندوبة تركيا أنه إذا كان مباشرة فريق الاستعراض عمله سيكون موضع تساؤل في ما يتعلق بالمشورة المقدّمة من مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود، فإن ذلك لن يكون مقبولاً، إذا أنشئت بالفعل داخل الهيئة آلية محدّدة بشأن البحر الأسود دعماً لصنع القرار. ومن جهة أخرى، ينبغي أن يناقش جميع أعضاء الهيئة الاستعراض المحتمل للمشورة المقدّمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك. وبناءً على ذلك، إذا استقرت الهيئة على مباشرة فريق الاستعراض عمله، لن تقبل تركيا اختيار خمسة أطراف متعاقدة فقط كأعضاء في هذه الآلية. وينبغي ألا تكون المشاركة مقبّدة، وفي ضوء النهج الإقليمي الفرعي إزاء إدارة مصايد الأسماك، قد يكون من المناسب النظر في إنشاء فريق استعراض لكل إقليم فرعي في البحر الأبيض المتوسط كي يتنسى للأطراف المتعاقدة المشاركة حسب اهتمامها.

165- وأشار مندوب الاتحاد الأوروبي إلى أنه لا يزال من السابق لأوانه مباشرة فريق الاستعراض عمله.

166- وعقب هذه المداخلات، سحب مندوب تونس طلبه. غير أنه شدّد على أهمية فريق الاستعراض ودعا الهيئة إلى النظر في استئناف عمله في الوقت المناسب.

## الدورة الثامنة للجنة الإدارة والمالية

### تقرير عن مسائل الإدارة والمالية

167- افتتح رئيس لجنة الإدارة والمالية، السيد هاشمي ميساوي، دورتها الثامنة وقدم عرضاً عن مسائل الإدارة والمالية مستنداً في ذلك إلى الوثيقة GFCM:41/2017/5. وأبلغ الرئيس اللجنة أيضاً بالجوانب المتصلة بأداء أمانة الهيئة (مثل التوظيف، ومسائل المالية والإدارة، ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

168- ولخص رئيس اللجنة الحالة المالية، مشيراً إلى أن المساهمات السنوية المستلمة في عام 2016 من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بلغت 93.75 في المائة من الميزانية المستقلة المعتمدة، بالإضافة إلى متأخرات من تونس ورومانيا وقبرص واليابان واليونان. وقال إن مجموع الاستحقاقات النقدية بلغ 768 073 دولاراً أمريكياً وأن الاشتراكات المتراكمة المستحقة عن السنوات المالية 2005-2016 بلغت 762 593 دولاراً أمريكياً. وذكرت الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بالتزامها بضمان سداد الاشتراكات خلال الأسابيع الأولى من السنة، بينما ينبغي تسوية المتأخرات في أقرب وقت ممكن. وبعد عرض النفقات حسب أبواب الميزانية المستقلة والأموال من خارج الميزانية، أوضح الرئيس أن الرصيد إيجابي في كلتا الحالتين.

169- وفي معرض الإشارة إلى أن التقرير يتضمن فقط الاشتراكات المستلمة خلال السنة المالية، أوضح المندوبان الممثلان للبنان ورومانيا أن الاشتراكات المستحقة على بلديهما عن عام 2016 قد سُدّت في بداية عام 2017.

170- وأعرب مندوب ليبيا عن أسفه لعدم تمكن بلده من سداد اشتراكاته الأخيرة بسبب الأوضاع السياسية على المستوى الوطني، ولكنه أشار إلى أن بلده ملتزم بالوفاء بالتزاماته مثلما كان عليه الحال قبل الصعوبات الحالية.

171- ووافقت اللجنة على تحويل جميع المتأخرات والأرصدة الإيجابية الناشئة عن أسعار الصرف المواتية والمشاريع المغلقة وأي موارد مالية أخرى غير منفقة-بأثر فوري- إلى صندوق رأس المال العامل الخاص بالهيئة في نهاية كل سنة لاستخدامه كاحتياطي.

172- ولاحظت اللجنة النتائج الإيجابية للنهج الإقليمي الفرعي، مشيرة إلى زيادة المشاركة، وتحسن دمج المشورة من جميع أصحاب المصلحة، والمواءمة مع عمل المشاريع الإقليمية للمنظمة، من بين جوانب أخرى. وأشارت أيضًا إلى التقدم المحرز في إنشاء وحدات تقنية في بلغاريا من أجل مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود، وفي لبنان من أجل اللجنة الإقليمية الفرعية لشرق البحر الأبيض المتوسط، وفي إسبانيا من أجل اللجنة الإقليمية الفرعية لغرب البحر الأبيض المتوسط. ورحّبت بفرصة مواصلة تقييم نتائج النهج الإقليمي الفرعي عن طريق تمديد مرحلة دراسة جدواه.

### ميزانية الهيئة واشتراكات الأطراف المتعاقدة عن الفترة 2017-2019

173- قدّم رئيس اللجنة، بالاستناد إلى الوثيقة GFCM/41/2017/6، اقتراح ميزانية نهائية لعام 2018، وميزانية مؤقتة لعام 2019، لكي تنظر فيهما اللجنة.

174- وأحاطت الهيئة علمًا بالمساهمة من خارج الميزانية المقدّمة من مؤسسة مافا، بما قيمته 400 000 يورو تقريبًا، من أجل دعم تنفيذ مشروع متعلق برصد المصيد العرضي للأنواع الهشة والحد منه في البحر الأبيض المتوسط كان قد تم تجهيزه في سياق الهدف 4 للاستراتيجية المتوسطة الأجل. وفي إطار مساهمة إجمالية بنحو 3.2 مليون يورو على مدى 3 سنوات، سيُنفذ الإجراء بالتعاون مع الجهات الشريكة في المشروع، وهي الاتفاق المعني بصون الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة، والمنظمة الدولية لحياة الطيور، ورابطة البحر الأبيض المتوسط لإنقاذ السلاحف البحرية، ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، ومركز التعاون في البحر الأبيض المتوسط التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

175- وأشارت مندوبة الاتحاد الأوروبي إلى أهمية ضمان الدعم المالي الكافي لتنفيذ استراتيجيات مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في السنوات المقبلة. وفي هذا الصدد، أعلنت أن المفوضية الأوروبية ستشارك في هذه الجهود بمنحه قدرها 3.7 ملايين يورو. غير أنها أشارت إلى أن الميزانية المستقلة ينبغي ألا تزيد عن السنة السابقة.

176- وذكر مندوب ليبيا أن حساب اشتراك ليبيا كان يتم على أساس تقديرات لم تكن تُعبّر عن الوضع الفعلي لبلده، وأنه يأمل أن تستمر المناقشات مع الأمين التنفيذي للهيئة من أجل تسوية المتأخرات المستحقة على ليبيا.

177- ورحّبت اللجنة بإنشاء صندوق المشاركة، وقرّرت استخدام 40 في المائة من هذا الصندوق لدعم البلدان التي تستضيف دورات مقررة بموجب النظام الأساسي في تغطية نفقات الاجتماعات، وسيستخدم الجزء المتبقي، وهو 60 في المائة، لدعم مشاركة ممثل واحد من كل بلد في تلك الاجتماعات، مع إعطاء الأولوية إلى البلدان النامية - ويراعى في ذلك المبلغ المحدود المتاح حاليًا.

178- وبعد مشاورات بين الوفود، تم الاتفاق على إبقاء الميزانية عند مستويات عام 2017، وأبلغت أمانة الهيئة بالتعديلات ذات الصلة بناءً على ذلك. واعتمدت ميزانية عام 2018 بقيمة تبلغ 2 532 162 دولارًا أمريكيًا على النحو المبين في المرفق (1)23. وترد في المرفق (2)23 الاشتراكات المستحقة المتوقعة من الأطراف المتعاقدة. وتشمل هذه الميزانية تعيين مسؤول أول

للموارد السمكية (ف-5) إلى جانب تعيين معاون برامج/معاون تنفيذي (خ ع-6/7) وحارس أمن (خ ع-3/2).

### انتخاب مكتب لجنة الإدارة والمالية

179- أشار الأمين التنفيذي للهيئة إلى المادة السابعة من اللائحة الداخلية للهيئة التي تُتبع في انتخاب أعضاء مكاتب أجهزة الهيئة الفرعية والتي تقضي بأن يشغل أعضاء المكتب منصبهم لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة، وأن ينتخبهم المندوبون أو المندوبون المناوبون المشاركون في الدورة التي يُجرى فيها الاقتراع.

180- وبالنظر إلى عدم وجود مرشحين لمكتب لجنة الإدارة والمالية المؤلفة حاليًا من السيد هاشمي ميساوي (تونس) رئيسًا، والسيد Aleksandar Joksimovic (الجبل الأسود) نائبًا أول للرئيس، والسيدة Mimoza Cobani (ألبانيا) نائبًا ثانيًا للرئيس، وافقت اللجنة بالإجماع على تأجيل الانتخاب إلى دورتها المقبلة. وأبلغ مندوب ألبانيا أن النائبة الثانية للرئيس ستقاعد قريبًا، وبالتالي انتخبت اللجنة بعد ترشيحها السيدة نادية بوحفص (الجزائر) نائبة ثانية لرئيس اللجنة.

### انتخاب مكتب الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وإقرار الأعضاء في مكتب لجنة تربية الأحياء المائية ومجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود ولجنة الامتثال ولجنة الإدارة والمالية

181- أشادت الهيئة بالعمل المتميز الذي اضطلع به مكتب الهيئة المنتهية ولايته والمكاتب المنتهية ولايتها للجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية ومجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود ولجنة الامتثال ولجنة الإدارة والمالية، مشيرة إلى التقدم الذي تحقق على عدة جبهات.

182- وأشار الأمين التنفيذي للهيئة إلى المادة السابعة من اللائحة الداخلية للهيئة المطبقة على انتخاب مكاتب أجهزتها الفرعية والتي تقضي بأن يشغل الأعضاء منصبهم لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة، وأن ينتخبهم المندوبون أو المندوبون المناوبون المشاركون في الدورة التي يُجرى فيها الاقتراع.

183- وأقرت الهيئة بالإجماع تجديد مكتب اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية المؤلف من السيد Ramón De La Figuera Morales (إسبانيا) رئيسًا، والسيد حسام حمزة (تونس) نائبًا أول للرئيس، والسيد Özerdem Maltaş (تركيا) نائبًا ثانيًا للرئيس، وتجديد ولاية مكتب مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود والمؤلف من السيد Simion Nicolaev (رومانيا) منسقًا، والسيد Galin Nikolov (بلغاريا) نائبًا للمنسق، والسيد İlhan Aydın (تركيا) نائبًا ثانيًا للمنسق، وتجديد ولاية مكتب لجنة الامتثال المؤلف من السيد Randall Caruana (مالطة) رئيسًا، والسيد Arian Palluqi (ألبانيا) نائبًا أول للرئيس، والسيدة بوشرة حوجر (المغرب) نائبًا ثانيًا للرئيس. وأقرت أيضًا التشكيل الجديد لمكتب لجنة الإدارة والمالية.

184- ونظرًا لعدم وجود مرشحين لمكتب الهيئة المؤلف حاليًا من السيد Stefano Cataudella (إيطاليا) رئيسًا، والسيدة Esra Fatma Denizci (تركيا) نائبًا أول للرئيس، والسيد مدني علي مدني (مصر) نائبًا ثانيًا للرئيس، وافقت الهيئة بالإجماع على إرجاء انتخاب المكتب إلى دورتها المقبلة.

185- وبالنظر إلى عمليات انتخاب عدة مكاتب في عام 2018، بما في ذلك انتخاب مكتب الهيئة، طلب من الأمين التنفيذي تعزيز المشاركة النشطة من جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في التحضير لاختيار الأعضاء الجدد عن طريق تعميم دعوة محدّدة للترشح ومن خلال



مشاورات ثنائية، حسب الاقتضاء. ومن شأن ذلك أن يساعد على اجتذاب مرشحين ممن يتمتعون بمؤهلات رفيعة وضمان رئاسة قوية للهيئة وأجهزتها الفرعية أثناء تنفيذ استراتيجيات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المحفوفة بالتحديات.

## أية مسائل أخرى

186- أشار مندوب الاتحاد الأوروبي، وأيده في ذلك الوفدان الممثلان للجزائر وتونس، إلى الأهمية الكبيرة لدور المشاريع الإقليمية للمنظمة في دعم تنفيذ الأنشطة ذات الصلة، وأعرب عن رغبته في عرض نتائج الأنشطة بانتظام خلال الدورة السنوية للهيئة.

187- وبالنظر إلى كثرة المسائل المطلوب تناولها خلال مدة زمنية محدودة أثناء الدورة، وافقت الهيئة على تقديم تقرير عن عمل المشاريع الإقليمية قبل انعقاد الدورة وعرض أنشطتها الرئيسية خلال حدث جانبي مخصص لهذا الغرض.

188- وكررت الهيئة شكرها لحكومة الجبل الأسود على حسن الاستضافة والتنظيم المتميز للدورة الحادية والأربعين، وما قدمته من دعم قيم لضمان سلاسة سير أعمالها.

189- وأعربت الهيئة عن امتنانها للأمانة على ما قامت به من عمل دؤوب في التحضير للدورة وأثناءها.

## موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية والأربعين

190- أحاطت الهيئة علمًا بالدعوة الكريمة المقدّمة من وفد رومانيا لاستضافة الدورة الثانية والأربعين في عام 2018.

## اعتماد التقرير

191- اعتمد التقرير، بما في ذلك مرفقاته، في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2017.

## قائمة المرفقات

- (1) جدول الأعمال
- (2) قائمة بالمشاركين
- (3) قائمة بالوثائق
- (4) البيانات التي أقيمت في الدورة الحادية والأربعين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
- (5) التوصية GFCM/41/2017/1 بشأن الإبلاغ عن البيانات والمعلومات المتعلقة بتربية الأحياء المائية والتي تلغي التوصية GFCM/35/2011/6 (اللغة المرجعية: الإنكليزية)
- (6) التوصية GFCM/41/2017/2 بشأن إدارة مصايد أسماك الشبوط المرقط في بحر الألبوران (المناطق الفرعية الجغرافية من 1 إلى 3) لفترة انتقالية مدتها سنتان (اللغة المرجعية: الفرنسية)
- (7) التوصية GFCM/41/2017/3 بشأن إنشاء منطقة مصايد أسماك مقيّدة في جابوكا/يومو بيت في البحر الأدرياتيكي (اللغة المرجعية: الإنكليزية)
- (8) التوصية GFCM/41/2017/4 بشأن خطة متعددة السنوات لإدارة مصايد أسماك الترس في البحر الأسود (المنطقة الفرعية الجغرافية 29) (اللغة المرجعية: الإنكليزية)
- (9) التوصية GFCM/41/2017/5 بشأن وضع خطة إدارة تكيّفية إقليمية لاستغلال المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط (اللغة المرجعية: الفرنسية)
- (10) التوصية GFCM/41/2017/6 بشأن تقديم بيانات عن أنشطة الصيد في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اللغة المرجعية: الإنكليزية)
- (11) التوصية GFCM/41/2017/7 بشأن خطة عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اللغة المرجعية: الإنكليزية)
- (12) التوصية GFCM/41/2017/8 بشأن خطة دولية مشتركة للتحقيق والرصد خارج المياه الخاضعة للولاية الوطنية في مضيق صقلية (المناطق الفرعية الجغرافية من 12 إلى 16) (اللغة المرجعية: الإنكليزية)
- (13) القرار GFCM/41/2017/1 بشأن استراتيجية للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (اللغة المرجعية: الإنكليزية)
- (14) القرار GFCM/41/2017/2 بشأن خطوط توجيهية لتبسيط عمليات الترخيص والتأجير في مجال تربية الأحياء المائية (اللغة المرجعية: الإنكليزية)
- (15) القرار GFCM/41/2017/3 بشأن استئناف عمل مجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا الصيد (اللغة المرجعية: الإنكليزية)
- (16) القرار GFCM/41/2017/4 بشأن مجموعة عمل دائمة معنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة (اللغة المرجعية: الفرنسية)
- (17) القرار GFCM/41/2017/5 بشأن شبكة للموائل الأساسية للأسماك في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اللغة المرجعية: الفرنسية)
- (18) القرار GFCM/41/2017/6 بشأن تطبيق رقم المنظمة البحرية الدولية لتعريف السفن (اللغة المرجعية: الفرنسية)
- (19) اقتراح معلق بشأن توصية من الهيئة تتناول تحديد حجم مرجعي أدنى لصيانة الشبوط المرقط في البحر الأبيض المتوسط (اللغة المرجعية: الفرنسية)



- (20) اقتراح معلق بشأن توصية من الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط تتناول التدابير المتعلقة بأنشطة الصيد الترفيهي في البحر الأبيض المتوسط (اللغة المرجعية: الإنكليزية)
- (21) اقتراح معلق بشأن توصية تتناول تدابير إدارة مصايد الأسماك لصون أسماك القرش والشفنين في منطقة اختصاص الهيئة، تُعدّل التوصية GFCM/36/2012/3 (اللغة المرجعية: الإنكليزية)
- (22) اختصاصات الأنشطة المختارة
- (1) مجموعة العمل المعنية بمصايد الأسماك صغير النطاق
- (2) مجموعة العمل المعنية بمصايد الأسماك الترفيهية
- (23) الميزانية المستقلة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لعام 2018
- (1) الميزانية المستقلة للهيئة لعام 2018
- (2) المساهمات في ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لعام 2018

## المرفق 1

### جدول الأعمال

- 1- افتتاح الدورة والترتيبات الخاصة بها
- 2- التقدم المحرز في مسائل التعاون
- 3- تقرير عن الأنشطة ما بين الدورات في الفترة 2016-2017
- 4- التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل من أجل استدامة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، بما في ذلك في ما يتعلق بإعلان مالطة الوزاري
- 5- مشروع استراتيجية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
- 6- إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
- 7- برنامج عمل ما بين الدورات للفترة 2017-2019
- 8- تقرير لجنة الامتثال
- 9- مباشرة فريق الاستعراض عمله
- 10- الدورة الثامنة للجنة الإدارة والمالية
- 11- انتخاب مكتب الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وإقرار الأعضاء في مكتب لجنة تربية الأحياء المائية ومجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود ولجنة الامتثال ولجنة الإدارة والمالية
- 12- أية مسائل أخرى
- 13- موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية والأربعين
- 14- استعراض التقرير واعتماده

## المرفق 2

### قائمة بالمشاركين الأطراف المتعاقدة

#### ALBANIA

Roland KRISTO \*  
Deputy Minister  
Ministry of Agriculture and Rural  
Development  
Blv . “Deshmoret e Kombit”, Nr.2 , kp.1001,  
Tirana  
Tel.: +355692060801  
E-mail: roland.kristo@bujqesia.gov.al

Arian PALLUQI  
Director of Fisheries  
Fishery Directorate  
Ministry of Agriculture, Rural Development  
and Water Administration  
Blv . “Deshmoret e Kombit”, Nr.2 , kp.1001,  
Tirana  
Tel.: +355 672055778  
E-mail: arian.palluqi@bujqesia.gov.al

#### ALGERIA

Nadia BOUHAFS  
Ministère de l’agriculture, du développement  
rural et de la pêche  
Rue des quatre canons  
16000 Alger  
Tel.: + 213 21433048/ + 213 21433939  
E-mail: nabouhafs@yahoo.fr

#### BULGARIA

Galin NIKOLO  
V \*  
Executive Director  
Executive Agency for Fisheries and  
Aquaculture (EAFA)  
“Knyaz Aleksander Batenberg” 1, str.  
Burgas  
E-mail: office@iara.government.bg

Konstantin PETROV  
Fisheries Attaché  
Permanent Representation of the Republic of  
Bulgaria to the European Union  
Square Marie-Louise 49,  
Brussels 1000, Belgium  
Tel: + 32 2 235 83 40  
E-mail: konstantin.petrov@bg-permrep.eu

#### CROATIA

Josip MARKOVIĆ \*  
Head of Sector  
Sector for Management of Resources, Fleet  
and Fisheries  
Directorate of Fisheries  
Ministry of Agriculture  
Planinska 2a  
10000 Zagreb  
Tel.: + 385 1 6443189  
E-mail: josip.markovic@mps.hr

Nedo VRGOČ  
Director, Head of Laboratory Prof  
Institute of Oceanography and Fisheries  
Šetalište I. Meštrovića 63, 21000  
Split  
Tel.: +385915066070  
E-mail: vrgoc@izor.hr

Lav BAVČEVIĆ  
Head of Departement of fisheries Savjetodavna  
služba  
Ivana Mažuranića 30,  
23000 Zadar  
Tel.: +38598809162  
E-mail: lav.bavcevic@savjetodavna.hr

## **CYPRUS**

Lavrentios VASILIADES \*  
Fisheries Officer  
Fisheries Licenses and Statistics  
Department of Fisheries and Marine  
Research  
Department of Fisheries and  
Marine Research  
Vithleem 101 Street  
1416 Nicosia  
E-mail: lvasiliades@dfmr.moa.gov.cy

## **EGYPT**

Nasser ELSHARAWEE \*  
Head  
Central Department of Projects and  
Development  
General Authority for Fish Resources  
Development (GAFRD)  
4, Tayaran st., Nasr City  
Cairo  
Tel.: + 20222620118  
E-mail: gafrd\_eg@hotmail.com

Alaa EL HAWEET  
Dean  
College of Fisheries Technology  
and Aquaculture  
Arab Academy for Science, Technology &  
Maritime transport  
Alexandria  
E-mail: el\_haweet@yahoo.com

## **EUROPEAN UNION- MEMBER ORGANIZATION**

Valerie LAINÉ \*  
Head of Unit  
D-2: Fisheries Conservation and Control in the  
Mediterranean and Black Sea  
Directorate General for Maritime Affairs and  
Fisheries  
European Commission of the European Union  
Rue Joseph II 99  
1049 Brussels  
E-mail: Valerie.Laine@ec.europa.eu

François ZIEGLER  
Desk Officer for Mediterranean and Black Sea  
D-2: Fisheries Conservation and Control in the  
Mediterranean and Black Sea  
Directorate General for Maritime Affairs and  
Fisheries  
European Commission of the European Union  
Rue Joseph II 99  
1049 Brussels  
E-mail: Francois.ZIEGLER@ec.europa.eu

Chato OSIO  
Policy Officer  
D-2: Fisheries Conservation and Control in the  
Mediterranean and Black Sea  
Directorate General for Maritime Affairs and  
Fisheries  
European Commission of the European Union  
Rue Joseph II 99  
1049 Brussels  
E-mail: Giacomo-Chato.OSIO@ec.europa.eu

Ramune GENZBIGELYTE-VENTURI  
Policy Officer  
D-2: Fisheries Conservation and Control in the  
Mediterranean and Black Sea  
Directorate General for Maritime Affairs and  
Fisheries  
European Commission of the European Union  
Rue Joseph II 99  
1049 Brussels  
E-mail: ramune.genzbigelyte-  
venturi@ec.europa.eu

Pinelopi BEKELOU  
D-2: Fisheries Conservation and Control in the  
Mediterranean and Black Sea  
Directorate General for Maritime Affairs and  
Fisheries  
European Commission of the European Union  
Rue Joseph II 99  
1049 Brussels  
E-mail: Pinelopi.BELEKOU@ec.europa.eu

Annette WESTBERG  
Assistant Policy Officer  
D-2: Fisheries Conservation and Control in the  
Mediterranean and Black Sea  
Directorate General for Maritime Affairs and  
Fisheries  
European Commission of the European Union  
Rue Joseph II 99  
1049 Brussels  
E-mail: Annette.Westberg@ec.europa.eu

Neil ANSELL  
Desk Manager  
International Dimension, Cooperation and  
Coastguard  
European Fisheries Control Agency (EFCA)  
Av. Garcia Barbon 4, Vigo,  
Spain  
E-mail: neil.ansell@efca.europa.eu

Christina KAATZ  
Political Administrator  
General Secretariat of the Council of the  
European Union  
Unit A- Fisheries  
Directorate 2- Fisheries, Food chain and  
Veterinary questions  
Directorate General Agriculture, Fisheries,  
Social Affairs and Health  
JL 40 GH 19 Rue de la Loi/Wetstraat 175 1048  
Brussels  
E-mail: christina.kaatz@consilium.europa.eu

## **FRANCE**

Benoît ARCHAMBAULT \*  
Bureau des affaires européennes et  
internationales  
Direction des pêches maritimes et de  
l'aquaculture  
Ministère de l'Agriculture et de l'Alimentation  
Grande Arche – Paroi Sud  
92055 La Défense cedex  
Paris  
Tel. : +33 140818936  
E-mail: benoit.archambault@developpement-  
durable.gouv.fr

## **GREECE**

Panagiotis TSACHAGEAS \*  
Fisheries Officer  
Directorate General for Fisheries  
Ministry of Rural Development and Food  
150 Sygrou av., 17671, Kallithea  
Greece  
E-mail: syg013@minagric.gr

## **ISRAEL**

## **ITALY**

Mauro COLAROSSO \*  
Direzione Generale della Pesca marittima e  
dell'Acquacultura  
Dipartimento delle politiche competitive, della  
qualità agroalimentare e della pesca  
Ministero delle Politiche Agricole, Alimentari  
e Forestali  
Via XX Settembre 20  
Rome Tel.: +39 3497645360  
E-mail: m.colarossi@politicheagricole.it

Ilaria FERRARO  
Direzione Generale della Pesca marittima e  
dell'Acquacultura  
Dipartimento delle politiche competitive, della  
qualità agroalimentare e della pesca  
Ministero delle Politiche Agricole, Alimentari  
e Forestali  
Via XX Settembre 20  
Rome  
E-mail: i.ferraro@agriconsulting.it

## **JAPAN**

Takaaki UMEDA \*  
First Secretary  
Embassy of Japan in Italy  
Via Quintino Sella, 60, 00187, Roma  
Italy  
Tel.: +39 0648799411  
E-mail: takaaki.umeda@mofa.go.jp

## **LEBANON**

Samir MAJDALANI \*  
Head  
Department of Fisheries & Wildlife  
Ministry of Agriculture  
Embassies Street, Bir Hassan  
Beirut,  
Tel: + (961)1849622 (office)  
E-mail: sem@cyberia.net.lb

## **LIBYA**

Rida Ibrahim DUZAN \*  
Chair  
General Authority for Marine Wealth  
Dahra Street,  
Tripoli  
E-mail: ridaduzan@gmail.com

Ahmed Eisa MAAYUF  
Advisor  
General Authority for Marine Wealth  
Dahra Street,  
Tripoli  
E-mail: a\_e\_maayuf@yahoo.com

Taher Mohamed SHAABAN  
Marine protection and inspection manager  
General Authority for Marine Wealth  
Dahra Street,  
Tripoli  
E-mail: shaaban5840@yahoo.com

## **MALTA**

Andreina FENECH FARRUGIA \*  
Director General  
Department of Fisheries and Aquaculture  
Ministry for Sustainable Development,  
Environment and Climate Change  
Government Farm Ghammieri  
Ingiered Road, Marsa, MRS 3303  
Tel.: +356 22926841  
E-mail: andreina.fenech-farrugia@gov.mt

Randall CARUANA  
Director  
Department of Fisheries and Aquaculture  
Ministry for Sustainable Development,  
Environment and Climate Change  
Government Farm Ghammieri  
Ingiered Road, Marsa, MRS 3303  
Tel.: +356 22926862  
E-mail: randall.caruana@gov.mt

Reno MICALLEF  
Research Analyst  
Department of Fisheries and Aquaculture  
Ministry for Sustainable Development,  
Environment and Climate Change  
Ingiered Road, Marsa, MRS 3303  
E-mail: reno.micallef@gov.mt

## **MONACO**

Martine GARCIA-MASCARENHAS \*  
Deuxième Secrétaire de l'Ambassade  
Représentant suppléant adjoint auprès la FAO  
Ambassade de la Principauté de Monaco  
Via Antonio Bertoloni 36  
00197 Rome, Italie  
E-mail: info@ambasciatamonaco.it

## **MONTENEGRO**

H.E. Milutin SIMOVIC'  
Minister for Agriculture and Rural  
Development  
Ministry of Agriculture and Rural  
Development  
Rimski Trg 46, 81000  
Podgorica  
E-mail: kabinet@mpr.gov.me

Slavica PAVLOVIC \*  
Director General  
Directorate for Fisheries  
Ministry of Agriculture and Rural  
Development  
Rimski trg 46, 81 000  
Podgorica  
Tel.: +38267255972  
E-mail: slavica.pavlovic@mpr.gov.me

Aleksandar JOKSIMOVIC  
Director  
Institute of Marine Biology  
Dobrota bb  
85330 Kotor  
Tel.: +282 32 344 569  
E-mail: acojo@ac.me

*Observers to the Montenegrin delegation*  
Milena KRASIĆ  
Directorate for Fisheries  
Ministry of Agriculture and Rural  
Development  
Rimski trg 46, 81 000  
Podgorica  
E-mail: milena.krasic@mpr.gov.me

Deniz FRLJUČKIĆ  
Directorate for Fisheries  
Ministry of Agriculture and Rural  
Development  
Rimski trg 46, 81 000  
Podgorica  
E-mail: deniz.frljuckic@mpr.gov.me

Igor VUJOVIĆ  
Directorate for Fisheries  
Ministry of Agriculture and Rural  
Development  
Rimski trg 46, 81 000  
Podgorica  
E-mail: igor.vujovic@mpr.gov.me

Milica DIVANOVIĆ  
Directorate for Fisheries  
Ministry of Agriculture and Rural  
Development  
Rimski trg 46, 81 000  
Podgorica  
E-mail: milica.divanovic@mpr.gov.me

## MOROCCO

Fatima Zohra HASSOUNI \*  
Chef de Division  
Division de la Durabilité et Aménagement des  
Ressources Halieutiques  
Ministère de l'Agriculture, de la  
Pêche Maritime, du développement rural et  
des eaux et des forêts  
Av. Belhassan Ouazzani, Nouveau  
quartier administratif- Haut Agdal  
Rabat  
E-mail: hassouni@mpm.gov.ma

Bouchra HAOUJAR  
Chargée suivi des pêcheries en Méditerranée  
Division de la Durabilité et Aménagement des  
Ressources Halieutiques  
Département de la pêche maritime  
Ministère de l'Agriculture, de la  
Pêche Maritime, du développement rural et  
des eaux et des forêts  
Av. Belhassan Ouazzani, Nouveau  
quartier administratif- Haut Agdal  
Rabat  
E-mail: haoujar@mpm.gov.ma

Khalid ALLOUSSI  
Chef de service  
Division de Structures de la pêche  
Ministère de l'Agriculture, de la  
Pêche Maritime, du développement rural et  
des eaux et des forêts  
Av. Belhassan Ouazzani, Nouveau  
quartier administratif- Haut Agdal  
Rabat  
E-mail: elalloussi@mpm.gov.ma

Mohammed MALOULI IDRISSE  
Chef de Département  
Département des Ressources Halieutiques  
Institut National des Ressources Halieutiques  
(INRH)  
Casablanca  
E-mail: idrissi.malouli@gmail.com

Abdelali LAMOUDNI  
Directeur Exploitation et Animation  
Commerciale Ports de pêche et VDP  
Office National des Pêches  
E-mail: a.lamoudni@onp.ma

Mohamed Amine MANSOURI  
Chef de service des études  
Agence Nationale pour le  
Développement de l'Aquaculture (ANDA)  
Avenue Annakhil, Immeuble les Patios  
4ème étage, Hay Ryad,  
Rabat  
Email : a.mansouri@anda.gov.ma

## ROMANIA

Ancuta KAZIMIROVICZ \*  
Public Manager  
National Agency for Fishery and  
Aquaculture (NAFA)  
Strada Transilvaniei nr 2, Bucharest  
E-mail: ancuta.kazimirovicz@anpa.ro

Constantin STROIE  
Counsellor  
National Agency for Fishery and  
Aquaculture (NAFA)  
Strada Transilvaniei nr 2, Bucharest  
Tel.: +40747287444  
E-mail: constantin.stroie@anpa.ro



Valodia MAXIMOV

Head

Living Marine Resources Department  
National Institute for Marine Research and  
Development "Grigore Antipa"

Blv. Mamaia 300, 900581

Constanta

E-mail: vmaximov@alpha.rmri.ro

Gheorghe RADU

Senior researcher

National Institute for Marine Research and  
Development "Grigore Antipa"

Blv. Mamaia 300, 900581

Constanta

E-mail: gradu@alpha.rmri.ro

## **SLOVENIA**

Matej ZAGORC \*

Head of Unit

Ministry of Agriculture, Forestry and Food of  
the Republic of Slovenia

Dunajska cesta 22

1000 Ljubljana

Tel.: +38614789387

E-mail: matej.zagorc@gov.si

Urška SRNEC

Secretary

Ministry of Agriculture, Forestry and Food of  
the Republic of Slovenia

Dunajska cesta 22

1000 Ljubljana

Tel.: +38614789018

E-mail: urska.srnec@gov.si

Roman ČIČMIRKO

Senior Counsellor

Ministry of Agriculture and the Environment

Dunajska cesta 22

1000 Ljubljana

Tel.: +386 41356573

E-mail: roman.cicmirko@gov.si

## **SPAIN**

Encarnación BENITO REVUELTA \*

Jefa de Area

Dirección General de Recursos Pesqueros y  
Acuicultura

Secretaría General de Pesca

Ministerio de Agricultura, Alimentación y  
Medio Ambiente

C/ Velázquez 144- 28071 Madrid

Tel. / Fax: +34 913476161 / 6046

E-mail: ebenitor@magrama.es

## **SYRIAN ARAB REPUBLIC**

## **TUNISIA**

Ridha M'RABET \*

Directeur général

Direction générale de la pêche et  
de l'aquaculture

Ministère de l'Agriculture, des Ressources  
Hydrauliques et de la Pêche

30 Rue Alain Savary

1002 Tunis

E-mail: ridha.mrabet@iresa.agrinet.tn

Houssam HAMZA

Conseiller

Direction générale de la pêche et  
de l'aquaculture

Ministère de l'Agriculture, des Ressources  
Hydrauliques et de la Pêche

30, rue Alain Savary

1002 Tunis

E-mail: houssam.hamza@gmail.com

## **TURKEY**

Esra Fatma DENIZCI CAKMAK \*  
Senior Fisheries Officer  
General Directorate of Fisheries  
and Aquaculture  
Ministry of Food, Agriculture  
and Livestock  
Eskisehir Yolu 9. Km. Lodumlu  
Ankara  
E-mail: esrafatma.denizci@tarim.gov.tr

Cağla TOZLU  
EU Expert  
General Directorate for EU and External  
Relations  
Ministry of Food, Agriculture  
and Livestock  
Eskisehir Yolu 9. Km. Lodumlu  
Ankara  
E-mail: cagla.tozlu@tarim.gov.tr

Erdinc GUNES  
Head  
Statistics and Information Systems Department  
General Directorate of Fisheries and  
Aquaculture  
Ministry of Food, Agriculture and Livestock  
Eskisehir Yolu 9. Km. Lodumlu  
Ankara  
E-mail: erdinc.gunes@tarim.gov.tr

İbrahim Cem ŞAHINKAYA  
Ministry of Foreign Affairs Turkey  
Head of Department  
Doktor Sadık Ahmet Caddesi. No:8.  
Balgat 06100 Ankara  
E-mail: isahinkaya@mfa.gov.tr

## **الأطراف المتعاقدة غير المتعاقدة**

## **BOSNIA AND HERZEGOVINA**

Hamdo TINJAK \*  
State Secretary  
Ministry of Foreign Trade and  
Economic Relations  
Musala 9,  
E-mail: hamdo.tinjak@mvteo.gov.ba

Suada HADZIC  
Head of Department  
International Cooperation and Project  
Coordination in the Sector of Agriculture  
Ministry of Foreign Trade and  
Economic Relations  
Musala 9,  
Sarajevo  
E-mail: suada.hadzic@mvteo.gov.ba

## **GEORGIA**

Irine LOMASHVILI \*  
Chief Specialist  
Biodiversity Protection Service  
Ministry of Environment and Natural  
Resources Protection of Georgia  
6, Gulua street, 0114,  
Tbilisi  
E-mail: irinaloma@yahoo.com

## **UKRAINE**

Vasyl TUROK \*  
Head  
Department of International Cooperation  
State Agency of Fisheries of Ukraine  
45a, Sichovykh Striltsiv str.  
Kyiv, 04053  
E-mail: inter@darg.gov.ua

## الأطراف غير المتعاقدة

### RUSSIAN FEDERATION

Alexander OKHANOV  
Counselor  
Permanent mission of the Russian Federation  
to FAO  
Via Gaeta 5, 00185 Rome,  
Italy,  
E-mail: rusfishfao@mail.ru

## المراقبون من المنظمات الحكومية الدولية

### ACCOBAMS

Chedly RAIS  
Consultant  
ACCOBAMS (Agreement on the  
Conservation of Cetaceans in the Black  
Sea Mediterranean Sea and Contiguous  
Atlantic Area)  
Jardin de l'UNESCO  
Les Terrasses de Fontvieille  
MC-98000 Monaco  
Principality of Monaco  
E-mail: chedly.rais@okianos.org

### AOAD

Nidhal MELAOUAH  
Expert peche et aquaculture  
Organisation Arabe pour le  
Developpement Agricole  
Street 7th, El Emarat, POBox 474  
11111 Kartoum, Sudan  
E-mail: dr.melaouah@yahoo.fr

### BISAC

Marian Sorinel MANAILA  
President  
Black Sea Advisory Council (BISAC)  
Str Orhid Nr 26 Varna  
Bulgaria  
Tel.: +40730381808  
E-mail: sorin.manaila@blsaceu.eu

### BSEC

Traian CHEBELEU  
Deputy Secretary General  
Permanent International Secretariat of the  
Black Sea Economic Cooperation  
Organization  
Darüşşafaka Caddesi, Seba Center İş Merkezi,  
No: 45, Kat 3, İstinye, Sarıyer – Istanbul,  
Turkey  
Tel.: +905305481192  
E-mail: traian.chebeleu@bsec-  
organization.org

### CIHEAM

Massimo ZUCCARO  
Consultant  
International Centre for Advanced  
Mediterranean Agronomic Studies  
(CIHEAM)  
Mediterranean Agronomic Institute of  
Bari (IAMB)  
Via ceglie 9, 70010 Valenzano (Ba)  
Italy  
Tel.: +393477626900  
E-mail: zuccaro@iamb.it

### ICCAT

Driss MESKI  
Executive Secretary  
International Commission for the  
Conservation of Atlantic Tunas (ICCAT)  
Calle Corazón de María No. 8, Madrid,  
Spain  
Tel.: +34 629178257  
E-mail: driss.meski@iccat.int

**MEDAC**

Rosa CAGGIANO  
Executive Secretary  
Mediterranean Advisory Council (MEDAC)  
Via Nazionale 243  
00184 Rome  
Italy  
E-mail: r.caggiano@med-ac.eu

**UN Environment-MAP**

Jelena KNEZEVIC  
MED POL Programme Management Officer  
United Nations Environment Programme –  
Mediterranean Action Plan  
Vassileos Konstantinou 48, Athens 11635,

Greece

E-mail: jelena.knezevic@un.org

**UNION FOR THE MEDITERRANEAN**

Alessandra SENSI  
Senior Programme Manager  
Secretariat of the Union for the Mediterranean  
Palacio de Pedralbes  
Calle Pere Duran Farell, 11  
08034 Barcelona  
Spain  
Tel. : +34 935 214 165  
E-mail: alessandra.sensi@ufmsecretariat.org

**المراقبون من المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني****EUROFISH**

Aina AFANASJEVA  
Director  
H.C Andersens Boulevard 44-46  
1553 Copenhagen  
Denmark  
Tel: + 45 333 777 68  
Fax: + 45 333 777 56  
E-mail: aina.afanasjeva@eurofish.dk

**FEAP**

Javier OJEDA  
General Manager  
Asociación Empresarial de Acuicultura  
de España  
11130 Chiclana, Cádiz, España  
Tel.: +34 956 404 216  
E-mail: ojeda@apromar.es

**EUROPECHE**

Paolo PELUSI  
Member of Europêche  
Director of the Consorzio Mediterraneo  
Rue Montoyer 24- 1000 Bruxelles  
Belgium  
E-mail: pelusi@mediterraneo.coop

**IUCN**

Francois SIMARD  
Global Marine Programme, Deputy Director  
International Union for Conservation of  
Nature (IUCN)  
Rue Mauverney 28 1196 Gland  
Switzerland  
Tel.: +41797511162  
E-mail: francois.simard@iucn.org

## **MEDREACT**

Domitilla SENNI  
Executive Director  
MedReAct  
Via urbana 143, 00184 Rome  
Italy  
E-mail: domitilla.senni@medreact.org

Vittoria GNETTI  
Outreach Coordinator  
Adriatic Recovery Project  
MedReAct  
Via Antonio Mordini 14, 00195 Rome  
Italy  
E-mail: vittoriagnetti@gmail.com

## **OCEANCARE**

Sigrid LÜBER  
President  
OceanCare  
Gerbestrasse 6, P.O. Box 372  
CH-8820 Waedenswil  
Switzerland  
E-mail: slueber@oceancare.org

## **THE PEW CHARITABLE TRUSTS**

Dawn BORG COSTANZI  
Officer, Ending Illegal Fishing Project  
The Pew Charitable Trusts  
The Grove, 248a Marylebone Road NW1 6JZ,  
London  
United Kingdom  
E-mail: dborgcostanzi@pewtrusts.org

Mona SAMARI  
The Pew Charitable Trusts  
The Grove, 248a Marylebone Road NW1 6JZ,  
London  
United Kingdom  
E-mail: samarimonaocean@gmail.com

## **Project AWARE**

Ania BUDZIAK  
Associate Director, Programs  
Project AWARE  
30151 Tomas, Rancho Santa Margarita, CA  
92688, USA  
E-mail: ania.budziak@projectaware.org

## **THE SHARK TRUST**

Ali HOOD  
Director of Conservation  
The Shark Trust  
Creykes Court, The Millfields, Plymouth  
United Kingdom  
E-mail: ali@sharktrust.org

مكتب الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وأجهزتها الفرعية

**GFCM Bureau**

Stefano CATAUDELLA  
Chairperson  
Università di Tor Vergata  
Via Orazio Raimondo, 8  
00173 Rome  
Tel: +39 0672595954  
Fax: +39 062026189  
E-mail: cataudel@uniroma2.it

**Chairperson of the Scientific Advisory  
Committee on Fisheries (SAC)**

Othman JARBOUI  
Directeur du laboratoire Sciences Halieutiques  
Institut National des Sciences et Technologies  
de la Mer (INSTM)  
Centre de Sfax- BP 1035  
3018 Sfax  
Tunisie  
Tel.: + 216 74 497117  
Fax: + 216 497989  
E-mail: othman.jarbouï@instm.rnrt.tn

**Chairperson of the Scientific Advisory  
Committee on Aquaculture (CAQ)**

François RENÉ  
Station expérimentale de l'Ifremer  
Chemin de Maguelone  
34110 Palavas les Flots  
Tel.: + 33663266901  
Fax: +33 4 67682885  
E-mail: francoisrene34@gmail.com

**Chairperson of the Compliance Committee  
(CoC)**

Samir MAJDALANI  
Head  
Department of Fisheries & Wildlife  
Ministry of Agriculture  
Embassies Street, Bir Hassan  
Beirut,  
Tel: + (961)1849622 (office)  
E-mail: sem@cyberia.net.lb

**Chairperson of the Committee on  
Administration and Finance (CAF)**

Hachemi MISSAOUI  
Directeur Général  
Institut National des Sciences et Technologies  
de la Mer (INSTM)  
28 rue du 2 mars 1934  
2025 Salammbô  
Tunisie  
Tel.: +216 71 892253  
Fax: +216 71 799401  
E-mail: Hechmi.Missaoui@instm.rnrt.tn

**Coordinator of the Working Group on the  
Black Sea (WGBS)**

Simion NICOLAEV  
Director  
National Institute for Marine Research and  
Development "Grigore Antipa"  
900581 Constanta, Blv. Mamaia 300  
Tel.: +4 0241 543288  
Fax: +4 0241 831274  
E-mail: nicolaev@alpha.rmri.ro

## إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منظمة الأغذية والزراعة

Àrni M. MATHIESEN  
Assistant Director-General  
Fisheries and Aquaculture Department  
Food and Agriculture Organization of the  
United Nations (FAO)  
Viale delle Terme di Caracalla, 1  
00153, Rome  
Italy  
Tel.: +39 06 570 56423  
E-mail: FI-ADG@fao.org

Victoria CHOMO  
Senior Fisheries and Aquaculture Officer  
FAO Regional Office for Europe and  
Central Asia (REU)  
Benczur utca 34  
Budapest 1068  
E-mail: victoria.chomo@fao.org

## المشاريع الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة

### AdriaMed/MedSudMed

Enrico ARNERI  
Project Coordinator  
Marine and Inland Fisheries Branch (FIAP)  
FAO Fisheries and Aquaculture Department  
Viale delle Terme di Caracalla, 1  
00153, Rome  
Italy  
Tel.: +39 06 57056092  
E-mail: enrico.arneri@fao.org

Luca CERIOLA  
Fishery Monitoring Expert  
MedSudMed  
Marine and Inland Fisheries Branch (FIAP)  
FAO Fisheries and Aquaculture Department  
Viale delle Terme di Caracalla, 1  
00153, Rome  
Italy  
Tel.: +39 06 570 54492  
Fax: +39 06 570 53020  
E-mail: luca.ceriola@fao.org

Nicoletta MILONE  
Fisheries Information Officer  
AdriaMed  
Inland Fisheries Branch (FIAP) FAO Fisheries  
and Aquaculture Department  
Viale delle Terme di Caracalla, 1  
00153, Rome  
Italy  
Tel.: +39 06 570 55467  
Fax: +39 06 570 53020  
E-mail: nicoletta.milone@fao.org

### CopeMed/EastMed

Marcelo VASCONCELLOS  
Fishery Resources Officer  
Marine and Inland Fisheries Branch (FIAP)  
FAO Fisheries and Aquaculture Department  
Viale delle Terme di Caracalla, 1  
00153, Rome  
Italy  
E-mail: marcelo.vasconcellos@fao.org

Mark DIMECH  
EastMed Technical Officer  
Marine and Inland Fisheries Branch (FIAP)  
FAO Fisheries and Aquaculture Department  
Viale delle Terme di Caracalla, 1  
00153, Rome  
Italy  
E-mail: mark.dimech@fao.org



## أمانة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

Abdellah SROUR  
Executive Secretary  
General Fisheries Commission for the  
Mediterranean  
Fisheries and Aquaculture Department  
Food and Agriculture Organisation of the  
United Nations  
Tel.: +39 06 57055730  
Fax: +39 06 57055827  
E-mail: abdellah.sroure@fao.orgg

Fabio MASSA  
Senior Aquaculture Officer/CAQ Technical  
Secretary  
General Fisheries Commission for the  
Mediterranean  
Fisheries and Aquaculture Department  
Food and Agriculture Organisation of the  
United Nations  
Tel.: +39 06 57053885  
Fax: +39 06 57055827  
E-mail: fabio.massa@fao.org

Nicola FERRI  
Legal and Institutional Officer  
General Fisheries Commission for the  
Mediterranean  
Fisheries and Aquaculture Department  
Food and Agriculture Organisation of the  
United Nations  
Tel.: +39 06 57055766  
E-mail: nicola.ferri@fao.org

Federico DE ROSSI  
Data Compliance Officer  
General Fisheries Commission for the  
Mediterranean  
Fisheries and Aquaculture Department  
Food and Agriculture Organisation of the  
United Nations  
Tel.: +39 06 57053481  
E-mail: federico.derossi@fao.org

Dominique BOURDENET  
Scientific Editor/Translator  
General Fisheries Commission for the  
Mediterranean  
Fisheries and Aquaculture Department  
Food and Agriculture Organisation of the  
United Nations  
Tel.: +39 06 57055657  
Fax: +39 06 57055827  
E-mail: dominique.bourdenet@fao.org

Margherita SESSA  
Liaison Officer  
General Fisheries Commission for the  
Mediterranean  
Fisheries and Aquaculture Department  
Food and Agriculture Organisation of the  
United Nations  
Tel.: +39 06 57052827  
Fax: +39 06 57055827  
E-mail: margherita.sessa@fao.org

Claudia ESCUTIA  
Programme Associate  
General Fisheries Commission for the  
Mediterranean  
Fisheries and Aquaculture Department  
Food and Agriculture Organisation of the  
United Nations  
Tel.: +39 06 57054055  
E-mail: claudia.escutia@fao.org

Elisabetta Betulla MORELLO  
Fisheries Consultant  
General Fisheries Commission for the  
Mediterranean  
Fisheries and Aquaculture Department  
Food and Agriculture Organisation of the  
United Nations  
E-mail: elisabetta.morello@fao.org

Anna CARLSON  
Consultant for Socio-economic matters  
General Fisheries Commission for the  
Mediterranean  
Fisheries and Aquaculture Department  
Food and Agriculture Organisation of the  
United Nations  
Tel.: +39 06 57056441  
Fax: +39 06 57055827  
E-mail: anna.carlson@fao.org

Olimpia SERMONTI  
Liaison Consultant  
General Fisheries Commission for the  
Mediterranean  
Fisheries and Aquaculture Department  
Food and Agriculture Organisation of the  
United Nations  
E-mail: olimpia.sermonti@fao.org

### المرفق 3

### قائمة بالوثائق

GFCM:41/2017/1	Provisional agenda and timetable
GFCM:41/2017/2	Report on fisheries intersessional activities in 2016–2017, recommendations and work plan for 2017–2019
GFCM:41/2017/3	Report on aquaculture intersessional activities in 2016–2017, recommendations and work plan for 2017–2019
GFCM:41/2017/4	Report on compliance intersessional activities in 2016–2017, recommendations and work plan for 2017–2019
GFCM:41/2017/5 (CAF 8)	Report of the Secretariat on administrative and financial issues
GFCM:41/2017/6 (CAF 8)	GFCM budget and contracting parties contributions for 2017–2019
GFCM:41/2017/Inf.1	List of documents
GFCM:41/2017/Inf.2	Provisional list of participants
GFCM:41/2017/Inf.3	Agreement for the establishment of the General Fisheries Commission for the Mediterranean (Available in Arabic, English, French and Spanish)
GFCM:41/2017/Inf.4	Statement of competence and voting rights by the European Union and its member States
GFCM:41/2017/Inf.5	GFCM framework for cooperation and arrangements with non-contracting parties and partner organizations (Available in English only)
GFCM:41/2017/Inf.6	Report of the fortieth session of the GFCM (Malta, 30 May – 3 June 2016) (Available in Arabic, English and French)
GFCM:41/2017/Inf.7	Proposal for the establishment of a Review Panel according to Rule XVI of the GFCM Rules of Procedure (Available in English and French)
GFCM:41/2017/Inf.8	Report of the eleventh session of the Compliance Committee (CoC) (FAO headquarters, 29–30 June 2017) (bilingual)
GFCM:41/2017/Inf.9	Report of the nineteenth session of the Scientific Advisory Committee on Fisheries (SAC) (Slovenia, 16–19 May 2017) (bilingual)
GFCM:41/2017/Inf.10	Report of the tenth session of the Scientific Advisory Committee on Aquaculture (CAQ) (Turkey, 27–29 March 2017) (bilingual)
GFCM:41/2017/Inf.11	Report of the sixth meeting of the Working Group on the Black Sea (WGBS) (Romania, 15–16 June 2017) (Available in English only)
GFCM:41/2017/Inf.12	Report of the Working group on small-scale and recreational fisheries (WGSSF) (FAO headquarters, 13–14 September 2017) (Available in English only)
GFCM:41/2017/Inf.13	Report of the intersessional meeting of the Commission on the mid-term strategy (FAO headquarters, 22–23 September 2016) (Available in English only)
GFCM:41/2017/Inf.14	Draft strategy for the sustainable development of Mediterranean and Black Sea aquaculture (Available in English only)

GFCM:41/2017/Inf.15	Draft guidelines on aquaculture licensing and leasing processes streamlining (Available in English only)
GFCM:41/2017/Inf.16	Draft GFCM IUU vessel list (Available in English only)
GFCM:41/2017/Inf.17	Conclusions of the meeting on the establishment of an Aquaculture Demonstrative Centre to promote sustainable aquaculture in the Black Sea (Romania, 26–28 September 2017) (Available in English only)
GFCM:41/2017/Dma.1	Data Collection Reference Framework (DCRF) of the GFCM (version 2017.2) (Available in English and French)
GFCM:41/2017/Dma.2	Mid-term strategy (2017–2020) towards the sustainability of Mediterranean and Black Sea fisheries (Available in English and French)
GFCM:41/2017/Dma.3	Proceedings of the GFCM High-level conference towards enhanced cooperation on Black Sea fisheries and aquaculture (Romania, 24–25 October 2016)
GFCM:41/2017/Dma.4	Malta MedFish4Ever Ministerial Declaration (Malta, 30 March 2017) (Available in English only)
GFCM:41/2017/Dma.5	Compendium of GFCM decisions (Available in English and French)

## المرفق 4

### البيانات التي أُلقيت في الدورة الحادية والأربعين للهيئة (بلغاتها الأصلية)

**H.E Milutin Simovic**  
**Minister of Agriculture and Rural Development, Montenegro**

Ladies and gentlemen,  
dear participants,

It is my honor and pleasure to welcome you, on behalf of the Government of Montenegro, to the 41<sup>st</sup> Session of the General Fisheries Commission for the Mediterranean, which is organized for the first time in Montenegro.

I already had the opportunity to greet you in this same place seven years ago, when Montenegro hosted a meeting of the Scientific Advisory Committee of GFCM which, along with the other meetings of working groups organized in recent years in Montenegro, was an introduction into one this big event for us.

The fisheries sector in Montenegro has an economic, ecological, sociological and cultural role. The largest part of fisheries represents coastal or small-scale commercial fisheries, which is done here for centuries, in a specific way. Bearing in mind such a long tradition, this type of fisheries must be preserved and cherished for future generations, as an expression of peculiarity and specificity of Montenegrin fisheries.

The lack of favorable financial resources, as well as continuously complex overall social and economic situation, are the key reasons for the insufficient development of Montenegrin fisheries sector. Montenegrin fishing fleet consists mostly of vessels with an average age of 40 years, equipped with outdated equipment which primarily should be renewed for the safety of fishermen on vessels, but also for the purpose of traceability and health safety of fish products.

The share of the catch from Montenegrin small pelagic fisheries in total catch on the Adriatic Sea is more than negligible and amounts to less than 1% of the total catch. The lack of valid and well-organized statistics on catches and landings of pelagic fish also represents one unrealistically small annual catch of these species. Montenegro still does not have landing data from the first landing places, so the only reliable are biological data, as well as data from scientific research expeditions. Therefore, we expect the fishing sector with such capacities and level of development, equally in Montenegro and other similar countries, to be treated differently from fisheries sectors in the areas with certain presence of overcapacity and overfishing.

The work of General Fisheries Commission for the Mediterranean, as well as all the other similar initiatives whose main objective is real and profound reform of fisheries management, has our full support, because we consider it the only way to contribute to the overall development of this sector. As always, we are ready to participate in all activities related to sustainable fisheries in the Mediterranean, especially in the Adriatic Sea.

We all have to be responsible in the implementation of conservation measures, especially for the resources of highly migratory species, but also for the other resources, and to be responsible to the need to develop our fishing fleets up to the level of responsible and sustainable catch, respecting the most demanding standards of selectivity of fishing gear. Montenegro has significantly increased the level of activities in the fight against illegal, unreported and unregulated fishing, in accordance with recommendations and measures of the GFCM and the EU in the fight against this type of fisheries. On this plan, the obligations and responsibilities of the competent state institutions are recognized, with the significant participation and contribution of non-governmental organizations, professional and general public.

I would like to emphasize that we absolutely understand the current alarming situation in the state of resources in the Mediterranean, but in the process of adopting certain measures and recommendations, especially those related to limitations of investments in the modernization of fishing fleet, I recall that the specificity of the country has to be taken into account, and the level of development of the sector in particular. As one very important argument for this requirement, I have to mention the example of Montenegro which is currently only on 30% of the maximum fishing fleet capacity in relation to the available fish resources in its territorial waters.

This is why I expect an understanding of the need of both Montenegro and all similar countries to enable this sector to give one realistically possible contribution to our national economies through creating new jobs, hiring young people in particular and achieving a better status of fishermen, but also the need of this sector to provide added value to the tourist offer of our countries.

Therefore, the message is to exploit our fish resources responsibly, but also to allow and help the development of the fisheries sector, respecting the most stringent requirements of sustainability.

Through the establishment of the Directorate for Fisheries within the Ministry of Agriculture and Rural Development at the beginning of this year, and by employing new people, we are determined to develop this sector to the level which belongs to a Mediterranean country, responsibly manage such sensitive resources and prepare the sector to be competitive on the open market at the same time.

The work on further harmonization of domestic with the EU legislation has been continued, as well as the implementation of GFCM recommendations. In addition to this, we are very actively engaged in the preparation of projects for the EU pre-accession funds, and we are also in the final negotiations with the World Bank for the soon beginning of a new project in which the support to the fisheries sector will have a significant place. The preparation and realization of bilateral projects is also in progress.

Speaking of the resources that we have at our disposal, priceless scientific and administrative assistance is provided to the Ministry of Agriculture and Rural Development and the Institute for Marine Biology from the FAO AdriaMed project, whose partner Montenegro has been since 2004. Participation in this project gave a chance to Montenegrin scientists and administration to participate deeply and very seriously in the work of all GFCM bodies, exchange data, do the evaluations and give guidelines for the development of responsible and long-term sustainable fisheries in the Adriatic Sea and the Mediterranean in general.

Finally, only by responsible and rational management, respecting the principles of nature and respecting the law, we will be able to harvest the food from the sea for a long time, without disturbing the biological balance.

Montenegro will remain a reliable partner in the process of sustainable management of fish resources.

Finally, once again I want to wish you a nice stay in Montenegro, as well as a successful work in the coming days.

**Árni M. Mathiesen**  
**Assistant Director-General, FAO Fisheries and Aquaculture Department**

At the outset, I'd like to welcome all participants, including high-level representatives, who came numerous to the 41st session of the GFCM, and express my gratitude to them. A special thanks to the hosting country, Montenegro, that has a strong cooperation with FAO in the context of the ongoing Country Programming Framework 2015-2019. We are pleased to see strong commitment by Montenegro to the work of FAO, including in connection with the Strategic Objective of the Organization, and we remain focused on country priorities identified by Montenegro. This includes fisheries and aquaculture through the work of the GFCM;

Today, 16 October 2017, marks the celebration of the World Food Day. This is by far the most important FAO sponsored celebration within the United Nations System. I would be remiss without recalling the importance of this day for the international community. Hunger continues to threaten sustainable development of many nations and FAO is at the forefront of the fight against this scourge. We are particularly concerned with food loss and waste, including fish loss and waste. FAO currently estimates that roughly 35% of fish and seafood is wasted, with 8% of fish caught globally thrown back into the sea. In most cases, this fish is dead, dying or badly damaged. We need to halt this negative trend as this is our collective responsibility. RFMOs have an important role to play in this respect;

The GFCM has pledged last year at its 40th session to revert the negative trend in the exploitation of most commercially exploited stocks at Mediterranean and Black Sea level. To this end, a visionary multiannual strategy has been adopted which is fully consistent with SDG 14 targets and is contributing to accelerate progress towards these targets at the regional level. To the best of my knowledge, the GFCM is the only RFMO that has adopted such a strategy.

Last June I participated in NY at the Oceans Conference on SDG 14, together with the FAO Director General and the GFCM Executive Secretary, among others. This conference recognized the key contribution that is expected from regional organizations in meeting SDG 14 related targets. These include Target 14.4. that calls upon countries to reduce overfishing, end IUU fishing and bring about the sustainable management of fisheries worldwide;

These calls have been echoed in Malta 10 days ago at the Our Oceans Conference, where I also participated together with the FAO Director General and the GFCM Executive Secretary. I was pleased to see that among those commitments presented during this conference there was also the mid-term strategy of the GFCM. This means that such instrument has been recognized at the regional level and beyond. As an indicator of its importance I'd like to refer to the Malta Ministerial Declaration MedFish4Ever, adopted last March under the auspices of the EU. I praise such an initiative because the Mediterranean Sea requires strong political willingness to address the many issues that affect fisheries and aquaculture;

The FAO is pleased to acknowledge progress being made by the GFCM to enhance cooperation in the Black Sea region as well. Last October, a high-level conference was organized under the stewardship of the GFCM in Bucharest. This conference was attended by high-level representatives from all the riparian countries as well as countries in the Black Sea area and resulted in the adoption of the Bucharest Declaration. This marks a formidable milestone in that there is common agreement among Black Sea countries on the need to work together in the interest of their fisheries and aquaculture sector. I'd like in particular to call upon those riparian countries that are yet to become Members to the GFCM to ratify the GFCM Agreement and join the Commission. I am well aware that Georgia and Ukraine have attained Cooperating non-Contracting Party status in the past and I am also aware of the ongoing cooperation between the GFCM and the Russian Federation. I believe though that efforts should be made towards full membership. The same applies, for the Mediterranean region, to Bosnia and Herzegovina, that is also a Cooperating non-Contracting Party to the GFCM. This Commission is also expected to grant the status of Cooperating non-Contracting Party to the Republic of Moldova. This is yet another token of the important work by the GFCM in strengthening cooperation;

Allow me also to underline the strong contribution that the FAO Regional Projects (AdriaMed, CopeMed, EastMed, MedSudMed) are giving to support sustainability of Mediterranean fisheries. This network of project has been in place for many years now and it has considerably underpinned the work of the GFCM at the country level. With the mid-term strategy in place the role of the projects become even more important and I do encourage strong coordination and synergies between the GFCM Secretariat and the projects. In this regard, I am glad to see that such coordination is already ongoing and that a number of country missions have been fielded together by the GFCM Secretariat and EastMed last month. This should become a trend and a reference point given the Organization's policy to act as one. In this regard, I am positive that FAO offices in the region will also lend support to ongoing endeavors. FAO is implementing a strong coordination policy with regional offices in the interest of all Members to the Organization;

I wish you success during this week and I am positive you will work with resolve to take important decisions for the management of Mediterranean and Black Sea fisheries, in line with the commitments you have already agreed upon for the sake of the Mediterranean and Black Sea region.



**Stefano Cataudella**  
**Chairperson, General Fisheries Commission for the Mediterranean**

Excellencies,

Minister of Agriculture and Rural Development, H.E. Milutin Simovic,

FAO ADG-FI, Mr Arni Mathiesen,

GFCM Executive Secretary, Mr Abdellah Srour,

Dear national delegates,

Representatives of partner organizations and civil society organizations,

Ladies and gentlemen,

Colleagues,

I am honoured to be here in Montenegro today and I would like to add my voice in welcoming all of you here. I'd like to thank in particular the hosting country, Montenegro, which has made enormous efforts to organize the 41st session of the Commission, including the 8th session of CAF, in this scenic and beautiful setting. This has surely contributed to attracting such a high number of participants and I am positive that each of you will be instrumental in ensuring successful outcomes for this meeting.

Last year in Malta, the GFCM decided to empower itself to take action against the dire status of fish stocks in the Mediterranean and the Black Sea via a five year strategy. This instrument will guide our actions until 2020 against the background of global commitments stemming from the SDG 14, the FAO Strategic Objectives and the Aichi Targets. Our final goal is to contribute actively to the 2030 Agenda thus supporting sustainable development within the Mediterranean and the Black Sea region. Thanks to the mid-term strategy we now have in place a clear framework and specific targets that are to be met if we want to revert the overexploitation of fisheries resources in the interest of present and future generations. As you are aware, the targets span from the better assessment of fish stocks to the curbing of IUU fishing and the promotion of sustainable small-scale fisheries. Most importantly, we are now pursuing a holistic approach whereby all actions will be taken harmoniously and coherently.

An important aspect of the mid-term strategy that should not be overlooked is the recognition that it has already obtained at the regional level and beyond. Following the 40th session of the Commission, the High-Level Conference towards Enhanced Cooperation on Black Sea Fisheries and Aquaculture resulted in the adoption of the Bucharest Declaration. This declaration calls upon countries in the Black Sea area to work together in fisheries and aquaculture related matters in the context of the mid-term strategy. A similar plea was made for the Mediterranean Sea last March in Malta when the MedFish4Ever Ministerial Declaration was adopted as a follow up to the Venice Declaration. This instrument, too, acknowledges that the mid-term strategy is the point of departure for all fellow nations in the Mediterranean towards the greater sustainability of fisheries. Together, these declarations point to a strong political support throughout the GFCM area of application that is possibly unprecedented. In my experience, political support is the foundation of any serious effort and the one we are undertaking to save the fisheries in the region is most definitely a serious one. Let's not forget that the overexploitation rate is currently assessed at roughly 90%.

This week we will also have an opportunity to consider the adoption of a germane mid-term strategy for aquaculture. This sector remains a pillar of sustainable development and a strategic ally to sustainable fisheries. If we succeed in increasing the productivity of aquaculture and supplying our markets with more farmed products, we will remove significant pressure from our marine fisheries. To this end, important actions have to be taken in several domains, from the administrative and bureaucratic domain to the technical one. When I think of the future of aquaculture in our region the need for easier and less cumbersome procedures for the issuance of licences comes to mind. Similarly, I understand that without modern technologies that can help us to farm the species which are in demand

on national markets the sector will always lag behind. The GFCM has done important work in the past on indicators, allocated zones for aquaculture and market access. This has to become the basis for a deeper understanding of needs and priorities, as highlighted in the proposed mid-term aquaculture strategy. We also have the outcomes of the aquaculture task force, established two years ago, which will support us further.

Ladies and gentlemen,

Colleagues,

On the very celebration of the World Food Day we are gathered here to discuss the future of Mediterranean and Black Sea fisheries and aquaculture. These sectors, together, contribute significantly to the food supply in this region. The issues before us are therefore of the utmost importance and I am glad of the coincidence between the opening of our session and the World Food Day. We should not forget that by committing to more resilient and productive fisheries we will live up to the expectations that exist within the United Nations system, as well as among the people, to deliver a world without hunger. We have the moral obligation to take on this challenge and do as much as we can. The GFCM will not be able to make it alone, though. In addition to the FAO Fisheries and Aquaculture Department, I'd like to underline the contribution that the FAO Regional Projects AdriaMed, CopeMed, EastMed and MedSudMed provide in supporting the work of the GFCM. I look forward to seeing better synergies between the work of the projects and that of the GFCM, given the common challenges we are expected to tackle. Similarly, all the organizations that are present here today, most of which entered into a memorandum of understanding with the GFCM, have also a critical role to play. The fully-encompassing nature of the mid-term strategy will require concerted actions, close coordination and constant liaison so that everyone will contribute in the remit of its competence and mandate. In this respect, I would like to thank also the donors that are contributing to the work of the GFCM, namely the EU- that had made a special effort to support-, as well as Croatia, France, Italy, Monaco and Spain. These countries have all made extra-budgetary contributions to the work of the GFCM or that of the FAO Regional Projects, or both.

Before concluding, allow me to voice my concern for the administrative burden that is currently faced by the GFCM. The number of rules in place within the FAO continues to increase and this is causing unnecessary delays in conjunction with the smooth functioning of the GFCM Secretariat. I strongly believe in the importance of rules for strong organizational performance, but I would also like to recall that, as stated in the past by the Finance Committee of the FAO, the FAO should make a genuine effort to remove all obstacles that might hamper the operations of its Article XIV bodies. The GFCM, being an Article XIV body, has a special character which emanates from its constitutive agreement that must be recognized. Financial and operational autonomy of the GFCM must be ensured and I rely on the FAO to facilitate this process. In light of the great challenges that the Commission now faces there cannot be hurdles that might impact the daily routine of the GFCM Secretariat. I rely also on the Contracting Parties to the GFCM, which are also Contracting Parties to the FAO, to convey this important message to the organization.

I thank you all for your attention and I wish you success in your endeavour.

**Karmenu Vella**  
**EU Commissioner for Environment, Maritime Affairs and Fisheries**  
**European Commission**

Ladies and gentlemen,

Thank you for giving me the opportunity to address you today.

Earlier this year we signed the "MedFish4Ever" Declaration in Malta, and 5 months before that we signed the Bucharest declaration for the Black Sea.

Neither would have been possible without your excellent work and ambition. The countries involved, industry, NGOs and, of course, the GFCM Secretariat, all came together, united in a common aim: safeguarding the sustainable use of fisheries resources, protecting the marine environment and reinforcing regional cooperation.

The MedFish4Ever Declaration has now been signed by 16 countries. It is our common roadmap for the next ten years. A roadmap fully in line with the GFCM 2017-2020 Strategy, which was also adopted this year.

With that, the time for signing declarations is over. The framework is in place. Now it's time to act, to turn words into reality and to deliver on our commitments.

For that to happen, the role of GFCM is paramount. Without your backing, all our nice words will remain just that.

That is why the European Union intends to make the most of this GFCM session. This year we are tabling a series of recommendations, recommendations that will allow us to better manage key stocks, that will strengthen the fight against IUU fishing and that will promote the development of sustainable aquaculture, all while protecting vulnerable marine ecosystems and fishing restricted areas.

The European Union's proposals are a sign of our unwavering commitment to the declarations all of us have signed.

In that spirit, I count on your support, and let me reassure you: the European Union will continue our backing for GFCM – financially and otherwise. Just as we stand ready to support our non-EU neighbours.

Let me close with a word of thanks to our friends from Tunisia, who are organising a follow-up Ministerial Conference on MedFish4Ever in 2019, and to our friends from GFCM and Bulgaria, for organising a follow-up Ministerial Conference on the Bucharest Declaration next year.

You can count on my support for both. The momentum is high. Let's keep building.

I wish you all a successful Annual Session.

**Roland Kristo**  
**Deputy Minister, Ministry of Agriculture and Rural Development, Albania**

Dear Mr Chairman,  
Dear Mr Executive Secretary,  
Distinguish delegates,  
Ladies and gentlemen,

On behalf of the Government of Albania and Ministry of Agriculture and Rural Development, I would like to emphasize the great interest the Albanian government has expressed for the GFCM and its willingness to further strengthen this cooperation.

Also, I would like to thank you very much the hosting country for the excellent hospitality and the GFCM Secretariat, for the organization of this 41st session of the Commission. Albania is very pleased to be in Budva and reiterate its support to the common work on Mediterranean fisheries and aquaculture;

GFCM as a regional fisheries management organization has made a major contribution to the fisheries and aquaculture sector in Albania, also in view of the obligations that my country has taken and will undertake in the near future, within the European integration process.

In this context, Albania has entered last February into a letter of agreement with FAO, on behalf of the GFCM, signed by the Minister of Agriculture and the FAO Deputy Director General at the FAO HQ. This letter of agreement aimed at ensuring the provision of technical assistance by the GFCM Secretariat to Albania under different areas of cooperation in the context of the GFCM mid-term strategy;

The GFCM Secretariat carried out several field missions to Albania and in a very practical manner helped us significantly to assess our system and the problems we were experiencing. Thanks to this support, it has been possible for the Ministry to prepare a new bid on technical requirements for the update of the existing national VMS. This is a welcome development given the obligations we have under the sub-regional management plan for the Adriatic Sea adopted by the GFCM as well as EU Regulations.

It is important that obligations are harmonized with incentives, such as technical assistance to cooperating countries. This was recognized last March in Malta when the MedFish4Ever Declaration was adopted, including with the participation of Albania in this important event. I would like to recall in particular the provisions in this declaration that recognize the need for a technical assistance system and the support needed for developing countries in meeting their obligations on the conservation of fisheries and aquaculture.

Taking into consideration the fact, that my country has implemented all GFCM Recommendations as well as the most relevant EU Regulations for the management of shared stocks, I hope that Albania will get the necessary support to ensure its commitment to our region.

In this framework, I would like to emphasize the support we have received and continue to take from the regional project FAO-AdriaMed, which has contributed significantly to the cooperation between management structures, research institutions and stakeholders.

I look forward to contributing to the discussions in this session and I thank you very much for your attention.

**Samir Majdalani**

**Head of the Department of Fisheries and Wildlife, Ministry of Agriculture, Lebanon**

Firstly, please give me the opportunity to address the hosting country and convey my gratitude to Montenegro for such an excellent organization of the annual session. Lebanon is very pleased to be again in Budva and we look forward to working with other fellow countries and colleagues from the participating organizations;

I would like to briefly inform the Commission, at the very opening, on the positive developments that have taken place since last year in relation to a sub-regional GFCM unit for the Eastern Mediterranean. You might recall that my country, at the 40th session of the GFCM, expressed its intent to host an office of the Secretariat in Beirut in the context of the sub-regional approach to fisheries being implemented by the Commission;

Significant efforts have been made internally during the inter-session by the Lebanese Ministry of Agriculture, including in close coordination with the FAO Representation in Lebanon and the GFCM Secretariat. We have come to a common understanding in that when the FAO Sub-Regional Office in Lebanon will move to its new and bigger premises, most likely by the first half of 2018, we can devote some office space to the sub-regional GFCM unit for the Eastern Mediterranean. This solution would be the more straightforward, from an administrative point of view, both for Lebanon and for FAO/GFCM;

We hope that we will be able to inaugurate the sub-regional GFCM unit for Eastern Mediterranean next year, insha-Allah, and take advantage of this outpost to increase the focus in the work of the Commission on the Eastern Mediterranean region. Such a unit will surely contribute to foster enhanced cooperation not only at country level but also at organizational level.

**Hamdo Tinjak**  
**Secretary General of the Ministry of Foreign Trade and Economic Relations,**  
**Bosnia and Herzegovina**

Dear Executive Secretary, dear representatives of GFCM member countries, ladies and gentlemen,

It is my great pleasure to be here today on the 41 session of the GFCM Commission. This is the second commission that BiH participate to, after status of Cooperating non-contracting Party is granted to Bosnian and Herzegovinian last year.

Since the time we started our cooperation with GFCM we provided and exchanged statistical and other information and participated at the CoC meetings. Also our nominated contact points for cooperation on institutional matters and SAC and Aquaculture and Fisheries participated in different meetings and scientific bodies. Knowledge and experience exchanged with other colleagues is already used and have a positive effect to development of our fishery and aquaculture sector.

We are aware that this is just beginning and that we are still in the early stage when it comes to harmonisation of our legislation with GFCM measures and Common Fishery Policy of the EC. But there is commitment and strong interest in ensuring a prosperous future for fishery sector.

Cooperation with GFCM is also confirmed by BiH CoM on the 22nd session held 9 September 2015, with conclusion that MoFTER – institution I represent today, in cooperation with the other competent authorities in the country should continue with the activities that will in due course lead BiH to full membership with the Commission.

Before we get membership status with GFCM we need to achieve certain level and bridge the existing gap, in particular, with EU countries and starting from the revision of our national legal framework. Cooperation with GFCM helps us to align with EU priorities and agenda too, but still there is a need for further technical assistance starting from the said revision of our national legislation and moving on to other important areas such as data collection in fisheries and the sustainable management of aquaculture. BiH has already filed an official request for technical assistance with the GFCM and we are now looking for the provision of such assistance to be initiated. We do hope this will be done very soon and we stand ready to welcome the GFCM to Sarajevo before the end of this year. Having in mind that BiH has potential candidate status with EC, and recently finalized EC questioner which includes fishery- chapter 13, further policy development in this filed is one of the priority for BiH.

Our country has been paying progressively more attention to the important of marine related issues, including the conservation of fisheries and ecosystems and is in the last stage of finalising procedure for signing MedFish4Ever declaration.

I wish to mention that we also started cooperation with the AdriaMed project and after signing project agreement we expect that project will become fully operational.

Looking forward to our future cooperation and I wish you successful meeting!

Thank you!

**Martine Garcia-Mascarenhas**  
**Second Secretary at the Embassy of the Principality of Monaco in Italy and**  
**Deputy Alternate Permanent Representative of the Principality of Monaco to**  
**the FAO**

Monsieur le Président, Monsieur le Secrétaire exécutif, Chers Collègues et Délégués,

Je souhaite remercier la CGPM et le Monténégro pour leur accueil dans ce magnifique lieu pour la 41ème session de la CGPM et rappeler deux éléments en lien avec le Programme de développement durable à l'horizon 2030, à l'occasion de la Journée mondiale de l'alimentation, célébrée aujourd'hui:

L'Appel à l'action adopté le 9 juin 2017, reconnaissant que l'océan est notre avenir, en lien avec la mise en œuvre de l'ODD n°14, la conservation et l'exploitation durable des océans et des mers ainsi que de leurs ressources indispensables à notre survie;

La conclusion de l'allocution de SAS le Prince Albert II au débat général de la 72ème session de l'AGNU le 19 septembre dernier sur l'apport scientifique fondamental à ces questions: « Qu'elle nous rassure ou nous effraie la science doit nous inciter à l'action et donc avancer ensemble pour le progrès et l'espoir d'un monde meilleur ».

Je vous remercie.



**Sigrid Luber**  
**President, OceanCare**

Distinguished Chair and Delegates,

At the last GFCM conference OceanCare was honoured to sign an MoU with the GFCM which defined areas of cooperation, including addressing ocean noise pollution and its harmful impacts on marine life including fish.

It is with pleasure that I am announcing a capacity building workshop on mitigating the impact of underwater noise on marine biodiversity with specific focus on seismic surveys in the south-east Mediterranean, which will take place in Split, Croatia, on November 22 and 23. I would like to warmly invite GFCM Members to attend this workshop. If you are interested please do contact me so that I can share the program with you.

The detrimental effect of ocean noise on fish, and therefore fisheries, undermines global efforts to restore fish stocks and requires the increased involvement of specialist UN agencies such as the Food and Agriculture Organization of the UN (FAO) and Regional Fisheries Management Organisations, including the GFCM whose area of application covers known underwater noise hotspots.

Recognising that the UN's Sustainable Fisheries Resolution has specifically encouraged further studies, including by the FAO, on the impacts of underwater noise on fish stocks and fishing catching rates, as well as associated socioeconomic effects, OceanCare has advocated at the United Nations that the FAO should be supported in initiating this work and we urge GFCM members to consider this matter in preparation of issues which can be raised at the next session of the FAO's Committee on Fisheries in July next year.

Having this in mind we would also like to inform you about the UNCLOS Informal Consultative Process meeting in May 2018 which will be dedicated to the ocean noise pollution issue. The UN Division on the Law of the Sea is calling for information on noise and marine life. OceanCare encourages GFCM Members to respond to this call and to submit information you might have especially also on areas where fishing activities are restricted, but other activities such as noise pollution may continue to affect fish stocks and negatively impact recovery rates.

Finally I would like to make you aware of a new scientific report which OceanCare has produced on this topic which provides a comprehensive review of all existing peer reviewed literature on the impacts of ocean noise on fish and invertebrates. I have copies of this report with me at this meeting and would be happy to share with interested GFCM members.

Thank you.

## المرفق 5

### التوصية GFCM/41/2017/1 بشأن الإبلاغ عن البيانات والمعلومات المتعلقة بتربية الأحياء المائية والتي تلغي التوصية GFCM/35/2011/6

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإذ تُذكّر بأن أهداف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) تشمل ضمان التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكّر بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) التي تدعو إلى التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية والأخذ بممارسات مسؤولة في تربية الأحياء المائية؛

وإذ تُذكّر بدور الهيئة في تعزيز التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والمياه المتصلة بهما؛

وإذ تُذكّر بالمادة السابعة عشرة-1(ب) من اللائحة الداخلية للهيئة التي تقضي بأن على الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التزام بتقديم معلومات عن الإنتاج والبيانات الأخرى ذات الصلة بعمل اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية؛

وإذ تضع في اعتبارها التطور المستمر لنظام المعلومات للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط خلال السنوات الماضية؛

وإذ تُسَلِّم بحاجة اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية إلى بيانات موثوقة متاحة من أجل الاضطلاع بعملها بفعالية؛

وإذ تُذكّر بضرورة وضع معايير بشأن جمع بيانات تربية الأحياء المائية وإحصاءاتها بما يتفق مع الخطوط التوجيهية الصادرة عن فريق العمل المعني بتنسيق الإحصاءات الخاصة بتربية الأحياء المائية؛

وإذ تلاحظ الاقتراح المقدم في الدورة السادسة للجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية (ألبانيا، ديسمبر/كانون الأول 2008) الداعي إلى إنشاء نظام إقليمي لجمع البيانات عن تربية الأحياء المائية؛

وإذ تلاحظ أن الدورة الحادية والثلاثين للهيئة (مقر منظمة الأغذية والزراعة، يناير/كانون الثاني 2007) أوصت بإسناد مسؤوليات المنسقين الوطنيين لنظام المعلومات للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط رسمياً إلى مؤسسة وطنية؛

تعتمد، طبقاً لأحكام المواد 5(ب)، و8(ب)، و13(ب) من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

1- تُقدّم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة البيانات المتعلقة بجميع البارامترات المحددة أدناه إلى أمانة الهيئة بصفة سنوية:

### إحصاءات الإنتاج

- المجالات الإحصائية الواقعة تحت إشراف فريق العمل المعني بتنسيق الإحصاءات الخاصة بتربية الأحياء المائية<sup>1</sup>
- بيئة التربية (الماء الأجاج والمياه البحرية والمياه العذبة)
- الأنواع المستزرعة (الأسماء العلمية والشائعة؛ بما فيها أنواع أسماك المصايد الطبيعية)
- نظام التربية (واسعة أو شبه واسعة أو مكثفة)
- نوع التربية (أقفاص، أو برك، أو ممرات مائية، أو مناطق فقس، وغير ذلك)
- نوع المنتج (في مرحلة النمو، أو بيض، أو أصبعيات، وغير ذلك)
- مدخلات تربية الأحياء المائية في المصايد الطبيعية (كمية الزريعة: البيض، والأصبعيات الطليقة، والأسماك الطليقة، وغير ذلك)
- كمية الإنتاج (الأطنان/الوحدات)
- قيمة الإنتاج (العملة)

### مراكز الإنتاج

- الوحدات (الشرائح) الخاصة بالإنتاج (مفارخ، ومزارع تربية)
- عدد مراكز الإنتاج لكل وحدة (شريحة)
- الأنواع المستزرعة في كل وحدة (شريحة)
- الحجم الإجمالي (بالمتر المكعب) لمرافق مراكز الإنتاج في كل شريحة
- اتجاه الإنتاج في كل شريحة (الاستهلاك، أو التربية، أو تجديد الأرصدة، أو الزينة)

### السوق

- التجارة والاستهلاك
  - واردات وصادرات منتجات الأحياء المائية (الوزن والقيمة)
  - واردات وصادرات الأنواع التي تُنتج أيضاً عن طريق تربية الأحياء المائية (الوزن والقيمة)
  - المناطق الخمس الأولى في استيراد الأنواع المستزرعة وتصديرها

2- تُقدّم البيانات في موعد أقصاه 31 ديسمبر/كانون الأول، على أن تكون السنة المرجعية للبيانات المقدّمة هي السنة السابقة.

3- تُعيّن الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة جهة اتصال وطنية مسؤولة عن تقديم البيانات المتعلقة بتربية الأحياء المائية.

1 انظر: فريق العمل المعني بتنسيق الإحصاءات الخاصة بتربية الأحياء المائية: نشأته ودوره وهيكله. تعميم إدارة مصايد الأسماك في المنظمة. رقم 193. ديسمبر/كانون الأول 1995.

## المرفق 6

### التوصية GFCM/41/2017/2

#### بشأن إدارة مصايد أسماك الشبوط المرقط في بحر الألبوران (المناطق الفرعية الجغرافية من 1 إلى 3) لفترة انتقالية مدتها سنتان

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإذ تضع في اعتبارها أن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحيّة واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بأن على الهيئة، من أجل تحقيق أهداف اتفاق إنشائها، أن تعتمد توصيات بشأن تدابير الصون والإدارة بهدف ضمان استدامة أنشطة الصيد على الأجل الطويل من أجل الحفاظ على الموارد البحرية الحيّة، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك، وأنها من خلال اعتماد تلك التوصيات، تولي الهيئة أهمية خاصة إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليل إلى أدنى حد من المصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة على مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والمجتمعات المحلية؛

وإذ تُذكر بأن على الهيئة، تحقيقاً لأهداف اتفاق إنشائها، أن تُشجّع، حسب الاقتضاء، على الأخذ بنهج نهج إقليمي فرعي إزاء إدارة مصايد الأسماك وتنمية تربية الأحياء المائية لمعالجة الخصائص المميزة للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على نحو أفضل؛

وإذ تضع في اعتبارها أن الهيئة تعتمد تدابير إدارة تستند إلى نهج للنظام الإيكولوجي إزاء مصايد الأسماك بهدف ضمان صيانة الأرصدة السمكية فوق مستوياتها بحيث تنتج المصيد الأقصى المستدام؛

وإذ تُذكر بأن إعلان مالطة الوزاري لعام 2017 يتطلب، في سياق إنشاء إطار إدارة مصايد الأسماك القائم على النظام الإيكولوجي، إدارة جميع مصايد الأسماك الرئيسية من خلال خطط الإدارة؛

وإذ تضع في اعتبارها أن على الهيئة تطبيق نهج وقائي وفقاً لاتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الترحال، المؤرخ 4 أغسطس/آب 1995، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)؛

وإذ تضع في اعتبارها أن مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة تنص على أنه "ينبغي للدول أن تُطبّق على نطاق واسع نهجاً وقائياً في صيانة الموارد المائية الحيّة وإدارتها واستغلالها، من أجل حمايتها والحفاظ على بيئتها المائية، مع مراعاة أفضل الدلائل العلمية المتوافرة. ويجب ألا يكون عدم وجود معلومات علمية كافية مبرراً لتأجيل أو عدم اتخاذ تدابير صيانة الأنواع المستهدفة والأنواع المتصلة بها أو المعتمدة عليها والأنواع غير المستهدفة، وصيانة بيئتها"؛

وإذ تضع في اعتبارها أن المسؤولية عن التقييم العلمي للشتبوط المرقط و/أو إدارته تقع على عاتق الهيئة والمجلس الدولي لاستكشاف البحار ولجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي؛

وإذ تضع في اعتبارها أن التقييم الأخير الذي أجري خلال الدورة الخامسة عشرة للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، أشارت إلى أن الشبوط المرقط يتعرض لصيد مفرط واستغلال مفرط في بحر الألبوران؛

وإذ تضع في اعتبارها أن جميع التدابير المتخذة من الهيئة تستند إلى أفضل المشورة العلمية المتاحة، مع مراعاة العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

وإذ تلاحظ أنه بالنظر إلى أن البيانات العلمية المتاحة لتقدير أرصدة الشبوط المرقط في بحر الألبوران غير كافية، فإن إدارة الشبوط لفترة انتقالية مدتها سنتان حسب ما هو وارد في هذه التوصية، تستند إلى نهج وقائي في ظل عدم وجود مشورة علمية قوية؛

وإذ تلاحظ أنه، بالاستناد إلى المشورة العلمية المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، ينبغي للهيئة أن تعتمد في دورتها الثالثة والأربعين خطة لإدارة هذا النوع؛

وإذ تضع في اعتبارها الأهمية الاجتماعية-الاقتصادية الكبيرة لمصايد الأسماك، خاصة مصايد الأسماك المحلية، واستغلال أسماك الشبوط المرقط، والحاجة إلى ضمان استدامتها؛

وإذ تضع في اعتبارها أن الشبوط المرقط مستهدف أيضاً في مصايد الأسماك الترفيهية؛

وإذ تضع في اعتبارها أن مصايد الأسماك الهامة التي تستهدف الشبوط المرقط تستغل بصفة خاصة أرصدة موزعة في مضيق جبل طارق، بما في ذلك بحر الألبوران والمياه المتاخمة في المحيط الأطلسي (أي الشعبة التاسعة(أ) للمجلس الدولي لاستكشاف البحار، ومنطقة منظمة الأغذية والزراعة 11-34)؛

وإذ تلاحظ أن الشبوط المرقط مدرج في قائمة الهيئة بشأن الأنواع ذات الأولوية في غرب البحر الأبيض المتوسط؛

وإذ تلاحظ ارتفاع مستوى المصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط، بما يشمل الشبوط المرقط، والحاجة إلى زيادة كفاءة رصد أساطيل الصيد المشاركة في تلك الأنشطة، بما في ذلك مصايد الأسماك الترفيهية؛

وإذ تلاحظ أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك وافقت، حسب ما أكدته اللجنة الإقليمية الفرعية لغرب البحر الأبيض المتوسط، على الحاجة إلى توفير مشورة بشأن إمكانية اتخاذ تدابير لإدارة مصايد الشبوط المرقط في بحر الألبوران، بما يشمل، في جملة أمور، تحسين الرصد الاجتماعي-الاقتصادي وتوحيد جهد الصيد؛

وإذ تضع في اعتبارها القرار GFCM/40/2016/2 بشأن وضع استراتيجية متوسطة الأجل (2017-2020) من أجل استدامة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، لا سيما أهدافها 1 و2 و3؛

تعتمد، طبقاً للمواد 5(ب) و8(ب)، و13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

## الجزء الأول الهدف العام والنطاق والتعاريف

### الهدف العام والنطاق

- 1- تهدف التدابير الواردة في هذه التوصية إلى تحسين نمط استغلال مصايد الشبوط المرقط، والمعرفة العلمية والتقنية والاجتماعية-الاقتصادية بهذه المصايد في البحر المتوسط.
- 2- تسري هذه التوصية على بحر الألبوران (المناطق الفرعية الجغرافية 1 و 2 و 3) لفترة انتقالية مدتها سنتان.
- 3- تسري هذه الاتفاقية على جميع سفن الصيد التجارية والترفيهية التي تصطاد أسماك الشبوط المرقط.

### التعاريف

- 4- لأغراض هذه التوصية، تطبق التعاريف التالية:
  - (أ) "الشبوط المرقط" يعني الأسماك المنتمية إلى نوع الشبوط الأحمر *Pagellus bogaraveo*؛
  - (ب) "الصيد المستهدف لأسماك الشبوط المرقط" يعني أنشطة الصيد التي يوجد فيها على متن السفينة، أو التي يتم فيها تفريغ، كميات من الشبوط المرقط تُشكّل أكثر من 20 في المائة من المصيد بالوزن الحيّ بعد الفرز لكل موجة مدّ؛
  - (ج) "الصيد الترفيهي" يعني نشاط الصيد غير التجاري الذي يستغل الموارد البحرية الحيّة لأغراض الترفيه أو السياحة أو الرياضة؛
  - (د) "سفينة مرخصة" تعني سفينة صيد حائزة على إذن صيد يخوّل لها القيام بأنشطة صيد محدّدة أثناء فترة محدّدة في منطقة معيّنة أو في مصايد معيّنة وفق شروط محدّدة.

## الجزء الثاني الأهداف المحدّدة والتدابير الانتقالية

- 5- الهدف التشغيلي لهذه التوصية هو إبقاء معدلات نفوق الشبوط المرقط بسبب الصيد في حدود النقاط المرجعية الاحترازية وتحقيق الغلة المستدامة القصوى في أقرب وقت ممكن أو الحفاظ عليها.
- 6- واستنادًا إلى مشورة اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، تُحدّد الهيئة أهداف محدّدة لخطة الإدارة في موعد لا يتجاوز دورتها الثالثة والأربعين.
- 7- والهدف من التدابير الانتقالية بشأن الشبوط المرقط في بحر الألبوران لفترة مدتها سنتان هو البدء في التمهيد لوضع خطة إدارة مستقبلية لن يتسنى وضعها إلا بعد قيام اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك بتوفير تقدير محدّث وتمّ التثبت من صحته بشأن حالة الأرصادة، مع الحد في الوقت نفسه من إمكانية تراجع مستوى الكتلة الأحيائية إلى ما دون القيم المرغوبة في ظل عدم وجود تقدير علمي ذي صلة، وهو ما تترتب عنه أيضًا عواقب سلبية على الاستمرارية الاقتصادية لمصايد الأسماك المعنية.

8- ولحين الحصول على مشورة علمية في عام 2018 أو في عام 2020 على أقصى تقدير، ووفقاً لنهج وقائي إزاء إدارة مصايد الأسماك، تحافظ الأطراف المتعاقدة أو الأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المعنية على طاقة أساطيل الصيد أو جهد الصيد عند المستويات المرخص بها والتي طبقت في السنوات الأخيرة على استغلال الشبوط المرقط في بحر الألبران.

9- ومع مراعاة المشورة العلمية، يجوز للأطراف المتعاقدة أو الأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تحديد قيود مكانية وزمنية، إذا لم تكن تلك القيود قائمة بموجب التشريع الوطني نظراً لفرض حظر أو قيود على أنشطة الصيد لحماية مناطق تجمع صغار أسماك الشبوط المرقط و/أو إنائها البيضاء. وتخطر الأطراف غير المتعاقدة المتعاونة الهيئة، في موعد أقصاه 31 يناير/كانون الثاني 2019، بالمناطق والقيود المطبقة. وتظهر معدات الصيد السلبية، بما فيها عوامات العلامات والعوامات الوسيطة، بصورة دائمة خطابات التسجيل والأرقام المبلغ عنها على هيكل سفينة الصيد التي تنتمي إليها.

10- ودون إخلال بالأحكام المنصوص عليها في الفقرة 1، وتماشياً مع الفقرة 2 من التوصية GFCM/35/2011/1 بشأن وضع سجل خاص بالهيئة يُعَدِّل التوصية GFCM/34/2010/1، تنشئ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة آلية لضمان الإعلان عن جميع المصيد اليومي والمصيد العرضي من الشبوط المرقط بغض النظر عن الوزن الحي للمصيد. وفي ما يتعلق بمصايد الأسماك الترفيهية، تسعى الأطراف المتعاقدة أو الأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى تسجيل مصيد هذا النوع أو تقديره.

### الجزء الثالث

#### إدارة ورصد طاقة الصيد وجهد الصيد

11- تضع الأطراف المتعاقدة أو الأطراف المتعاونة غير المتعاقدة سجلاً لسفن الصيد المرخص لها بالصيد المستهدف للشبوط المرقط. ولا يُسمح لسفن الصيد التي تستهدف الشبوط المرقط بإجراء أنشطة صيد محدّدة إلا إذا كانت تلك الأنشطة مشار إليها في تصريح صيد ساري المفعول صادر عن السلطات المختصة ويُحدّد الشروط التقنية التي ستنفذ بموجبها تلك الأنشطة على النحو المحدّد في ملحق هذه التوصية.

12- تحتفظ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بسجل ترخيص الصيد المذكور أعلاه وتحديثه. وما لم يرد ما ينص تحديداً على خلاف ذلك في إطار الهيئة المرجعي لجمع البيانات، تُبلغ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أمانة الهيئة بما يلي:

- قائمة السفن العاملة التي صدر لها ذلك الترخيص في السنة (السنوات) الحالية أو التالية، في موعد لا يتجاوز 29/28 فبراير/شباط من كل سنة؛

- تقرير عن أنشطة الصيد التي تجريها السفن المشار إليها في الفقرة 8، في شكل مجمّع، بما يشمل المعلومات الدنيا التالية: عدد أيام الاستغلال، ومنطقة استغلال الشبوط المرقط، ومصيد الشبوط المرقط، في موعد لا يتجاوز 30 نوفمبر/تشرين الثاني من كل سنة، اعتباراً من 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 أو في موعد لا يتجاوز 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 على أقصى تقدير.



13- تيسيراً لتبادل المعلومات بشأن عمليات التفتيش، تتاح قائمة السفن المرخصة للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المعنية التي يجوز أيضاً أن يبلغ كل منها الآخر بمعلوماته عن سفن الصيد المرخص لها بصيد الشبوط المرقط.

14- تزود جميع السفن التي يزيد طولها الإجمالي على 12 متراً المرخص لها بصيد الشبوط المرقط، بنظام رصد السفن أو أي نظام آخر لتحديد الأماكن الجغرافية لتمكين سلطات المراقبة من تتبع أنشطتها.

## الجزء الرابع الرصد العلمي

15- تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي لديها أساطيل صيد تستهدف الشبوط المرقط ومرخص لها القيام بذلك أن تضع على النحو الواجب آلية لإجراء رصد ملائم لمصايد الأسماك والمصيد بغرض السماح للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك بتوفير معلومات وصفية ومشورة تتعلق على الأقل بما يلي:

(أ) خصائص معدات الصيد، وتشمل، في جملة أمور، أقصى طول للصنابير والشباك الثابتة، وعدد الشصوص ونوعها وحجمها؛

(ب) جهد الصيد العادي المبذول (مثل عدد أيام الصيد وأوقات الأسبوع التي يمارس فيها الصيد، ووحدة النشاط ذات الصلة، مثل الشصوص) والمستويات الإجمالية للمصيد التي تحققها أساطيل الصيد التجارية. وينبغي أيضاً تقديم تقديرات للمصيد في مصايد الأسماك الترفيهية؛

(ج) النقاط المرجعية للصون والإدارة بغرض وضع خطط متعددة السنوات لإدارة مصايد الأسماك المستدامة بما يتفق مع هدف تحقيق الغلة المستدامة القصوى والحد من احتمالات انهيار الرصيد؛

(د) التأثيرات الاجتماعية-الاقتصادية لسيناريوهات الإدارة البديلة، بما يشمل المدخلات/المخرجات و/أو التدابير التقنية، على النحو الذي تحدده الهيئة و/أو الأطراف المتعاقدة أو الأطراف المتعاونة غير المتعاقدة؛

(هـ) إمكانية حظر الصيد في أماكن وأوقات معينة بهدف الحفاظ على استدامة مصايد الأسماك؛

(و) الآثار المحتملة لمصايد الأسماك الترفيهية على حالة رصيد (أرصدة) الشبوط المرقط.

16- تُقدّم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، في أقصى الحدود الممكنة، تحديثاً بشأن حالة مختلف مصايد أسماك الشبوط المرقط وأرصده في البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2020.

17- دونما إخلال بالفقرة 13، تُقدّم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، في موعد أقصاه عام 2019، تحديثاً بشأن حالة أرصدة الشبوط المرقط الموزعة في بحر الألبوران وفي المياه المتاخمة في المحيط الأطلسي مع مراعاة توصيات اللجنة الإقليمية الفرعية لغرب البحر الأبيض المتوسط. ولهذا الغرض، تسعى اللجنة العلمية المذكورة إلى تقديم تقدير مشترك مع المجلس الدولي لاستكشاف البحار واللجنة الفرعية العلمية التابعة للجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي.

18- في حال تعذر إجراء تقييم، على النحو المبين في الفقرة 15، تُقدّم اللجنة العلمية الاستشارية تحديثاً بشأن حالة أرصدة الشبوط المرقط الموزعة في بحر الألبوران.

## الجزء الخامس أحكام ختامية

19- تُقدَّم البيانات المشار إليها في الجزأين الثالث والرابع وفقًا للمعايير الملائمة لتقديم البيانات والإجراءات والبروتوكولات التي ستنجحها أمانة الهيئة على الإنترنت بما يتماشى مع التوصيات القائمة والدليل التقني للإطار المرجعي لجمع البيانات.

20- تظل هذه التوصية، بحكم طابعها الانتقالي، سارية لحين اعتماد الهيئة، في دورتها الثالثة والأربعين، خطة لإدارة الشبوط المرقط في بحر الألبوران.

## الملحق

رهنًا بالأحكام المفصلة الواردة في إطار الهيئة المرجعي لجمع البيانات، تتضمن القائمة المشار إليها في الفقرة 12 المعلومات التالية عن كل سفينة:

- اسم السفينة
- رقم سجل السفينة (الرمز المخصص لها من الأطراف المتعاقدة أو الأطراف المتعاونة غير المتعاقدة)
- رقم التسجيل لدى الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الرمز الأبجدي الثلاثي المحدد للبلد وفق المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس لرموز البلدان ISO 3 + 9 أرقام، مثلًا xxx000000001)
- ميناء التسجيل (الاسم الكامل للمرفأ)
- الاسم السابق (إن وجد)
- العلم السابق (إن وجد)
- التفاصيل السابقة للحذف من السجلات الأخرى (إن وجدت)
- إشارة المخاطبة اللاسلكية الدولية (إن وجدت)
- نظام رصد السفن (يُشار بكلمة نعم/لا)
- نوع السفينة، والطول الإجمالي (LOA) والحمولة الإجمالية (GT)، وقدرة المحرك بالكيلو واط
- اسم وعنوان المالك (المالكين) والمشغل (المشغلين)
- المعدات الرئيسية المستخدمة لصيد الشبوط المرقط وفئة الأساطيل المخصصة
- الفترة المرخص فيها بصيد الشبوط المرقط أثناء الموسم

## المرفق 7

### التوصية GFCM/41/2017/3

#### بشأن إنشاء منطقة مصايد أسماك مقيّدة في جابوكا/بومو بيت في البحر الأدرياتيكي

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإذ تُذكّر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحيّة واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تضع في الاعتبار أن جميع التدابير المتخذة من الهيئة تستند إلى أفضل المشورة العلمية المتاحة، مع مراعاة العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

وإذ تضع في الاعتبار أن الهيئة تُطبّق النهج الوقائي وفقًا لاتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982، بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، المؤرخ 4 أغسطس/آب 1995، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)؛

وإذ تضع في الاعتبار أن مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة تنص على أنه "ينبغي للدول أن تُطبّق على نطاق واسع نهجًا وقائيًا في صيانة الموارد المائية الحيّة وإدارتها واستغلالها، من أجل حمايتها والحفاظ على بيئتها المائية، مع مراعاة أفضل الدلائل العلمية المتوافرة"، وينبغي ألا يكون عدم وجود معلومات علمية كافية مُبرّرًا لتأجيل أو عدم اتخاذ تدابير الصون والإدارة؛

ومراعاةً منها للمادة 8(ب)(2) من اتفاق إنشاء الهيئة التي تنص على "تقليل آثار أنشطة الصيد على الموارد البحرية الحيّة ونظمها الإيكولوجية"؛

ومراعاةً منها للمادة 8(ب)(4) من اتفاق إنشاء الهيئة التي تنص على "تحديد مواسم مناطق مخصصة حصريًا للصيد لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مناطق الحضانة ومناطق وضع البيض [...]؛"

وإذ تُذكّر بالقرار GFCM/40/2016/2 بشأن وضع استراتيجية متوسطة الأجل (2017-2020) من أجل استدامة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، لا سيما الناتج 4-2(أ) للهدف 4 بشأن "تعزيز تحديد وتنفيذ مناطق مصايد مقيّدة جديدة لحماية المناطق ذات الأولوية ضمن المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية والنظم الإيكولوجية الهشة، وغير ذلك، من أنشطة الصيد الضارة، وتنفيذ نظم رصد ومراقبة تكفل فعالية هذه التدابير المكانية المرتبطة أيضًا بالهدف 3؛"

وإذ تُذكر بإعلان مالطة الوزاري لعام 2017، لا سيما فقرته 38؛

وإذ تضع في الاعتبار أن جابوكا/بومو بيت محدّدة كمناطق بحرية ذات أهمية إيكولوجية وبيولوجية بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992؛

وإذ تلاحظ هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 14-5 الذي يدعو تحديداً إلى حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي؛

وإذ تأخذ في الحسبان مشورة اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في دورتها التاسعة عشرة (سلوفينيا، مايو/أيار 2017) بشأن إنشاء منطقة مصايد أسماك مقيّدة في جابوكا/بومو بيت؛

تعتمد، طبقاً للمواد 5(ب)، و8(ب) و13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

## الجزء الأول الفحوى والنطاق والتعاريف

### الفحوى والنطاق

1- تُحدّد هذه التوصية منطقة مصايد أسماك مقيّدة في منطقة جابوكا/بومو بيت في البحر الأدرياتيكي بغرض المساهمة في حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والموائل الأساسية الهامة لأرصدة الأسماك القاعية، مثل النازلي الأوروبي والجراد البحري النرويجي.

2- ولأغراض هذه التوصية، تُقسّم منطقة مصايد الأسماك المقيّدة المحددة في الفقرة 1 إلى المنطقة ألف، والمنطقة باء، والمنطقة جيم، وتحددها الخطوط الواصلة بين الإحداثيات الجغرافية المحددة في الملحق 1.

### التعاريف

3- لأغراض هذه التوصية، تُطبّق التعاريف التالية:

(أ) "منطقة مصايد أسماك مقيّدة" تعني منطقة محدّدة جغرافياً يُحظر أو يُقيّد فيها مؤقتاً بعض أنشطة الصيد المحدّدة لتحسين استغلال الأرصدة القاعية وحفظها؛

(ب) "الصيد الترفيهي" يعني أنشطة الصيد غير التجاري التي تستغل الموارد البحرية الحيّة، بما يشمل الصيد الترويحي والرياضي والصيد تحت الماء والصيد على متن القوارب المستأجرة؛

(ج) "نقطة تفريغ معيّنة" تعني الموانئ أو الأماكن القريبة من الشاطئ التي تعينها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وفقاً للتوصية GFCM/40/2016/1 المتعلقة بوضع مخطط إقليمي للتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك المراسي الشاطئية وغير ذلك من منشآت تفريغ المصيد أو النقل من سفينة إلى أخرى أو التعبئة أو التجهيز أو إعادة تزويد سفن الصيد بالوقود أو إعادة تزويدها بالمؤن، والتي يؤذن فيها بتفريغ المنتجات السمكية ونقلها إلى سفينة أخرى وعمليات تعبئتها وتغليفها و/أو تجهيزها؛

(د) "ترخيص صيد" يعني تخويلاً، بخلاف تصريح الصيد، تصدره الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بمباشرة أنشطة الصيد باستخدام معدات صيد محدّدة أثناء فترة زمنية محدّدة وفي منطقة معيّنة أو مصايد أسماك معيّنة وفق شروط محدّدة؛

(هـ) "سفينة مرخّصة" تعني سفينة صيد حائزة على إذن صيد محدّد؛

(و) "يوم صيد" يعني أي فترة متصلة مدتها 24 ساعة أو جزءاً منها، تقوم أثناءها سفينة بالبحث عن أسماك، أو بإطلاق معدات صيد أو تثبيتها أو سحبها أو جرّها، أو بأخذ المصيد إلى متنها، أو بنقل أسماك ومنتجات سمكية إلى سفينة أخرى، والاحتفاظ بها على متنها، وتجهيزها على متنها، ونقلها وتفريغها.

### الجزء الثاني

إدارة ورصد طاقة الصيد وجهد الصيد في منطقة مصايد الأسماك المقيّدة في جابوكا/بومو بيت

#### المنطقة ألف

4- يُحظر في المنطقة ألف أي نشاط من أنشطة الصيد الحرفي باستخدام الشباك المثبتة في القاع، وشباك الجر القاعية، والخيوط الصنارية الطويلة المثبتة، والشرّاك.

5- ويُحظر في المنطقة ألف أي نشاط من أنشطة الصيد الترفيهي.

#### المنطقة باء

6- تُحظر أنشطة الصيد باستخدام الشباك المثبتة في القاع، وشباك الجر القاعية، والخيوط الصنارية الطويلة المثبتة، والشرّاك، في المنطقة باء في الفترة من 1 سبتمبر/أيلول حتى 31 أكتوبر/تشرين الأول من كل سنة بدءاً من عام 2017.

7- ودونما إخلال بالفقرة 6، يجوز السماح بأنشطة الصيد الحرفي باستخدام الشباك المثبتة في القاع، وشباك الجر القاعية، والخيوط الصنارية الطويلة المثبتة، والشرّاك، في المنطقة باء، شريطة أن يكون بحوزة السفينة و/أو قبطانها رخصة محدّدة وإثبات يؤكد مزاولة أنشطة صيد سابقة في المنطقة باء. وتضع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة سجلاً لسفن الصيد المرخص لها بصيد الأسماك في هذه المنطقة.

8- ولا يحق لسفن الصيد المرخصة أن تباشر الصيد لأكثر من يومي صيد في الأسبوع.

9- ولا يجوز لسفن الصيد المرخصة التي تستخدم شبّاك جر قاعية مزدوجة أن تباشر الصيد لأكثر من يوم صيد واحد في الأسبوع.

#### المنطقة جيم

10- تُحظر أنشطة الصيد باستخدام الشباك المثبتة في القاع، وشباك الجر القاعية، والخيوط الصنارية الطويلة المثبتة، والشرّاك، وأنشطة الصيد الترفيهي، في المنطقة جيم في الفترة من 1 سبتمبر/أيلول حتى 31 أكتوبر/تشرين الأول من كل سنة، بدءاً من عام 2017.

11- ودونما إخلال بالفقرة 10، يجوز السماح بأنشطة الصيد الحرفي باستخدام الشباك المثبتة في القاع، وشباك الجر القاعية، والخيوط الصنارية الطويلة المثبتة، والشرّاك، في المنطقة جيم، شريطة أن يكون بحوزة السفينة و/أو قبطانها رخصة محدّدة وإثبات يؤكد مزاولة أنشطة صيد سابقة في المنطقة جيم. وتضع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة سجلاً لسفن الصيد المرخص لها بصيد الأسماك في هذه المنطقة.

12- ويحق لسفن الصيد المرخصة المزودة بشباك جر قاعية أن تباشر الصيد أيام السبت والأحد فقط من الساعة 05.00 إلى الساعة 22.00.

13- ويُسمح للسفن المرخصة المزودة بشباك تثبت في القاع، وخيوط صناعية طويلة مثبتة، وشراك، أن تباشر الصيد من الساعة 05.00 من أيام الاثنين حتى الساعة 22.00 من أيام الخميس.

### الجزء الثالث تدابير المراقبة

14- تُبلغ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أمانة الهيئة، في موعد لا يتجاوز 30 أبريل/نيسان 2018، بقائمة السفن المرخصة في عام 2018، ثم بعد ذلك، في موعد لا يتجاوز 30 أبريل/نيسان من كل عام، بقائمة السفن المرخصة للسنة المقبلة. وتتضمن القائمة معلومات عن كل سفينة على النحو المفصّل في الملحق 2.

15- ولا يجوز لسفن الصيد المرخصة أن تنزل إلى البر سوى مصيد الأرصدة القاعية في نقاط تفريغ المصيد التي تحددها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يحدد كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد نقاط تفريغ يرخص فيها بتفريغ الأرصدة القاعية من منطقة مصايد الأسماك المقيدة في جابوكا/بومو بيت. وترسل قائمة نقاط تفريغ المصيد المحددة إلى أمانة الهيئة في موعد أقصاه 30 أبريل/نيسان من كل عام.

16- وتزوّد سفن الصيد المرخص لها بالصيد في المنطقة باء و/أو المنطقة جيم بنظم لرصد السفن و/أو نظم آلية لتحديد الهوية تعمل بشكل صحيح، وتُحدّد على النحو الواجب معدات الصيد المحفوظ بها على متن السفينة أو المستخدمة وترقم وتوسم قبل بداية أي عملية صيد أو إبحار في منطقة مصايد الأسماك المقيدة.

17- ولا يُسمح لسفن الصيد المزودة بشباك تثبت في القاع، وشباك جر قاعية، وخيوط صناعية طويلة مثبتة، وشراك بدون ترخيص، بالعبور من خلال منطقة مصايد الأسماك المقيدة ما لم تكن تتبع مساراً مباشراً بسرعة ثابتة لا تقل عن 7 عقدات ومزودة على متنها بنظام لرصد السفن و/أو نظام آلي لتحديد الهوية يعمل بشكل سليم.

### الجزء الرابع أحكام ختامية

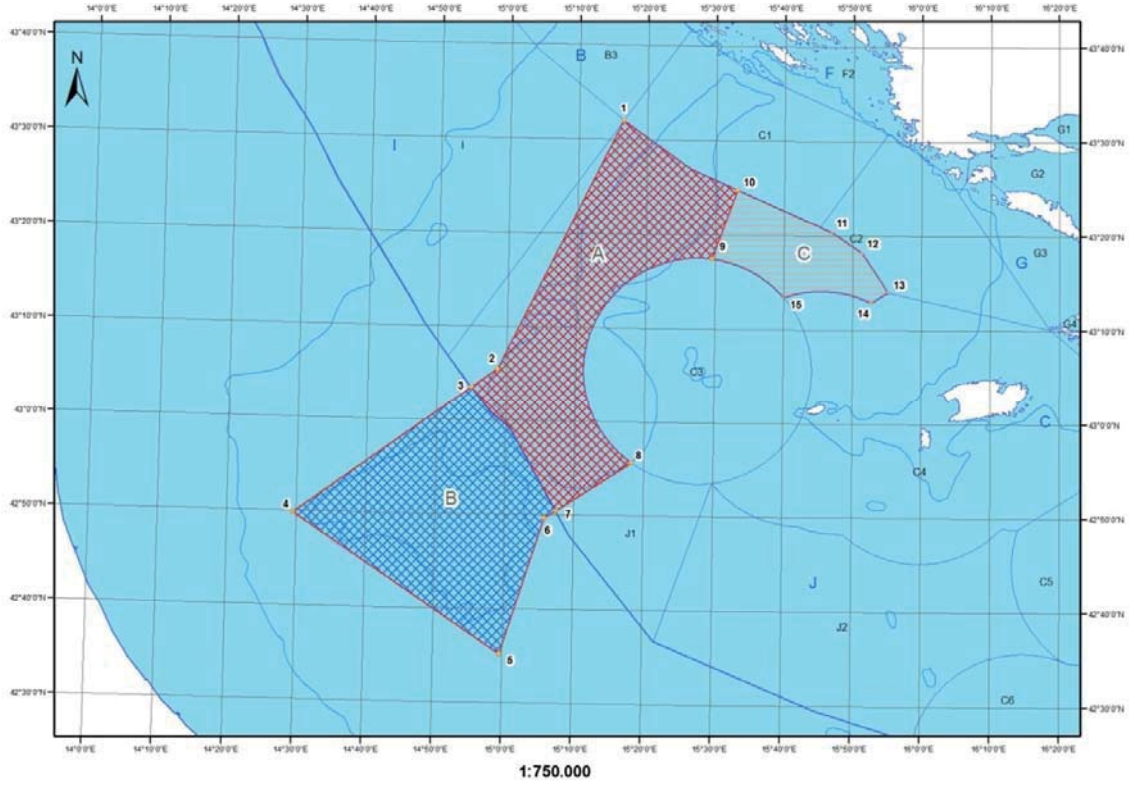
18- تلتفت الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة انتباه السلطات الوطنية والدولية المختصة لحماية منطقة مصايد الأسماك المقيدة في جابوكا/بومو بيت من أي أثر لنشاط يمكن أن يعرض للخطر صون السمات المميزة لهذه الموائل الخاصة.

19- ولا تُخل هذه التوصية باعتماد تدابير أكثر صرامة من جانب الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بشأن السفن التي ترفع علمها.

20- وتظل هذه التوصية سارية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020. وتستعرض اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك ولجنة الامتثال تنفيذها سنوياً من أجل إصدار توصيات حيثما يكون ذلك ملائماً. واستناداً إلى مشورة اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، تراجع تدابير إدارة منطقة مصايد الأسماك المقيدة في جابوكا/بومو بيت في عام 2020.

## الملحق 1

### الإحداثيات الجغرافية لمنطقة مصايد الأسماك المقيّدة في جابوكا/بومو بيت (البحر الأدرياتيكي)



المنطقة ألف		
النقطة	خط العرض	خط الطول
1	43°32,044' N	15°16,501' E
2	43°05,452' N	14°58,658' E
3	43°03,477' N	14°54,982' E
7	42°50,450' N	15°07,431' E
8	42°55,618' N	15°18,194' E
9	43°17,436' N	15°29,496' E
10	43°24,758' N	15°33,215' E



المنطقة باء		
خط الطول	خط العرض	النقطة
14°54,982' E	43°03,477' N	3
14°29,550' E	42°49,811' N	4
14°59,611' E	42°35,205' N	5
15°05,802' E	42°49,668' N	6
15°07,431' E	42°50,450' N	7

المنطقة جيم		
خط الطول	خط العرض	النقطة
15°29,496' E	43°17,436' N	9
15°33,215' E	43°24,758' N	10
15°47,012' E	43°20,345' N	11
15°51,362' E	43°18,150' N	12
15°55,232' E	43°13,984' N	13
15°52,761' E	43°12,873' N	14
15°40,040' E	43°13,494' N	15

## الملحق 2

تتضمن القائمة المشار إليها في الفقرة 14 المعلومات التالية عن كل سفينة:

- اسم السفينة
- رقم تسجيل السفينة
- رقم التسجيل لدى هيئة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الرمز الأبجدي الثلاثي المحدد للبلد وفق المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس لرموز البلدان ISO 3 + 9 أرقام، مثل xxx000000001)
- الاسم السابق (إن وجد)
- العلم السابق (إن وجد)
- التفاصيل السابقة عن الحذف من السجلات الأخرى (إن وجدت)
- إشارة المخاطبة اللاسلكية الدولية (إن وجدت)
- نوع السفينة وطولها الإجمالي وحمولتها الإجمالية
- اسم وعنوان المالك (المالكين) والمشغل (المشغلين)
- المعدات الرئيسية المستخدمة للصيد في منطقة مصايد الأسماك المقيّدة
- الفترة المرخص فيها بالصيد في منطقة مصايد الأسماك المقيّدة أثناء الموسم
- عدد أيام الصيد التي يمكن أن تعمل فيها كل سفينة
- الميناء المعيّن

## المرفق 8

### التوصية GFCM/41/2017/4

#### بشأن خطة متعددة السنوات لإدارة مصايد أسماك الترس في البحر الأسود (المنطقة الفرعية الجغرافية 29)

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإذ تضع في اعتبارها أن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بأن على الهيئة، من أجل تحقيق هدف اتفاق إنشائها، أن تعتمد توصيات بشأن تدابير الصون والإدارة بهدف ضمان الاستدامة الطويلة الأمد لأنشطة الصيد للحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك، وأن الهيئة، من خلال اعتماد تلك التوصيات، تولي اهتمامًا خاصًا إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليل إلى أدنى حد من الصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة على مصايد الأسماك صغيرة النطاق والمجتمعات المحلية؛

وإذ تُذكر بأن على الهيئة، لتحقيق أهداف اتفاق إنشائها، أن تُشجّع، حسب الاقتضاء، على الأخذ بنهج إقليمي فرعي إزاء إدارة مصايد الأسماك وتنمية تربية الأحياء المائية من أجل معالجة الخصائص المميزة للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على نحو أفضل؛

وإذ تضع في اعتبارها أن الهيئة تعتمد تدابير إدارة تستند إلى نهج للنظام الإيكولوجي إزاء مصايد الأسماك بهدف ضمان الحفاظ على الأرصدة السمكية فوق مستوياتها بحيث تُنتج الغلة المستدامة القصوى؛

وإذ تضع في اعتبارها أن جميع التدابير المتخذة من الهيئة تستند إلى أفضل المشورة العلمية المتاحة، مع مراعاة العوامل البيئية والاقتصادية والبيئية ذات الصلة؛

وإذ تضع في اعتبارها أن الهيئة تُطبق نهجًا وقائيًا وفقًا لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛

وإذ تُذكر بأن إعلان بوخارست من أجل تعزيز التعاون في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأسود، يدعو البلدان المطلّة على البحر الأسود إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف وتنفيذ إجراءات لتحسين استدامة الموارد، وبخاصة في ما يتعلق بالمشورة العلمية، ومصايد الأسماك المستدامة الصغيرة النطاق، والرصد والمراقبة والإشراف، وبناء القدرات، وكذلك الإجراءات المنبثقة عن خطة عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛

وإذ تُذكر بالتوصية GFCM/37/2013/2 بشأن وضع مجموعة من المعايير الدنيا لمصايد الشباك الخيشومية القاعية لسمك الترس ولصون الحيتانيات في البحر الأسود.

وإذ تُذكر بالتوصية GFCM/39/2015/3 بشأن وضع مجموعة من التدابير لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه في مصايد أسماك الترس في البحر الأسود؛

وإذ تُذكر بالتوصية GFCM/41/2017/7 بشأن خطة عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بالقرار GFCM/37/2013/2 بشأن خارطة طريق لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البحر الأسود؛

وإذ تُذكر بالقرار GFCM/36/2012/1 المتعلق بالخطوط التوجيهية بشأن إطار عام للإدارة وتقديم معلومات علمية لخطط الإدارة المتعددة السنوات لمصايد الأسماك المستدامة في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تلاحظ أنه، في ما يتعلق بأسماك الترس في المنطقة الفرعية الجغرافية 29، خلصت مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود، في دورتها الخامسة (رومانيا، يونيو/حزيران 2016)، إلى أن الأرصدة مستغلة استغلالاً مفرطاً وأنها في حالة استغلال مفرط مع بعض بوادر انعاش في مياه الاتحاد الأوروبي، ونصحت بتنفيذ خطة للإنعاش؛

وإذ تأخذ في الاعتبار أن نفوق الأسماك بسبب الصيد ينبغي أن يبقى دون العتبات المأمونة لضمان غلات عالية طويلة الأجل والحد في الوقت نفسه من مخاطر انهيار الرصيد، وضمان مصايد أسماك مستقرة وأكثر قدرة على الاستمرار؛

وإذ تلاحظ أنه، في ما يتعلق بأسماك الترس والأنواع ذات الصلة في المنطقة الفرعية الجغرافية 29، أكدت مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود في عام 2017 ارتفاع مستوى الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛

وإذ تأخذ في الاعتبار الأهمية الاجتماعية-الاقتصادية لمصايد الأسماك التي تستغل أسماك الترس، والحاجة إلى ضمان استدامتها؛

وإذ تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تنقيح بعض تدابير إدارة مصايد الأسماك وتكييفها مع تطور حالة الأرصدة المستغلة والمعرفة العلمية على حد سواء، وضرورة تحديد أسلوب مناسب تحقيقاً لهذه الغاية؛

**تعتمد، طبقاً للمواد 5(ب)، و8(ب) و13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:**

## **الجزء الأول** **الأهداف العامة والنطاق والتعاريف**

### **الأهداف العامة للخطة المتعددة السنوات والتدابير الانتقالية**

1- توضع الخطة المتعددة السنوات لإدارة مصايد أسماك الترس في المنطقة الفرعية الجغرافية 29 بما يتفق مع النهج الوقائي. وتُصمم هذه الخطة لتحقيق غلات عالية طويلة الأجل بما يتسق مع الغلة المستدامة القصوى، ولضمان تقليص احتمالات انهيار الأرصدة والحفاظ في الوقت نفسه على مصايد أسماك مستدامة ومستقرة نسبياً.

2- توافق الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي تعمل سفنها بنشاط في صيد أسماك الترس في المنطقة الفرعية الجغرافية 29 على تنفيذ تلك الخطة المتعددة السنوات لإدارة مصايد الأسماك المعنية وفقاً للأهداف العامة والمحددة والتدابير التي تنص عليها هذه التوصية.

3- توضع مجموعة من تدابير الإدارة الوقائية الانتقالية للبحر الأسود من أجل ضمان إبقاء الأرصدة ومسايد الأسماك عند المستويات المستدامة بيولوجياً لحين الحصول على المشورة العلمية من مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود.

4- تسعى الخطة المتعددة السنوات لإدارة مصايد الأسماك التي تستغل أسماك الترس إلى تقليص أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في المنطقة الفرعية الجغرافية 29.

5- توافق الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي تعمل سفنها بنشاط في صيد أسماك الترس في المنطقة الفرعية الجغرافية 29 على تنفيذ الإجراءات المحددة بموجب القرار GFCM/37/2013/2 بشأن خارطة الطريق لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البحر الأسود.

### النطاق الجغرافي

6- تُطبّق خطة الإدارة المتعددة السنوات المنصوص عليها في هذه التوصية في المنطقة الفرعية الجغرافية 29 (البحر الأسود).

### التعريف

7- لأغراض هذه التوصية، تُطبّق التعاريف التالية:

(أ) "البحر الأسود" يعني المنطقة الفرعية الجغرافية 29 على النحو المحدد في القرار GFCM/33/2009/2 بشأن تحديد المناطق الفرعية الجغرافية في منطقة اختصاص الهيئة، المعدّل للقرار GFCM/31/2007/2؛

(ب) "سفينة تمارس الصيد النشط لسمك الترس" تعني أي سفينة مزوّدة بشباك خيشومية قاعية وتحوز رخصة سارية لصيد أسماك الترس؛

(ج) "يوم صيد" يعني أي فترة متصلة مدتها 24 ساعة أو جزءاً منها تكون السفينة موجودة أثناءها في المنطقة الفرعية الجغرافية 29 وتقوم فيها بالبحث عن أسماك، وبإطلاق معدات صيد وتثبيتها وسحبها وجرها، وبأخذ المصيد على متنها، وبنقل أسماك ومنتجات سمكية إلى سفينة أخرى والاحتفاظ بها على متنها وتجهيزها على متنها ونقلها وتفريغها؛

(د) "الترس" يعني السمك المنتمي إلى النوع *Psetta maxima*؛

(هـ) "الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم" أو "الصيد غير القانوني" يعني الأنشطة المذكورة في الفقرة 3 من خطة العمل الدولية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة في عام 2001 لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه؛

(و) "نقطة تفريغ معيّنة" تعني الموانئ أو الأماكن القريبة من الشاطئ التي تحددها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وفقاً للتوصية GFCM/40/2016/1 المتعلقة بوضع مخطط إقليمي بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة، والتوصية GFCM/39/2015/3 المتعلقة بوضع

مجموعة من التدابير لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه في مصايد أسماك الترس في البحر الأسود، بما في ذلك المراسي الشاطئية وغير ذلك من منشآت تفريغ المصيد أو النقل من سفينة إلى أخرى أو التعبئة أو التجهيز أو تزويد سفن الصيد بالوقود أو المؤن، والتي يأذن فيها بتفريغ المنتجات السمكية ونقلها إلى سفينة أخرى وعمليات تعبئتها وتغليفها و/أو تجهيزها؛

(ز) "سفينة مرخصة" تعني أي سفينة صيد حائزة على إذن بالصيد يخول لها القيام بأنشطة صيد محدّدة خلال فترة محدّدة في منطقة معيّنة أو لمصايد معيّنة وفق شروط محدّدة؛

(ح) "شبكة خيشومية قاعية" تعني أي شبكة من قطعة واحدة توضع في المياه عمودياً باستخدام عوامات وأثقال مثبتة أو قابلة للتثبيت بأي وسيلة في قاع البحر وإبقاء العتاد إما بالقرب من القاع أو عائماً في عمود الماء؛

(ط) "ترخيص صيد" يعني إذن خاص بالصيد يخول سفينة ما أن تباشر أنشطة صيد سمك الترس أثناء فترة محدّدة في منطقة معيّنة.

## الجزء الثاني

### الأهداف المحدّدة لخطة الإدارة المتعددة السنوات والتدابير الانتقالية في المنطقة الفرعية الجغرافية 29

8- يكون الهدف التشغيلي لخطة الإدارة المتعددة السنوات هو إبقاء مستويات نفوق أسماك الترس بسبب الصيد في حدود النقاط المرجعية الاحترازية المتفق عليها بغرض تحقيق مستوى نفوق بسبب الصيد عند مستوى الغلة المستدامة القصوى أو الحفاظ على ذلك المستوى وفقاً للأهداف المبينة في الجزء الأول من هذه التوصية.

9- بناءً على مشورة مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود، تضع الهيئة أهدافاً محدّدة لخطة الإدارة المتعددة السنوات في دورتها الثالثة والأربعين على أقصى تقدير.

10- تهدف التدابير الانتقالية المتعلقة بصيد سمك الترس في المنطقة الفرعية الجغرافية 29 إلى بدء التمهيد لوضع خطة إدارة مستقبلية والحد في الوقت نفسه من مخاطر تراجع مستوى الكتلة الحيوية للأرصدة إلى ما دون المستوى المستدام بيولوجياً وما يترتب على ذلك من عواقب سلبية على الاستدامة الاقتصادية لمصايد الأسماك المعنية في ظل عدم وجود تقدير علمي ذو صلة.

11- بانتظار تحديد نقاط مرجعية مستهدفة متماشية مع الغلة المستدامة القصوى، تُنفذ الأهداف العامة لخطة الإدارة المتعددة السنوات المحددة في الفقرة 1، مع الحفاظ في الوقت ذاته على طاقة أساطيل الصيد أو جهد الصيد عند المستويات المرخص بها والمطبقة في السنوات الأخيرة على استغلال سمك الترس في المنطقة الفرعية الجغرافية 29.

12- يُحدّد إجمالي كمية الصيد المسموح بها في السنتين 2018-2019 بحيث يكون 644 طنّاً موزّعة مؤقتاً على النحو التالي:

البلدان	الاتحاد الأوروبي	تركيا	جورجيا	أوكرانيا	روسيا
الحصص (بالأطنان)	114	374	5	101	50

13- لا يُجَلّ ذلك بالمناقشات المقرر إجراؤها في سياق مجموعة العمل المشار إليها في الفقرة 15 من هذه التوصية.

14- إذا لم تؤكد المشورة المقدّمة من مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود في عام 2018 استمرار تطور معدلات نفوق الأسماك بسبب الصيد تطورًا إيجابيًا في اتجاه استعادة حجم أرصدة الترس في البحر الأسود، يجوز للهيئة إعادة النظر في إجمالي كمية الصيد المسموح بها والحصول المشار إليها في الفقرة 12.

15- تنشئ الهيئة مجموعة عمل في عام 2019 في غضون ثلاثين يومًا تقويميًا بعد انعقاد دورة مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود لعام 2019 من أجل ما يلي:

(أ) وضع نظام عادل ومنصف لتحديد مصيد سمك الترس الإجمالي المسموح به في البحر الأسود، مع مراعاة الجهود المبذولة من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة لإدارة مصايد أسماك الترس والقيام، في بعض الحالات، بتطبيق قواعد أكثر صرامة من القواعد المحددة في هذه التوصية بالاستناد أيضًا إلى الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية؛

(ب) وضع آلية لإدارة إجمالي كمية الصيد المسموح بها، بما يشمل آلية لتقليص تلك الكمية، عند الاقتضاء.

16- يستمر العمل بالنهج المحدد في الفقرة 12 لحين اعتماد توزيع متفق عليه بشأن إجمالي كمية الصيد المسموح بها من خلال توصية تكميلية.

17- تُقيّم مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود بانتظام حالة أرصدة سمك الترس حالما تتاح لها بيانات محدّثة، وتُحدّد، بصفة خاصة، المستوى الحالي لنفوق الأسماك بسبب الصيد، وتزوّد الهيئة بالعناصر الضرورية لتحديد النقاط المرجعية المستهدفة.

18- تستعرض الهيئة سنويًا، بالاستناد إلى مشورة مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود، المستوى المستهدف لنفوق الأسماك بسبب الصيد ( $F_{target}$ ).

19- يُحدّد كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد، في كل سنة، فترة إغلاق لا تقل عن شهرين أثناء موسم وضع بيض سمك الترس (أي من أبريل/نيسان حتى يونيو/حزيران).

20- تُحدّد الأهداف التشغيلية من حيث مكافحة أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ذات الصلة بمصايد أسماك الترس على النحو المحدد في الجزء السابع من هذه التوصية.

### الجزء الثالث

#### الرصد العلمي لخطّة الإدارة المتعددة السنوات وتكييفها وتنقيحها

21- تضمن الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إجراء رصد علمي سنوي ملائم لحالة سمك الترس وما يرتبط به من أنواع في المنطقة الفرعية الجغرافية 29.

22- تُقدّم مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود سنويًا، بدءًا من عام 2018، مشورة بشأن حالة أرصدة أسماك الترس في المنطقة الفرعية الجغرافية 29، بما يشمل الأهداف المحددة

للحفاظ على معدلات نفوق الأسماك بسبب الصيد في حدود النقاط المرجعية الاحترازية للنفوق الناجم عن الصيد، ولاستعادة حجم أرصدة الترس في البحر الأسود إلى المستويات التي يمكن أن تحقق الغلة المستدامة القصوى وفقاً للأهداف المحددة في الفقرة 1.

23- تُقِيم مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود الآثار البيولوجية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تنفيذ عدد من سيناريوهات الإدارة بهدف استعادة تجمعات سمك الترس والحفاظ عليها فوق المستويات التي تسمح بإنتاج الغلة القصوى المستدامة.

24- انطلاقاً من مشورة مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود، يجوز للهيئة مراجعة محتوى خطة الإدارة المتعددة السنوات.

25- إذا تبين، استناداً إلى مشورة مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود، أن معدلات النفوق الناجم عن الصيد المحددة في الفقرة 9 لم تعد ملائمة لتحقيق الأهداف المحددة في الفقرة 1، تُنقَح الهيئة هذه البارامترات بناءً على هذه المعطيات. وحينما تشير المشورة المقدمة من مجموعة العمل إلى عدم تحقيق الأهداف العامة أو المحددة في خطة الإدارة المتعددة السنوات، تُقرّر الهيئة اتخاذ تدابير إدارة إضافية/أو بديلة للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف.

26- في الحالات التي لا تكون مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود، لأي سبب من الأسباب (مثل عدم توفر بيانات ملائمة)، في موقع يُمكنها من تقديم مشورة دقيقة بشأن حالة سمك الترس ومستوى استغلاله، تُقرّر الهيئة اتخاذ تدابير الإدارة الأنسب لضمان استدامة مصايد الأسماك. وتستند هذه التدابير إلى مشورة مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود وفقاً للنهج الوقائي، وتأخذ في الاعتبار العناصر البيئية والاجتماعية-الاقتصادية على نحو يضمن استدامة مصايد الأسماك.

27- في عام 2018، تُقِيم مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود فعالية التدابير المتخذة بالفعل على المستوى الوطني وتُسدي مشورتها بشأن ما إذا كانت تلك التدابير قابلة للتطبيق على المنطقة الفرعية الجغرافية 29 برمتها.

28- لأغراض إسداء المشورة من أجل وضع خطة الإدارة المتعددة السنوات، تُنظّم مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود حلقات عمل ملائمة. ولهذا الغرض، تُعزّز مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود التعاون العلمي والأخذ بنهج منسق بين جميع البلدان المطلّة على البحر الأسود.

#### الجزء الرابع تدابير إدارة الأساطيل

29- تحدد السفن المرخص لها بصيد سمك الترس في المنطقة الفرعية الجغرافية 29 في ترخيص صيد خاص ساري المفعول متعلق بصيد سمك الترس تصدره الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، ويُحدّد الترخيص الشروط التقنية لصيد سمك الترس. وفي حال عدم وجود ذلك الترخيص، لا يجوز للسفينة أخذ المصيد أو الاحتفاظ به على متنها، أو نقله إلى سفينة أخرى، أو تفرّغه، أو تخزينه، أو بيعه.

30- تحتفظ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بسجل محدّث لترخيص الصيد المذكورة. وتُبلغ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أمانة الهيئة، في موعد لا



يتجاوز 31 يناير/كانون الثاني من كل عام، بقائمة السفن العاملة التي صدر لها ذلك الترخيص عن السنة الحالية أو السنوات المقبلة. وتشمل تلك القائمة، في ما يتعلق بكل سفينة، المعلومات المشار إليها في الملحق 1 من التوصية GFCM/39/2015/3.

31- تمثل السفن المرخصة للالتزامات المحددة في التوصية GFCM/37/2013/2، وتُقدّم إلى السلطات الوطنية تقريراً مفصلاً بأنشطة الصيد التي تقوم بها، بما يشمل، كحد أدنى من المتطلبات، أيام التشغيل، ومنطقة التشغيل، وإجمالي كمية مصيد سمك الترس. وتُقدّم هذه المعلومات إلى أمانة الهيئة كل ثلاثة أشهر على الأقل.

32- يجوز للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تحديد قيود مكانية/زمنية بالإضافة إلى القيود المحددة بالفعل، يجوز فيها حظر أنشطة الصيد أو تقييدها من أجل حماية مناطق تجمع صغار سمك الترس. وتُخطر الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، حسب الاقتضاء، أمانة الهيئة بقائمة تلك المناطق والقيود المفروضة في موعد أقصاه 1 يناير/كانون الثاني 2018.

33- بالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بالشباك الخيشومية القاعية المحددة في التوصيتين GFCM/37/2013/2 و GFCM/39/2015/3، تتعاون الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في مواءمة تشريعاتها في ما يتصل بأقصى طول وأقصى ارتفاع للشبكات الخيشومية من أجل تحقيق معايير موحدة اعتباراً من عام 2018.

### الجزء الخامس إدارة جهد الصيد

34- تُبلغ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أمانة الهيئة بقائمة جميع السفن المرخص لها بصيد سمك الترس، في موعد لا يتجاوز 31 يناير/كانون الثاني 2019.

35- تتضمن هذه القائمة معلومات عن كل سفينة على النحو المشار إليه في الملحق 1 من التوصية GFCM/39/2015/3.

36- لا يجوز لأي سفينة صيد غير مدرجة في القائمة المنصوص عليها في الفقرة 34 صيد سمك الترس أو الاحتفاظ به على متنها أو تفرّغه إذا كانت تلك السفينة مشاركة في رحلة صيد في المنطقة الفرعية الجغرافية 29.

37- تُخطر الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أمانة الهيئة فوراً بأي إضافة أو حذف و/أو أي تعديل في أساطيل صيد سمك الترس على النحو المحدد في الفقرة 29 في أي وقت يطرأ فيه ذلك التغيير.

38- تحتفظ أمانة الهيئة بقائمة سفن الصيد المرخص لها بصيد سمك الترس وتحديثها وتنشرها في الموقع الإلكتروني للهيئة بما يتفق مع سياساتها وإجراءاتها بشأن سرية البيانات.

39- لا يجوز للسفن المرخص لها بصيد أسماك الترس في المنطقة الفرعية الجغرافية 29، بغض النظر عن الطول الإجمالي للسفينة، أن تتجاوز 180 يوم صيد في السنة.

40- يكفل كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد وضع آليات ملائمة لتسجيل كل سفينة صيد في سجل أسطول وطني يُسجل المصيد وجهد الصيد لكل سفينة عن طريق سجل السفينة أو الاستشعار من بُعد، وكذلك رصد أنشطة سفن الصيد وعمليات تفريغ المصيد من خلال استقصاءات جمع عينات المصيد وعمليات الصيد وفقاً للقواعد التي يحددها كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد.

41- لا تُخل الأحكام الواردة أعلاه بالتوصية GFCM/33/2009/7 المتعلقة بالمعايير الدنيا لإنشاء نظام لرصد السفن في منطقة اختصاص الهيئة.

### الجزء السادس تدابير محدّدة للتصدي لأنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

42- تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة عدم صيد سمك الترس في مياه البحر الأسود إلا باستخدام الشباك الخيشومية القاعية. ويُحظر إجراء أنشطة صيد باستخدام معدات سلبية لا يمكن تحديدها وفقاً للجزء الثالث من التوصية GFCM/39/2015/3. وتحقيقاً لهذا الغرض، تُظهر معدات الصيد السلبية، بما يشمل عوامات العلامات والعوامات الوسيطة، بصورة دائمة حروف وأرقام التسجيل الخارجية على بدن سفينة الصيد التي تنتمي إليها تلك المعدات.

43- تضع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة آلية لضمان إعلان سفن الصيد في المنطقة الفرعية الجغرافية 29 عن جميع المصيد والمصيد العرضي من سمك الترس. ويُطبّق الالتزام بالإعلان عن المصيد بغض النظر عن حجم المصيد والمعدات المستخدمة.

44- يُحدّد كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد نقاط تفريغ المصيد التي يمكن فيها إجراء عمليات تفريغ سمك الترس في المنطقة الفرعية الجغرافية 29.

45- تحدد دولة الميناء التي تكون طرفاً متعاقداً أو طرفاً متعاوناً غير متعاقد، لكل ميناء معيّن، الأوقات والأماكن المسموح فيها بتفريغ المصيد والنقل من سفينة إلى أخرى. وتكفل دولة الميناء التي تكون طرفاً متعاقداً أو طرفاً متعاوناً غير متعاقد أن تكون التغطية التفتيشية كاملة أثناء جميع أوقات تفريغ المصيد والنقل إلى سفن أخرى وفي جميع أماكن تفريغ المصيد والنقل من سفينة إلى أخرى.

46- يُحظر تفريغ المصيد أو النقل من سفن الصيد أي كمية من سمك الترس تكون قد صيدت في المنطقة الفرعية الجغرافية 29 في أي مكان غير نقاط تفريغ المصيد التي تُعينها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة وفقاً للجزء الثالث من التوصية GFCM/39/2015/3.

47- تحيل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة إلى أمانة الهيئة، في موعد لا يتجاوز 30 نوفمبر/تشرين الثاني من كل عام، أي تغييرات تطرأ على قائمة نقاط تفريغ المصيد المعيّنة التي يمكن فيها إجراء عمليات تفريغ سمك الترس في المنطقة الفرعية الجغرافية 29.

48- تتعهد الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة بالتعاون في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، لا سيما من خلال تبادل المعلومات، وجمع المعلومات الاستخباراتية لمكافحة الأنشطة غير القانونية.

49- لا يُخل الجزء السادس بالتوصية GFCM/39/2015/3.

## الجزء السابع البرنامج الوطني للمراقبة والرصد والإشراف

50- تزوّد جميع السفن التي يزيد طولها الإجمالي (LOA) على 12 مترًا المرخص لها بصيد سمك الترّس بنظام رصد السفن أو أي نظام آخر لتحديد المواقع الجغرافية بما يسمح لسلطات المراقبة بتتبع أنشطتها.

51- بصرف النظر عن الأحكام المنصوص عليها في الفقرة 1 من التوصية GFCM/35/2011/1 بشأن وضع سجل خاص بالهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، يُدوّن كل مصيد سمك الترّس في السجل، بغض النظر عن الوزن الحي للمصيد.

52- يوضع في عام 2018 مشروع تجريبي، بناءً على طلب الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وبمساعدة من أمانة الهيئة والوكالة الأوروبية لمراقبة مصايد الأسماك، بغرض وضع برنامج طوعي للمراقبة والتفتيش لضمان الامتثال لتدابير الصون والإدارة المحددة في هذه التوصية.

53- يستند برنامج المراقبة والتفتيش المذكور إلى نتائج المشروع التجريبي ويُعتمد قبل نهاية عام 2019. ويتألف البرنامج من جملة أمور، بما فيها العناصر التالية:

- (أ) عمليات تفتيش في البحر؛
- (ب) إجراءات للتحقيق الفعال في الانتهاكات المزعومة لتدابير الصون والإدارة الواردة في هذه التوصية ولإبلاغ الهيئة بالإجراءات المتخذة، بما فيها إجراءات تبادل المعلومات؛
- (ج) أحكام بشأن الإجراءات الملائمة الواجب اتخاذها عندما تكشف عمليات التحقيق عن ارتكاب انتهاكات خطيرة، فضلاً عن المتابعة السريعة والشفافة لتلك الإجراءات من أجل الحفاظ على مبدأ مسؤولية دولة العلم في البرنامج المزمع إعداده.
- (د) عمليات تفتيش في الموانئ؛
- (هـ) مراقبة عمليات تفريغ المصيد والمصيد، بما يشمل المتابعة الإحصائية لأغراض الإدارة؛
- (و) برامج رصد محدّدة، بما فيها الصعود إلى ظهر السفينة وتفتيشها؛
- (ز) برامج للمراقبين.

54- وتُنشأ مجموعة عمل لوضع تدابير للمراقبة والرصد والإشراف، عملاً بهذه التوصية. وتُحدّد مهام مجموعة العمل المذكورة في ملحق هذه التوصية.

## الجزء الثامن أحكام ختامية

55- هذه التوصية تُلغي التوصية 6/2016/40 بشأن الرصد العلمي وإدارة ومراقبة مصايد سمك الترّس في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29).

## الملحق

### اختصاصات مجموعة العمل المعنية بالتدابير المتكاملة لمراقبة مصايد الأسماك القاعية التي تستهدف سمك الترس في البحر الأسود

إن مجموعة العمل المشار إليها في الفقرة 54:

- (1) تتلقى الدعم من أمانة الهيئة؛
- (2) تضع جدولاً زمنياً لإعداد عملها، وتعد اجتماعاً واحداً على الأقل خلال عام 2018، قبل الاجتماع المقبل للجنة الامتثال؛
- (3) تدعو المراقبين الذين يحضرون اجتماعات الهيئة، والمنظمة، والمنظمات الإقليمية الأخرى لمصايد الأسماك، إلى المشاركة في اجتماعاتها؛
- (4) ترفع استنتاجاتها وآرائها إلى لجنة الامتثال؛

تُغطي ولاية مجموعة العمل العناصر المبينة في الجزء السابع من هذه التوصية.

## المرفق 9

### التوصية GFCM/41/2017/5 بشأن وضع خطة إدارة تكيّفية إقليمية لاستغلال المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإذ تُذكّر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحيّة واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تضع في اعتبارها أن جميع التدابير المتخذة من الهيئة تستند إلى أفضل المشورة العلمية المتاحة، مع مراعاة العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

وإذ تضع في اعتبارها أن الهيئة تُطبّق نهجًا وقائيًا وفقًا لاتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الترحال، المؤرخة 4 أغسطس/آب 1995، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)؛

وإذ تضع في اعتبارها أن مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة تنص على أنه "ينبغي للدول أن تُطبّق على نطاق واسع نهجًا وقائيًا في صيانة الموارد المائية الحيّة وإدارتها واستغلالها، من أجل حمايتها والحفاظ على بيئتها المائية، مع مراعاة أفضل الدلائل العلمية المتوافرة. ويجب ألا يكون عدم وجود معلومات علمية كافية مبررًا لتأجيل أو عدم اتخاذ تدابير صيانة الأنواع المستهدفة والأنواع المتصلة بها أو المعتمدة عليها والأنواع غير المستهدفة، وصيانة بيئتها"؛

وإذ تُذكّر بأن المرجان الأحمر محدد في الملحق الثالث من البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط (بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي) لاتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة) وهو ما يحمل في طياته أن استغلاله في حاجة إلى تنظيم سليم على المستويين الوطني والدولي (بما يتفق مع المعايير العالية للصون المنصوص عليها في هذين الصكين)؛

وإذ تضع في اعتبارها الطابع الدولي لتجارة المرجان الأحمر مقابل الأهمية الاجتماعية-الاقتصادية لمصايد الأسماك المحلية التي تستغل المرجان الأحمر، والحاجة إلى ضمان استدامتها؛

وإذ تُذكر بالتوصية GFCM/35/2011/2 بشأن استغلال المرجان الأحمر في منطقة اختصاص الهيئة، لا سيما الفقرة 10 التي تشير إلى وضع خطة إدارة تكيّفية إقليمية؛

وإذ تُذكر بالتوصية GFCM/36/2012/1 بشأن اتخاذ تدابير إضافية لاستغلال المرجان الأحمر في منطقة اختصاص الهيئة، لا سيما الفقرة 5 التي تنص على أن تكون خطة الإدارة الإقليمية التكيّفية مستندة إلى خطط وطنية، حيثما وجدت؛

وإذ تُدَكِّر بالتوصية GFCM/40/2016/7 بشأن إيجاز استخدام المركبات التي تدار عن بُعد في إطار البرامج الوطنية للبحث العلمي في مجال المرجان الأحمر؛

وإذ تضع في الاعتبار أن الهيئة ستعتمد تدابير إدارة بالاستناد إلى نهج قائم على النظام الإيكولوجي إزاء مصايد الأسماك بهدف ضمان الحفاظ على الأرصد السمكية فوق مستوياتها بحيث تُنتج الغلة المستدامة القصوى؛

وإذ تلاحظ أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك اعترفت بأن من المرجح أن يكون مستوى مصيد المرجان الأحمر غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم مرتفعاً، وهو ما يُشكل تهديداً كبيراً لتجمعات المرجان الأحمر ولأنشطة الصيد القانوني المرخصة،

وإذ تلاحظ أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك سلطت الضوء على فائدة الخطوط التوجيهية بشأن إدارة تجمعات المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط التي أقرتها الهيئة في دورتها الثامنة والثلاثين (مقر منظمة الأغذية والزراعة، مايو/أيار 2014) والواردة في المرفق طاء بتقرير الدورة؛

وإذ تلاحظ أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك اعترفت، في دورتها التاسعة عشرة (سلوفينيا، مايو/أيار 2017) بالفجوات الكبيرة في البيانات المقدمة إلى الهيئة من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة (المتعلقة على سبيل المثال بالكميات الإجمالية المحصودة حسب السنة والمنطقة ونسبة المجموعات الصغيرة)؛

وإذ تلاحظ أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك ذكّرت في دورتها التاسعة عشرة بأهمية تعزيز جمع البيانات المتعلقة بعمليات الصيد وتفرغ المصيد والإبلاغ عنها لأهداف تشمل تحسين الضوابط على متن السفن و/أو في أماكن تفرغ المصيد، من أجل زيادة جودة البيانات وسلامة تدابير الرصد والإدارة؛

وإذ تلاحظ أن التعاون بين الباحثين والمهنيين بوسائل تشمل برنامج المراقبين على متن السفن، يمكن أن يُعزز ويبسّر مشاركة أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار بهدف تعزيز الإحساس بالملكية والامتثال للقواعد؛

وإذ تلاحظ أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك أقرت، في دورتها التاسعة عشرة، عناصر مذكرة مفاهيمية منقحة بشأن برنامج بحثي متعلق بالمرجان الأحمر، وأن الهيئة والأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تضطلع بدور هام في دعم تنفيذ هذا البرنامج البحثي الهادف إلى الارتقاء بالمعرفة العلمية المتعلقة بالتجمعات المستغلة حالياً، وإلى إجراء مقارنات مع التجمعات في البلدان التي تحظر حصاد المرجان الأحمر؛

وإذ تأخذ في الحسبان الخطوط التوجيهية بشأن إطار عام للإدارة وتقديم المعلومات العلمية لخطط الإدارة المتعددة السنوات من أجل مصايد الأسماك المستدامة في منطقة اختصاص الهيئة، التي اعتمدتها الهيئة في دورتها السادسة والثلاثين (المغرب، مايو/أيار 2012)؛

**تعتمد،** وفقاً للمواد 5(ب)، و8(ب) و13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

## الجزء الأول الفحوى والنطاق والتعاريف

### الفحوى والنطاق

- 1- تضع هذه التوصية خطة إدارة إقليمية تكتيكية (يُشار إليها في ما يلي: باسم "الخطة") من أجل الاستغلال المستدام لتجمعات المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط.
- 2- تستند الخطة إلى التوصيات GFCM/35/2011/2، GFCM/36/2012/1، و GFCM/40/2016/7، بشأن المرجان الأحمر.
- 3- تنطبق هذه التوصية على جميع أنشطة الصيد التجاري التي تستغل المرجان الأحمر في كامل منطقة اختصاص الهيئة ويستثنى منها البحر الأسود.

### التعاريف

- 4- لأغراض هذه التوصية تُطبّق التعاريف التالية:
  - (أ) "المرجان الأحمر" يُقصد به المجموعات المنتمية إلى النوع *Corallium rubrum*،
  - (ب) "ترخيص صيد" يعني تخويلاً، بخلاف تصريح الصيد تصدره الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بمباشرة أنشطة الصيد باستخدام معدات صيد محدّدة أثناء فترة زمنية محدّدة في منطقة معيّنة أو مصايد أسماك معيّنة وفق شروط محدّدة؛
  - (ج) "سفينة مرخصة" تعني سفينة صيد حائزة على إذن صيد محدّد؛
  - (د) "الوزن الحيّ" يعني وزن المجموعات المصيدة مباشرة بعد نهاية عمليات الصيد و/أو على الأقل قبل تفرغها في الميناء المعيّن في حالة رحلات الصيد اليومية. ويشير الوزن، حيثما أمكن، إلى المجموعات النظيفة الخالية من الأنواع المتوطنة أو الصخور العالقة.

## الجزء الثاني الأهداف المحددة

### الأهداف المحددة

- 5- تُساهم الخطة في الأهداف المذكورة في المادة 2 والمبادئ الواردة في المادة 5 من اتفاق إنشاء الهيئة.
- 6- تُساهم الخطة في تحسين المعرفة العلمية والتقنية والاجتماعية-الاقتصادية بمصايد الأسماك التي تستغل المرجان الأحمر.
- 7- تهدف الخطة بصفة خاصة إلى ما يلي:
  - (أ) تطبيق النهج الوقائي في إدارة مصايد الأسماك؛
  - (ب) التصدي للصيد المفرط أو منعه بغرض ضمان غلات طويلة الأجل والحفاظ في الوقت ذاته على حجم التجمعات في حدود المستويات المستدامة بيولوجياً؛



(ج) وضع تدابير لتعديل معدلات الاستغلال وطاقة الصيد للوصول إلى مستويات مستدامة.

### الجزء الثالث تدابير الصون

#### تحديدات المصيد

8- يجوز لكل طرف متعاقد أو طرف متعاون غير متعاقد أن ينشئ، في البحر الأبيض المتوسط، نظاماً فردياً لتحديد المصيد اليومي و/أو السنوي. وفي ضوء نتائج البرنامج البحثي المتوخى في الفقرة 28، يجوز للهيئة أن تُقرّر إنشاء نظام عام لتحديد المصيد.

9- وبانتظار مشورة اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، وفقاً للفقرة 25، تُبذل الجهود لتحقيق الأهداف المحددة المنصوص عليها في الفقرة 7 أعلاه والحفاظ في الوقت نفسه على طاقة أساطيل الصيد أو جهد الصيد عند المستويات المرخص بها والتي طبقت في السنوات الأخيرة لاستغلال المرجان الأحمر.

#### الإغلاق الاحترازي

10- عندما يصل مصيد المرجان الأحمر إلى المستوى الموجب للتدخل على النحو المحدد في الفقرة 11، تُغلق الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة مؤقتاً المنطقة المعنية أمام أي نشاط لصيد المرجان الأحمر.

11- يُطبق مستوى المصيد الموجب للتدخل عندما تتجاوز عينات المرجان الأحمر الصغيرة الحجم (أي المجموعات التي يقل قطر قاعدتها عن 7 مم) 25 في المائة من إجمالي المصيد المحصود من قطاع معيّن من قطاعات المرجان الأحمر في سنة معيّنة. وعندما لا تُحدّد قطاعات المرجان الأحمر على نحو سليم، يُطبق مستوى المصيد الموجب للتدخل والإغلاق المتوخى في الفقرة 10 على نطاق مستطيلات الشبكة الإحصائية للهيئة<sup>2</sup>.

12- استناداً إلى المعلومات الواردة، يكفل كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد اتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ الإغلاق. ويُحدّد قرار الإغلاق الاحترازي بوضوح المنطقة الجغرافية التي تشمل منطقة الصيد المتضررة، ومدة الإغلاق، والشروط التي تحكم مصايد الأسماك في تلك المنطقة أثناء الإغلاق.

13- تُبلغ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة التي تقرر فرض إغلاق احترازي على صيد المرجان الأحمر أمانة الهيئة بذلك دون إبطاء. وتكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة أن قبطان السفينة و/أو سلطات المراقبة الوطنية تُبلغ السلطة المختصة بذلك دون إبطاء.

#### حالات الإغلاق المكاني والزمني

14- بغض النظر عن حالات الإغلاق المكاني والزمني المحددة بالفعل على المستوى الوطني، تفرض الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة التي تُبأشر فعلياً حصاد المرجان

<sup>2</sup> <http://www.fao.org/gfcm/data/map-statistical-grid/en/>



الأحمر إغلاقاً إضافية من أجل حماية المرجان الأحمر بالاستناد إلى المشورة العلمية المتاحة وفي موعد لا يتجاوز 1 يناير/كانون الثاني 2019.

#### **الجزء الرابع** **تدابير إدارة الأساطيل**

15- يوضح ترخيص صيد ساري المفعول، تحدد فيه الشروط التقنية لمباشرة الصيد، صيادي الأسماك المرخصين وسفن الصيد المرخصة بجمع المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط. وفي حال عدم وجود ذلك الترخيص، لا يجوز لأي سفينة أن تقوم بصيد المرجان الأحمر أو بالاحتفاظ به على متنها أو بنقله إلى سفينة أخرى أو بتفريغه أو بتخزينه أو ببيعه.

16- وتحفظ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بسجل محدث لتراخيص الصيد. وتبلغ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أمانة الهيئة في موعد لا يتجاوز 30 أبريل/نيسان من السنة الحالية بقائمة السفن التي صدر لها ترخيص للسنة (السنوات) الحالية أو التالية. وتشمل هذه القائمة معلومات عن كل سفينة على النحو المشار إليه في ملحق هذه التوصية.

17- ولا يجوز لأي طرف متعاقد أو طرف متعاون غير متعاقد زيادة عدد تراخيص الصيد ما لم تُشر المشورة العلمية إلى وضع موات لتجمعات المرجان الأحمر.

18- ويُقدّم كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد تقريراً مفصلاً عن أنشطته الخاصة بالصيد إلى أمانة الهيئة بحلول 30 يونيو/حزيران من كل عام. ويشمل ذلك التقرير على الأقل معلومات عن إجمالي كمية الصيد ومناطق الاستغلال وكذلك، إن أمكن، عدد الغسطات ومتوسط كميات الصيد.

#### **الجزء الخامس** **المراقبة والإنفاذ**

##### **الموانئ المرخصة**

19- دون الإخلال بالفقرة 5 من التوصية GFCM/36/2012/1 بشأن استغلال المرجان الأحمر في منطقة اختصاص الهيئة، لا يجوز للصيادين المرخصين أو سفن الصيد المرخصة تفريغ مصيد المرجان الأحمر إلا في الموانئ المرخصة لدى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يُعين كل طرف متعاقد أو طرف متعاون غير متعاقد الموانئ التي يرخص فيها بتفريغ المرجان الأحمر ويُبلغ قائمة هذه الموانئ إلى أمانة الهيئة في موعد أقصاه 30 أبريل/نيسان من كل عام عندما يطرأ أي تغيير على الموانئ المعيّنة التي يكون قد تم الإبلاغ عنها بالفعل وفقاً للتوصية GFCM/36/2012/1.

20- وتُخطر سفن الصيد أو من يمثلها السلطات المختصة قبل ما يتراوح بين ساعتين وأربع ساعات من تفريغ المصيد في الميناء، بالمعلومات التالية:

(أ) الموعد التقديري للوصول؛

(ب) رقم التعريف الخارجي واسم سفينة الصيد؛

(ج) الكمية التقديرية بالوزن الحيّ وكذلك، إن أمكن، عدد المجموعات المحتفظ بها على متن السفينة؛

(د) معلومات عن المنطقة الجغرافية التي أجريت فيها عمليات الصيد.

### **تسجيل المصيد**

21- تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلزام الصيادين أو قباطنة السفن المرخص لها بجمع المرجان الأحمر بتسجيل المصيد بالوزن الحيّ، وكذلك، إن أمكن، عدد المجموعات بعد عمليات الصيد و/أو بعد تفريغ المصيد في الميناء، على أقصى تقدير، في حالة عمليات الصيد اليومية.

22- دونما إخلال بالفقرة 2 من التوصية GFCM/35/2011/1 بشأن إنشاء سجل للهيئة والمعدّلة للتوصية GFCM/34/2010/1، يكفل كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد تسجيل جميع المصيد اليومي من المرجان الأحمر في السجل بغض النظر عن الوزن الحيّ للمحصول.

### **مراقبة عمليات تفريغ المصيد**

23- يضع كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد برنامجًا بالاستناد إلى تحليل المخاطر، وذلك بصفة خاصة للتحقق من عمليات تفريغ المصيد وللتثبت من صحة السجلات.

### **النقل من سفينة إلى أخرى**

24- تُحظر عمليات نقل المرجان الأحمر من سفينة إلى أخرى في البحر.

## **الجزء السادس المعلومات العلمية**

25- تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي لديها أساطيل صيد تستهدف المرجان الأحمر وضع آلية على النحو الواجب لإجراء رصد علمي ملائم للمنتجات السمكية والمصيد بغرض تمكين اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك من توفير معلومات وصفية ومشورة في ما يتصل على الأقل بما يلي:

(أ) جهد الصيد المبذول (أي عدد غطسات الصيد في الأسبوع) ومستوى إجمالي كمية الصيد حسب الرصيد على المستوى المحلي والوطني وخارج حدود الولاية الوطنية؛

(ب) النقاط المرجعية للصون والإدارة بغرض تحسين خطة الإدارة الإقليمية بما يتفق مع هدف تحقيق الغلة القصوى المستدامة وتقليص احتمالات انهيار الأرصدة؛

(ج) التأثيرات البيولوجية والاجتماعية-الاقتصادية لسيناريوهات الإدارة البديلة، بما يشمل المدخلات/المخرجات و/أو التدابير التقنية على النحو الذي تقترحه الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة؛

(د) حالات الوقف المحتمل للصيد في أماكن وأوقات معينة من أجل الحفاظ على استدامة مصايد الأسماك.

26- وتوفر اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في عام 2019 مستويات المصيد الملائمة وفقاً للمعرفة العلمية المتاحة والأهداف المحددة في الجزء الثاني من هذه التوصية.

27- وتُقدّم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، بحلول موعد الدورة الثالثة والأربعين للهيئة في عام 2019، تقريراً عن الحالة المحدثة لتجمعات المرجان الأحمر في بلدان الحصاد الرئيسية، بما يشمل مشورة محدّثة بشأن تدابير الصون المحدّدة وفقاً للفقرتين 8 و14.

28- وتوفّر أمانة الهيئة، بدعم من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، الاختصاصات، بما يشمل التكاليف والخدمات والمتطلبات الأخرى لدعم تنفيذ برنامج بحثي بشأن المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط، من خلال دعوة لطرح العطاءات، على النحو المبين في المرفق 7 من تقرير الدورة التاسعة عشرة للجنة العلمية. ويبدأ تنفيذ البرنامج البحثي في عام 2018.

29- ويكون السماح باستخدام المركبات المشغلة عن بُعد حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020 مقصوراً على المراقبة للأغراض العلمية، وتُرخص الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة استخدام تلك المركبات فقط في سياق البرامج البحثية التي تقودها مؤسسات علمية. وتمنح تلك التراخيص بدون المساس بالتدابير الأكثر صرامة المتخذة من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.

30- ويُمنع منعاً باتاً استغلال المرجان الأحمر الذي يُحصد في إطار برامج بحثية استغلالاً تجارياً.

31- ويُقدّم كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد يعتزم استخدام مركبات تُدار عن بُعد عملاً بالمادة 29 المعلومات التالية إلى أمانة الهيئة في موعد لا يتجاوز 20 يوماً بعد بداية الحملة. وتنقل أمانة الهيئة بدورها تلك المعلومات، بدون إبطاء، إلى جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة:

(أ) قائمة السفن المرخص لها باستخدام مركبات تدار عن بُعد؛

(ب) مدة بعثة الحملة البحثية التي تنطوي على استخدام لمركبات تدار عن بُعد؛

(ج) تحديد المناطق التي ستستخدم فيها المركبات التي تدار عن بُعد للأغراض البحثية.

32- وتُقدّم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك سنوياً استخدام المركبات التي تدار عن بُعد وفقاً للفقرة 29 وتقرير الهيئة.

33- ويجوز للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة نشر مراقبين علميين وطنيين على متن السفن التي تجمع المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط. وفي هذه الحالة، تُشجّع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على رفع المعلومات التي تجمعها إلى أمانة الهيئة.

## الجزء السابع حكم ختامي

34- تُقدّم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك هذه الخطة وتستعرضها الهيئة، إذا اقتضت الضرورة ذلك، في دورتها الثالثة والأربعين في عام 2019.

35- وفي ضوء نتائج البرنامج البحثي المشار إليه في الفقرة 28، يجوز للهيئة اقتراح تدابير مراقبة ملائمة جديدة واعتمادها، بما يشمل تحديد المواقع الجغرافية لأنشطة الصيد ورصد الحجم المنصوص عليه لمجموعات المرجان الأحمر.

---

## الملحق

رهنًا بالأحكام المفصلة في برنامج الهيئة لجمع البيانات، تتضمن القائمة المشار إليها في الفقرة 17 المعلومات التالية عن كل سفينة:

- اسم السفينة
- رقم سجل السفينة (الرمز المحدد لها من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة)
- رقم التسجيل لدى الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الرمز الأبجدي الثلاثي المحدد للبلد وفق المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس لرموز البلدان ISO 3 + 9 أرقام، مثل xxx000000001)
- ميناء التسجيل (الاسم الكامل للميناء)
- الاسم السابق (إن وجد)
- العلم السابق (إن وجد)
- التفاصيل السابقة عن الحذف من السجلات الأخرى (إن وجدت)
- إشارة المخاطبة اللاسلكية الدولية (إن وجدت)
- نظام رصد السفن أو المعدات الأخرى لتحديد الموقع الجغرافي للسفينة (يُشار بكلمة نعم/لا)
- نوع السفينة، والطول الإجمالي (LOA)، والحمولة الإجمالية (GT)، وقدرة المحرك بالكيلو واط
- معدات السلامة والأمن لاستضافة المراقب (المراقبين) على متن السفينة (يُشار بكلمة نعم/لا)
- المدة الزمنية المرخص فيها بصيد المرجان الأحمر
- المنطقة (المناطق) المرخص فيها بصيد المرجان الأحمر: المنطقة الفرعية الجغرافية ومستطيل الشبكة الإحصائية للهيئة
- المشاركة في برامج بحثية تقودها مؤسسات علمية وطنية/دولية (يُشار بكلمة نعم/لا؛ تُقدّم بعض التفاصيل)

## المرفق 10

### التوصية GFCM/41/2017/6 بشأن تقديم بيانات عن أنشطة الصيد في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإذ تضع في الاعتبار أن الإدارة الرشيدة لمصايد الأسماك المستدامة تعتمد على الاستخدام العلمي للبيانات ذات الصلة بطاقة أساطيل الصيد، وأنشطة الصيد المنفذة، وحالة الموارد البيولوجية المستغلة، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مصايد الأسماك؛

وإذ تُذكر بالنهج الإقليمي الفرعي إزاء إدارة مصايد الأسماك على النحو الوارد في اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة)، بغرض معالجة الخصائص المميزة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على نحو أفضل؛

وإذ تلاحظ أهمية البيانات والمعلومات المتعددة التخصصات لرصد مصايد الأسماك والموارد السمكية وتقييمها، ولضمان استغلالها استغلالاً مستداماً؛

وإذ تُسَلِّم بالحاجة إلى وضع قاعدة بيانات خاصة بالهيئة بناءً على المعلومات المقدّمة من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وفق نسق موحد؛

وإذ تُسَلِّم كذلك بالإطار المرجعي لجمع البيانات كأداة لدعم تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل (2020-2017) من أجل استدامة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (الاستراتيجية المتوسطة الأجل) من خلال تحديد البيانات المتعلقة بمصايد الأسماك الضرورية وجمعها لتحسين صياغة مشورة علمية سليمة من جانب الأجهزة الفرعية التابعة للهيئة؛

وإذ تضع في اعتبارها أن لتقديم بيانات كاملة في الوقت المناسب وتحليل حالة مصايد الأسماك والموارد المستغلة أهمية كبيرة من أجل فعالية تدابير الإدارة التي تتخذها الهيئة ومصادقية تلك التدابير؛

وإذ تأخذ في الحسبان أهمية تصنيف مجموعات الأنواع ذات الأولوية كما حددتها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، وأهمية استخدام التصنيف الذي تعتمده الهيئة للأساطيل، بالنسبة لجمع البيانات الاقتصادية والبيولوجية ولا سيما استخدام قياس جهد الصيد الاسمي المعياري؛

وإذ تلاحظ أن البيانات ذات الصلة بأساطيل الصيد، والمرجان الأحمر، وأسماك الدولفين العادية، كما حددتها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في الإطار المرجعي لجمع البيانات، مطلوبة بالفعل في التوصيات القائمة GFCM/30/2006/2 بشأن تحديد موسم لغلّص مصايد أسماك الدولفين العادي باستخدام أجهزة تجميع الأسماك، و GFCM/33/2009/5 بشأن وضع سجل إقليمي للأساطيل، و GFCM/33/2009/6 بشأن وضع سجل للسفن التي يتجاوز طولها 15 متراً المرخص لها بالعمل في منطقة اختصاص الهيئة، والتي تُعدل التوصية GFCM/29/2005/2، و GFCM/36/2012/1 بشأن اتخاذ تدابير إضافية لاستغلال المرجان الأحمر في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكّر بالقرار الذي اتخذته الهيئة في دورتها الأربعين باعتماد التوصية GFCM/40/2016/2 بشأن التنفيذ التدريجي لعملية تقديم البيانات وفق الإطار المرجعي لجمع البيانات، لمدة سنة واحدة، وإعادة النظر في محتوياتها خلال دورتها الحادية والأربعين؛

**تعتمد،** وفقاً للمواد 5(ب)، و8(ب) و13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

1- تُقدّم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى أمانة الهيئة بيانات وطنية عن المصيد والمصيد العرضي لأنواع المهددة وجهد الصيد ومعلومات اجتماعية واقتصادية وبيولوجية (على النحو المحدد في الملحق 1) للمرة الأولى في عام 2018، ثم في كل سنة تقويمية. وتُقدّم هذه المعلومات وفق المعايير والإجراءات والبروتوكولات المناسبة لتقديم البيانات، وتتيحها أمانة الهيئة إلكترونياً على شبكة الإنترنت. وتُجمع البيانات وفق مواصفات تصنيف الهيئة للأساطيل (الملحق 2) وقياس جهد الصيد (الملحق 3).

2- وبالإضافة إلى البيانات المذكورة أعلاه، تُقدّم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى أمانة الهيئة، للمرة الأولى في عام 2018، ثم بعد ذلك في كل سنة تقويمية، المعلومات المطلوبة لتقييم حالة الأرصد التي توليها الهيئة الأولوية. وتقدم هذه المعلومات باستخدام نموذج تقدير الأرصد الذي تتيحه أمانة الهيئة إلكترونياً على شبكة الإنترنت ووفقاً لهيكل البيانات المحدد في الملحق 5.

3- وتُقدّم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة البيانات المشار إليها في الفقرتين 1 و2 وفقاً لمواصفات التقديم (الجدول الزمني لتقديم التقارير، والسنة المرجعية، والتواتر) المحددة في الملحق 4. ولضمان اتساق السلاسل الزمنية في قاعدة بيانات الهيئة المغذاة بالبيانات المقدمة عملاً بالتوصية GFCM/33/2009/3 بشأن تنفيذ المصفوفة الإحصائية لاستمارة الإبلاغ عن المهمة 1 الخاصة بالهيئة والتي تلغي القرار GFCM/31/2007/1 حتى السنة المرجعية 2015، تُغطي أيضاً أول دفعة من البيانات في عام 2018 السنتين السابقتين، أي 2016 و2017.

4- وتُقيّم جودة البيانات المقدمة وفقاً لهذه التوصية بانتظام من أجل ضمان صياغة مشورة علمية للهيئة.

5- ويجوز للأجهزة الفرعية المعنية التابعة للهيئة أن تسترعي انتباه الهيئة إلى الحاجة المحتملة إلى أي تنقيح للملاحق من 1 إلى 5 في هذه التوصية ضماناً لفعالية جمع البيانات وتحليلها.

6- وتُلغى التوصية الحالية توصية الهيئة GFCM/33/2009/3.

7- وتحل الإشارات إلى الإطار المرجعي لجمع البيانات حالما يبدأ سريان هذه التوصية محل جميع الإشارات إلى المصفوفة الإحصائية للمهمة 1 والتوصية GFCM/33/2009/3 الواردة في توصيات الهيئة وقراراتها السابقة.

## الملحق 1

### حقول بيانات الهيئة (مهام الإطار المرجعي لجمع البيانات)

متغيرات البيانات الواردة أدناه هي المتغيرات التي ينبغي تقديمها إلى أمانة الهيئة عملاً بالإرشادات المقدمة من الأجهزة الفرعية المعنية التابعة للهيئة من خلال دليل الإطار المرجعي لجمع البيانات، بما في ذلك تعاريف الحقول، وقائمة الأنواع (المجموعات 1 و 2 و 3 حسب الإقليم الفرعي التابع للهيئة)، ومعدات الصيد، والأنواع المهددة، والأرصدة المشتركة. وتماشياً مع سياسة الهيئة وإجراءاتها بشأن سرية البيانات، تُحدّد "حالة سرية البيانات" معايير مستوى الوصول إلى البيانات لأغراض نشرها: عام (P) وشبه خاص (S) وخاص (R).

حقول البيانات (المهام والمهام الفرعية للإطار المرجعي لجمع البيانات)		إلزامي (X)	حالة سرية البيانات
الأرقام العالمية لمصايد الأسماك الوطنية	عدد السفن	X	P
	مجموع عمليات تفريغ المصيد	X	P
	الطاقة الإجمالية (GT)	X	P
	قدرة المحرك الإجمالية (kW)	X	P
المصيد	مجموع عمليات تفريغ المصيد	X	P
	(حسب المنطقة الفرعية الجغرافية وفئة الأسطول)	X	P
	الأنواع	X	P
	مجموع عمليات تفريغ المصيد لكل نوع	X	P
	المصيد المرتجع الإجمالي لكل نوع (إن وجد)	X	S
	المصيد الإجمالي لكل نوع	X	P
المصيد العرضي من الأنواع المهددة (حسب المنطقة الفرعية الجغرافية وفئة الأسطول) <sup>3</sup>	التاريخ	X	P
	مصدر البيانات	X	S
	معدات الصيد (إن وجدت)	X	P
	مجموعة الأنواع المهددة <sup>3</sup>	X	P
	الفصيلة (إن وجدت)	X	P
	الأنواع (إن وجد)	X	P
	العدد الإجمالي للأسماك المصيدة	X	P
	الوزن الإجمالي للأسماك المصيدة (إن وجد)	X	P
	عدد الأسماك التي أطلقت حية (إن وجد)	X	S
	عدد الأسماك النافقة (إن وجد)	X	S
	عدد الأسماك التي أطلقت في حالة غير معروفة (إن وجد)	X	S
عمليات الصيد	أيام الصيد	X	S
	الطاقة	X	P
	النشاط	X	S

<sup>3</sup> إلزامي للأنواع المهددة التي حددتها الهيئة.



حالة سرية البيانات	إلزامي (×)	حقول البيانات (المهام والمهام الفرعية للإطار المرجعي لجمع البيانات)
--------------------	------------	--

S	X	الجهد الاسمي	معدات الصيد (حسب المنطقة الفرعية الجغرافية) المصيد لكل وحدة من جهد الصيد (حسب المنطقة الفرعية الجغرافية وفئة الأسطول) <sup>4</sup>
P	X	عدد السفن	
S	X	معدات الصيد	
S	X	أيام الصيد (حسب معدات الصيد)	
P	X	معدات الصيد	
P	X	الأنواع <sup>4</sup>	
S	X	الجهد الاسمي	
S	X	المصيد لكل وحدة من جهد الصيد	

P	X	الطاقة (الحمولة الإجمالية بالطن)	البيانات الاقتصادية والاجتماعية (حسب المنطقة الفرعية الجغرافية وفئة الأسطول)  تكاليف التشغيل (حسب المنطقة الفرعية الجغرافية وفئة الأسطول)  قيمة الأنواع (حسب المنطقة الفرعية الجغرافية وفئة الأسطول) <sup>5</sup>  الجوانب الاقتصادية الأخرى (حسب المنطقة الفرعية الجغرافية وفئة الأسطول)
P	X	الطاقة (قدرة المحرك)	
P	X	عدد السفن	
S	X	القيمة الإجمالية للمصيد المفرغ	
S	X	مجموع عدد الأيام في البحر	
P	X	عدد السفن	
R	X	تكلفة العاملين	
R	X	استهلاك الوقود (إن وجد)	
R	X	سعر الوقود (إن وجد)	
R	X	التكلفة الإجمالية للوقود (إن وجدت)	
R	X	تكاليف الإصلاح والصيانة	
R	X	التكاليف التجارية	
R	X	التكاليف المتغيرة الأخرى	
R	X	التكاليف الرأسمالية	
R	X	قيمة رأس المال المادي	
R	X	التكاليف الثابتة	
R	X	العمالة	
S	X	العملة	
P	X	عدد السفن	
P	X	الأنواع <sup>5</sup>	
P	X	الحجم الإجمالي للمصيد المفرغ	
S	X	القيمة الإجمالية للمصيد المفرغ	
S	X	الأسعار حسب الأنواع التجارية	
S	X	العملة	
R		إعانات التشغيل	الجوانب الاقتصادية الأخرى (حسب المنطقة الفرعية الجغرافية وفئة الأسطول)
R		الاستثمارات في رأس المال المادي	
R		الإيرادات الأخرى	
S		مكافئ الدوام الكامل	
S		عدد أفراد الطاقم الذين تقل أعمارهم عن 25 عامًا	
S		عدد أفراد الطاقم الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 40 عامًا	

<sup>4</sup> إلزامي للأنواع من الفئة 1 والفئة 2.

<sup>5</sup> إلزامي للأنواع من الفئة 1 والفئة 2.

حقوق البيانات		(المهام والمهام الفرعية للإطار المرجعي لجمع البيانات)		الزماني (x)	حالة سرية البيانات
		عدد أفراد الطاقم الذين تزيد أعمارهم عن 40 عامًا			S
		العملة			S
المعلومات البيولوجية	بيانات الطول (حسب المنطقة الفرعية الجغرافية) <sup>6</sup>	مصدر البيانات		X	S
		اسم الاستقصاء العلمي (إن وجد)		X	S
		فئة الأسطول (فقط إذا كانت البيانات تعتمد على مصائد الأسماك)		X	S
		الأنواع <sup>6</sup>		X	S
		الطول		X	S
		عدد الأسماك المشمولة بالعينة (حسب فئة الطول)		X	S
		وزن الأسماك المشمولة بالعينة (حسب فئة الطول)		X	S
		عدد الأسماك الموسَّع (حسب فئة الطول)		X	S
المعلومات البيولوجية	الطول عند بداية النضج (حسب المنطقة الفرعية الجغرافية) <sup>7</sup>	الأنواع <sup>7</sup>		X	P
		الجنس		X	S
		$L_{50}$		X	S
		المرجع (إن وجد)		X	S
	بيانات النضج (حسب المنطقة الفرعية الجغرافية) <sup>7</sup>	مصدر البيانات		X	S
		اسم الاستقصاء العلمي (إن وجد)		X	P
		فئة الأسطول (فقط إذا كانت البيانات تعتمد على مصائد الأسماك)		X	P
		الأنواع <sup>7</sup>		X	P
		الطول		X	S
		الجنس		X	S
		النضج <sup>8</sup>		X	S
		عدد الأسماك المشمولة بالعينة (حسب فئة الطول، والجنس، ومرحلة النضج)		X	S
		وزن الأسماك المشمولة بالعينة (حسب فئة الطول، والجنس، ومرحلة النضج)		X	S
		عدد الأسماك الموسَّع (حسب فئة الطول، والجنس ومرحلة النضج)		X	S
	الانتقليس الأوروبي	الموئل		X	P
		الموقع		X	P
		نوع المعدات		X	P
		حجم عيون شبكة الصيد (إن وجد)		X	S
		عدد الصيادين		X	S
		أيام الصيد		X	S
		متوسط عدد "وحدات المعدات" لكل يوم ولكل صياد (إن وجد)		X	S

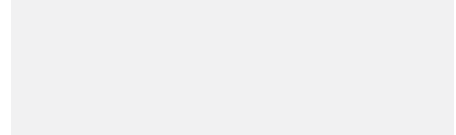
<sup>6</sup> إلزامي للأنواع من الفئات 1 و2 و3.

<sup>7</sup> إلزامي للأنواع من الفئة 1.

<sup>8</sup> حسب سُلّم مراحل النضج (دليل الإطار المرجعي لجمع البيانات).

حالة سرية البيانات	إلزامي (×)	حقول البيانات (المهام والمهام الفرعية للإطار المرجعي لجمع البيانات)
--------------------	------------	--

P	X	إجمالي كمية الصيد من الأنقليس الفضي (إن وجد)		
P	X	إجمالي كمية الصيد من الأنقليس الأصفر (إن وجد)		
P	X	إجمالي كمية الصيد من الأنقليس الزجاجي (إن وجد)		



## الملحق 2

### نظام الهيئة لتقسيم أساطيل الصيد (مجموعات السفن وفئات الطول)

فئات الطول				مجموعات السفن		
أقل 6م	12-6 م	24-12 م	أكثر 24 م			
P-01	P-02	P-03	P-04	P	السفن المتعددة الأغراض	السفن الصغيرة غير المجهزة بمحرّك التي تستخدم معدات سلبية
P-13						السفن الصغيرة المجهزة بمحرك التي تستخدم معدات سلبية
P-05	P-06	P-07	P-08			السفن المتعددة الأغراض
P-09	P-10	P-11	P-12			
P-14				S	سفن الشباك القابضة	سفن الشباك القابضة
S-01	S-02	S-03	S-04			
S-09						سفن شباك صيد التونة
S-05	S-06	S-07	S-08			
S-10				D	سفن الشباك الجرافة	سفن الشباك الجرافة
D-01	D-02	D-03	D-04			
D-05						
T-01	T-02	T-03	T-04	T	سفن شباك الجر	سفن شباك الجر ذات الدعامات
T-05	T-06	T-07	T-08			سفن الصيد السطحي المزودة بشباك جر
	T-13					
T-09	T-10	T-11	T-12			
L-01	L-02	L-03	L-04	L	سفن الخيوط الصنارية الطويلة	سفن الخيوط الصنارية الطويلة
	L-05					

#### ملاحظة:

- تصنف سفينة في مجموعة ما بالاستناد إلى النوع الغالب فيها من معدات الصيد المستخدمة، وذلك من حيث النسبة المئوية للوقت: أكثر من 50 في المائة من الوقت في البحر باستخدام نفس معدات الصيد خلال العام.
- "السفن المتعددة الأغراض" تُعرّف بأنها السفن التي تستخدم أكثر من نوع من المعدات وتجمع بين المعدات السلبية والمعدات النشطة، دون أن يتعدى أي منها أكثر من 50 في المائة من الوقت في البحر خلال السنة.
- تعتبر السفينة "نشطة" عندما تُنفذ عملية صيد واحدة على الأقل خلال السنة المرجعية في منطقة اختصاص الهيئة.
- تتضمن الخانات الصفراء رموز فئات الأساطيل التي ينبغي إدراجها في البيانات المقدّمة إلى الهيئة. ويمكن، عند الضرورة، استخدام فئات الأساطيل المحددة في الخانات البرتقالية:

P-13 (P-01 + P-02), P-14 (P-11 + P-12), S-09 (S-03 + S-04), S-10 (S-07 + S-08),  
D-05 (D-02 + D-03), T-13 (T-06 + T-07 + T-08) and L-05 (L-02 + L-03 + L-04).  
وينبغي إبلاغ الأجهزة الفرعية المعنية التابعة للهيئة بأي اقتراح مختلف لتجميع فئات  
الأساطيل، مع ذكر الأساس المنطقي والمراجع ذات الصلة (مثل الدراسات العلمية القائمة)،  
التي ينبغي أن تؤكد بدورها تشابه/تجانس الخانات المُجمّعة.

### الملحق 3

#### جدول قياس جهد الصيد

##### قياس جهد الصيد حسب فئة الأسطول

قياسات الجهد			فئات الأساطيل	
الجهد الاسمي	وحدة نشاط الصيد	وحدة طاقة الصيد	فئات الطول (طول السفينة الكلي)	مجموعات السفن
الطول الصافي <sup>x</sup> أيام الصيد	أيام الصيد	الطول الصافي <sup>1</sup>	كل الفئات	P السفن الصغيرة غير المجهزة بمحرك وتستخدم معدات سلبية السفن الصغيرة المجهزة بمحرك وتستخدم معدات سلبية السفن المتعددة الأغراض
عدد الشراك/السلال <sup>x</sup> أيام الصيد	أيام الصيد	عدد الشراك/السلال <sup>1</sup>		
عدد الخيوط <sup>x</sup> أيام الصيد	أيام الصيد	عدد الخيوط <sup>1</sup>		
الحمولة الكلية <sup>x</sup> عدد مجموعات الصيد	عدد مجموعات الصيد <sup>(2)</sup>	الحمولة الكلية	كل الفئات	S سفن الشباك القابضة سفن شباك صيد التونة
الحمولة الكلية <sup>x</sup> أيام الصيد	أيام الصيد	الحمولة الكلية	كل الفئات	D سفن الشباك الجرافة
الحمولة الكلية <sup>x</sup> أيام الصيد	أيام الصيد	الحمولة الكلية	كل الفئات	T سفن شباك الجر ذات الدعامات سفن الصيد السطحي سفن شباك الجر
عدد الشصوص <sup>x</sup> أيام الصيد	أيام الصيد	عدد الشصوص <sup>1</sup>	كل الفئات	L سفن الخيوط الصنارية الطويلة

<sup>1</sup> في حال عدم توفر هذه المعلومات، يمكن استخدام "الحمولة الكلية" كوحدة لطاقة الصيد بموافقة الجهاز الفرعي المعني التابع للهيئة تبعاً لكل حالة على حدة.

<sup>2</sup> في حال عدم توفر هذه المعلومات، يمكن استخدام "أيام الصيد" كوحدة للنشاط بموافقة الجهاز الفرعي المعني التابع للهيئة تبعاً لكل حالة على حدة.

## قياس الجهد حسب معدات الصيد

الجهد الاسمي	وحدة النشاط	وحدة طاقة الصيد	رمز المعدات	معدات الصيد	
الحمولة الكلية <sup>x</sup> عدد مجموعات الصيد	عدد مجموعات الصيد <sup>1</sup>	الحمولة الكلية	PS	مزودة بخيوط صنارية قابضة (شباك قابضة)	شباك دوارة
			PS1	شباك قابضة يشغلها مركب واحد	
			PS2	شباك قابضة يشغلها مركبان	
			LA	بدون خيوط صنارية قابضة (لامبارا)	
الطول الصافي <sup>x</sup> أيام الصيد	أيام الصيد	الطول الصافي <sup>2</sup>	SB	شباك قابضة مستخدمة على الشاطئ	شباك قابضة
			SV	شباك قابضة مستخدمة على مركب أو سفينة	
			SDN	شباك قابضة دائمة	
			SSC	شباك قابضة اسكوتلندية	
			SPR	شباك قابضة مزدوجة	
			SX	شباك قابضة (غير محددة)	
الحمولة الكلية <sup>x</sup> أيام الصيد	أيام الصيد	الحمولة الكلية	TB	شباك جر قاعية	شباك الجر
			TBB	شباك جر قاعية مزودة بدعامات	
			OTB	شباك جر قاعية مزودة بطبالي	
			PTB	شباك جر قاعية مزدوجة	
			TBN	شباك جر قاعية لصيد الجراد البحري	
			TBS	شباك جر قاعية لصيد الإربيان	
			TM	شباك جر في للمياه المتوسطة العمق	
			OTM	شباك جر مزودة بطبالي	
			PTM	شباك جر مزدوجة للمياه المتوسطة العمق	
			TMS	شباك جر لصيد الإربيان في المياه المتوسطة العمق	
			OTT	شباك جر مزدوجة مزودة بطبالي	
			OT	شباك جر مزودة بطبالي (غير محددة)	
			PT	شباك جر مزدوجة (غير محددة)	
			TX	شباك جر أخرى (غير محددة)	
الحمولة الكلية <sup>x</sup> أيام الصيد	أيام الصيد	الحمولة الكلية	DRB	شباك جرافة محمولة على مركب	شباك جرافة
			HMD	شباك جرافة تعمل ميكانيكياً	
			DRH	شباك جرافة يدوية	
الطول الصافي <sup>x</sup> أيام الصيد	أيام الصيد	الطول الصافي <sup>2</sup>	GNS	شباك خيشومية (راسية)	شباك خيشومية وشباك متشابكة
			GND	شباك عائمة	
			GNC	شباك خيشومية مطوقة	
			GNF	شباك خيشومية مثبتة (على زانة)	
			GTR	شباك ثلاثية	
			GTN	شباك تجمع بين الخيشومية والثلاثية	
			GEN	شباك خيشومية ومتشابكة (غير محددة)	
			GN	شباك خيشومية (غير محددة)	
عدد الفخاخ/السلال <sup>x</sup> أيام الصيد	أيام الصيد	عدد الشراك/السلال <sup>2</sup>	FPN	شباك شراكية ثابتة مكشوفة	شراك
			FPO	سلال الصيد	
			FYK	شباك كيسية	
			FSN	شباك مخروطية	
			FWR	حواجز، أسوار، سدود، وغير ذلك	
			FAR	مصايد جوية	
			FIX	مصايد (غير محددة)	

<sup>1</sup> في حال عدم توفر هذه المعلومات، يمكن استخدام "أيام الصيد" كوحدة للنشاط بعد موافقة الجهاز الفرعي المعني التابع للهيئة تبعاً لكل حالة على حدة.

<sup>2</sup> في حال عدم توفر هذه المعلومات، يمكن استخدام "الحمولة الكلية" كوحدة لطاقة الصيد بموافقة الجهاز الفرعي المعني التابع للهيئة، تبعاً لكل حالة على حدة.

الجهد الاسمي	وحدة النشاط	وحدة طاقة الصيد	رمز المعدات	معدات الصيد	
عدد الصنانير <sup>x</sup> أيام الصيد	أيام الصيد	عدد الخيوط <sup>2</sup>	LHP	صنانير يدوية و صنانير بقصبة (مشغلة يدويًا)	الشصوص والخيوط
			LHM	صنانير يدوية و صنانير بقصبة (مشغلة آليًا)	
			LTL	صنانير جر	
عدد الشصوص <sup>x</sup> أيام الصيد	أيام الصيد	عدد الشصوص <sup>2</sup>	LLS	خيوط صناعية طويلة مثبتة	
			LLD	خيوط صناعية طويلة عائمة	
			LL	خيوط صناعية طويلة (غير محدّدة)	
			LX	شصوص و خيوط (غير محدّدة)	



#### الملحق 4

#### الجدول الزمني لتقديم البيانات

تُقدّم عن كل سنة تقويمية (n) البيانات المطلوبة، على النحو المحدد في الملحق 2، والمتعلقة بالسنة التي تسبق سنة التقديم (n-1)، إلى أمانة الهيئة وفقاً للجدول الزمني التالي:

- مايو/أيار
  - الأرقام المتعلقة بمصايد الأسماك الوطنية في العالم
  - الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية- قيمة الأنواع<sup>1</sup>
  - الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية- الجوانب الاقتصادية الأخرى<sup>1</sup>
  - الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية- تكاليف التشغيل<sup>1</sup>
- يونيو/حزيران
  - المصيد- بيانات تفريغ المصيد
  - المصيد- بيانات المصيد حسب النوع
  - الجهد- فئة الأسطول
  - الجهد- معدات الصيد
  - الجهد- المصيد لكل وحدة من جهد الصيد
- يوليو/تموز
  - المصيد العرضي للأنواع المهددة
  - المعلومات البيولوجية- بيانات الطول
  - المعلومات البيولوجية- الحجم عند بدء النضج
  - المعلومات البيولوجية- بيانات النضج
- سبتمبر/أيلول
  - المعلومات البيولوجية- نموذج تقدير الأرصة<sup>2</sup>
  - المعلومات البيولوجية- الأنقليس الأوروبي
- نوفمبر/تشرين الثاني
  - الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية- البيانات الاقتصادية والاجتماعية

<sup>1</sup> ينبغي أن تشير البيانات إلى السنة المرجعية n-2 وأن تُقدّم مرة كل سنتين في البلدان التي لا تُجري دراسات استقصائية اقتصادية سنوية. ويُطلب من البلدان التي تجمع هذه البيانات كل عام أن تقدمها سنوياً (مع إبقاء السنة n-2 كسنة مرجعية).  
<sup>2</sup> يرتبط تاريخ تقديم البيانات بالجدول الزمني التي تتبعها مجموعات العمل التابعة للهيئة والمعنية بتقدير الأرصة، وقد تختلف بالتالي بين عام إلى آخر.

## الملحق 5

### نماذج تقدير الأرصدة

توفّر الأجهزة الفرعية المعنية التابعة للهيئة نماذج تقدير الأرصدة التي ينبغي استخدامها لتقديم المعلومات المطلوبة لتقييم حالة الأرصدة التي تعتبرها الهيئة أرصدة ذات أولوية وفق الهيكل التالي:

- بيانات التعريف الأساسية؛
- وتعريف الأرصدة والمعلومات البيولوجية (وحدة الرصيد، الحجم والنضج)؛
- ومعلومات عن مصايد الأسماك (وصف الأسطول، والاتجاهات السابقة، وتدابير الإدارة، والنقاط المرجعية)؛
- والمعلومات غير المعتمدة على مصايد الأسماك (الاسم، ووصف مقتضب للأسلوب المعتمد، والافتراضات المستخدمة، والتوزيع المكاني للموارد، والاتجاهات السابقة)؛
- والمعلومات الإيكولوجية (الأصناف المحمية التي قد تتأثر بمصايد الأسماك، والمؤشرات البيئية)؛
- وتقييم الأرصدة (اسم النموذج، وافتراضات النموذج، والكتابات، وبيانات المدخلات وبارامتراتهما، وبيانات التعديل، والنتائج، وتحليل المتانة، والتحليل الارتجاعي، والمقارنة بين النماذج، وتحليل الحساسية، وجودة التقييم)؛
- وتوقعات الأرصدة (على الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة)؛
- ومسودة المشورة العلمية.

وتتولى الأجهزة الفرعية المعنية التابعة للهيئة مراجعة نماذج تقدير الأرصدة بانتظام وتنشر أمانة الهيئة أحدث نسخة منها على شبكة الإنترنت.

## المرفق 11

### التوصية GFCM/41/2017/7

#### بشأن خطة عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إن يساورها قلق بالغ إزاء استمرار الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في تقويض الإدارة الوطنية والإقليمية للأرصدة السمكية والنظم الإيكولوجية البحرية وسبل معيشة الصيادين الشرعيين، وإزاء تقليل تلك الأنشطة من فعالية تدابير الهيئة بشأن الصون والإدارة؛

وإن تحيط علمًا بأن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) وضعت خطة عمل دولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، تسلم فيها بأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يفضي إلى ضياع فرص اجتماعية واقتصادية على الأجلين القصير والطويل وتترتب عنه آثار سلبية على الأمن الغذائي؛

وإن تحيط علمًا كذلك بأن الهدف 14 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يسلم بالحاجة إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من أجل ضمان الازدهار والأمن الغذائي والاستدامة للجميع؛

وإن تُقر بأن على الدول، بموجب القانون الدولي، واجب التعاون من خلال المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك من أجل تعزيز ممارسات الصيد الرشيد؛

وإن تُقر كذلك بمبادئ ممارسات الصيد الرشيد ومعاييرها الدولية المتجسدة في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة، وخطط العمل الدولية للمنظمة، والخطط التوجيهية الطوعية الصادرة عن المنظمة بشأن أداء دولة العلم، والخطط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد الصادرة عن المنظمة، والخطط التوجيهية الطوعية وضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر؛

وإن تُرجَّب بإعلان المنظمة عن يوم دولي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يحتفى به سنوياً في 5 يونيو/حزيران لإذكاء الوعي بالتهديدات المصاحبة للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وللوصول إلى الجمهور من خلال حملات ومبادرات على الصعيد الإقليمي؛

وإن تُدْكر بأن إعلان مالطة الوزاري لعام 2017 وإعلان بوخارست يُعبران كلاهما عن التزام الهيئة الراسخ بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، على التوالي؛

وإن تضع في اعتبارها أن خطة العمل الإقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تشكل همزة وصل هامة بين تنفيذ خطة العمل الإقليمية لمنع الصيد غير القانوني ودون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه وخطط العمل الوطنية وما يقابلها من تدابير وطنية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم التي تُشجّع جميع الدول ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية على وضعها؛

وإذ تضع في اعتبارها كذلك أن خطة العمل الإقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ينبغي النظر إليها باعتبارها أداة متطورة على صعيد السياسات يمكن في الوقت المناسب زيادة تطويرها كي تشمل صلات مع تدابير من قبيل الإدارة المشتركة للمناطق البحرية المحمية، وهو ما يمكن أن يساهم أيضاً في ردع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛

وإذ تلاحظ أن الهيئة اعتمدت القرار GFCM/40/2016/2 بشأن استراتيجية متوسطة الأجل (2017-2020) من أجل تحقيق استدامة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، تشمل هدفاً محدداً بشأن كبح الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال خطة عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني؛

تعتمد، وفقاً للمواد 5(ب)، و8(ب) و13 من اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة)، التوصية التالية:

## الجزء الأول أحكام عامة

### استخدام المصطلحات

- 1- لأغراض هذه الخطة، تُعرّف المصطلحات وفقاً لتعاريفها الواردة بالفعل في الاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة وفي التوصيات القائمة الصادرة عن الهيئة.
- 2- يُشار في ما يلي إلى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة باسم "الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة".

### الهدف

- 3- الهدف من هذه الخطة هو منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود عن طريق تزويد الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة بتدابير شاملة وفعالة وشفافة لاتخاذ إجراءات تُساهم من خلالها في ضمان صون الموارد البحرية الحية والنظم الإيكولوجية البحرية على الأجل الطويل واستخدامها على نحو مستدام في الإقليم وفقاً للمادة 2 من اتفاق إنشاء الهيئة.

### التطبيق والنطاق

- 4- النطاق الجغرافي للخطة هو النطاق الجغرافي لمنطقة اختصاص الهيئة التي تشمل جميع المياه البحرية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وفقاً للمادة 3 من اتفاق إنشاء الهيئة.
- 5- وتُطبق هذه الخطة بإنصاف، وفي الوقت المناسب، وعلى نحو شفاف وغير تمييزي بما يتفق مع القانون الدولي.

## الجزء الثاني مسؤوليات جميع الدول

### تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة

6- تتفق هذه الخطة مع الصكوك الدولية القائمة بشأن مصايد الأسماك ذات الصلة بالإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية والقضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتنفذ الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة، قدر المستطاع، هذه الصكوك تنفيذًا كاملاً وفعالاً وتطبق المعايير ذات الصلة التي ينص عليها القانون الدولي من أجل منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

7- وتتفق هذه الخطة مع توصيات الهيئة وقراراتها ومقرراتها القائمة ذات الصلة بشأن الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وتنفذ الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة هذه الصكوك تنفيذًا كاملاً وفعالاً، لا سيما الصكوك المتصلة بالقضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

(أ) التوصية GFCM/40/2016/1 بشأن مخطط إقليمي للتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة؛

(ب) القرار GFCM/40/2016/2 بشأن استراتيجية متوسطة الأجل (2017-2020) من أجل استدامة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، مع التركيز بصفة خاصة على الهدف 3 الذي يتناول كبح الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتنسيق التدابير القائمة لتحسين الرصد والمراقبة والإشراف، وتعزيز إجراءات التفقيش ضمن إطار المراقبة من جانب دول الميناء، وتعزيز وحدات الرصد والمراقبة والإشراف النموذجية على المستوى الإقليمي من خلال وسائل تشمل نظاماً إقليمياً لرصد السفن ونظاماً للمراقبة؛

(ج) التوصية GFCM/39/2015/3 بشأن وضع مجموعة من التدابير لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه في مصايد سمك الترس في البحر الأسود؛

(د) القرار GFCM/38/2014/1 بشأن الخطوط التوجيهية لنظام رصد السفن ونظم المراقبة ذات الصلة في منطقة اختصاص الهيئة؛

(هـ) التوصية GFCM/35/2011/1 بشأن وضع سجل خاص بالهيئة، المعدلة للتوصية GFCM/34/2010/1؛

(و) التوصية GFCM/33/2009/5 بشأن إنشاء سجل إقليمي للأساطيل خاص بالهيئة؛

(ز) التوصية GFCM/33/2009/6 بشأن إنشاء سجل للسفن التي يتجاوز طولها 15 متراً المرخص لها بالعمل في منطقة اختصاص الهيئة، المعدلة للتوصية GFCM/29/2005/2؛

(ح) التوصية GFCM/33/2009/7 بشأن المعايير الدنيا لإنشاء نظام لرصد السفن في منطقة اختصاص الهيئة؛

(ط) التوصية GFCM/33/2009/8 بشأن وضع قائمة بالسفن التي يُفترض أنها مارست أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة، والتي تلغي التوصية GFCM/30/2006/4؛

(ي) خارطتا الطريق اللتان اعتمدتهما الهيئة لأغراض مكافحة الصيد غير القانوني في البحر الأسود (الدورة السابعة والثلاثون للهيئة [كرواتيا، مايو/أيار]) وفي البحر الأبيض المتوسط (الدورة الثامنة والثلاثون للهيئة [مقر منظمة الأغذية والزراعة، مايو/أيار 2014]).

### **التشريع الوطني للأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة**

8- تتخذ الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة التدابير الكفيلة بأن تتخذ في نظمها القانونية الوطنية تدابير للتصدي بفعالية لجميع الجوانب المتصلة بمكافحة الصيد غير القانوني، بما

في ذلك استخدام الأدلة المتاحة ضد السفن الضالعة في أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

#### **مراقبة الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة لرعاياها**

9- تتخذ الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة التدابير الكفيلة بمنع رعاياها الخاضعين لولايتها من دعم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أو المشاركة فيه.

10- تتعاون الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة كل منها مع الآخر ومع أمانة الهيئة لتحديد وتثبيط الرعايا المشغلين و/أو المالكين المستفيدين من السفن المتورطة في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

11- تتخذ الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة تدابير لتحديد وتثبيط رعاياها من رفع علم دولة لا تقي بمسؤوليات دولة العلم على سفن الصيد الخاضعة لولايتها.

12- تتجنب الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة منح أي دعم قانوني أو مالي أو إداري، بما يشمل الإعانات، للأشخاص الطبيعيين والقانونيين المتورطين في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

#### **السفن التي لا جنسية لها**

13- تتخذ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة ما يتفق مع القانون الدولي من تدابير متعلقة بالسفن التي لا جنسية لها المتورطة في أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وفقاً للمادة 20 من خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

#### **تدابير الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة لفرض جزاءات على السفن المتورطة في أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم**

14- تكفل الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة فرض جزاءات على السفن المتورطة في أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وكذلك على الرعايا الخاضعين لولاياتها بما يكفي من الشدة لضمان فعالية منع الصيد غير القانوني وردعه والقضاء عليه ولحرمان مرتكبيه من الفوائد المتحققة من ذلك الصيد. ويمكن أن يشمل ذلك اعتماد نظام جزاءات مدني قائم على نظام عقوبات إدارية، وفقاً للمادة 21 من خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

15- وتكفل الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة الاتساق والشفافية في تطبيق الجزاءات، لا سيما الجزاءات المفروضة على الانتهاكات الجسيمة التالية:

- (أ) الصيد بدون تصريح أو إذن أو ترخيص سار صادر عن دولة العلم؛
- (ب) وعدم الاحتفاظ بسجلات دقيقة للمصيد والبيانات المتعلقة بالمصيد حسب ما تقتضيه توصيات الهيئة، أو تقديم بيانات غير صحيحة عن المصيد بما يتنافى مع متطلبات الهيئة بشأن الإبلاغ عن المصيد؛

- (ج) والصيد في منطقة يُحظر فيها الصيد والصيد أثناء موسم يُحظر فيه الصيد؛
- (د) وصيد أرصدة خاضعة لخطط الإدارة المتعددة السنوات المعتمدة من الهيئة على نحو يقوّض تنفيذها؛
- (هـ) واستخدام معدات صيد محظورة أو تزييف أو إخفاء علامات سفينة صيد وكذلك هويتها أو تسجيلها؛
- (و) وإخفاء الأدلة المتصلة بأنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أو العبث بها أو التخلص منها؛
- (ز) وارتكاب انتهاكات متعددة تُشكّل معاً تجاهلاً خطيراً لتوصيات الهيئة أو ارتكاب انتهاكات أخرى حسب ما تنص عليه الإجراءات والمتطلبات المحددة من الهيئة.

#### تدابير الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة بشأن الرصد والمراقبة والإشراف

16- تتعهد الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة بتنفيذ عمليات شاملة وفعالة لرصد الصيد ومراقبته والإشراف عليه من بدايته مروراً بتفريغ المصيد وصولاً إلى وجهته النهائية وفقاً للمادة 24 من خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، وذلك بوسائل تشمل ما يلي:

- (أ) وضع مخططات للوصول إلى المياه والموارد وتنفيذها، بما في ذلك مخططات لترخيص السفن؛
- (ب) والاحتفاظ بسجلات لجميع السفن المرخص لها بمباشرة الصيد في المياه التي تخضع لولاياتها، بما في ذلك أصحاب السفن ومشغلوها؛
- (ج) وتنفيذ نظام لرصد السفن، وفقاً للمعايير الإقليمية المعتمدة من الهيئة، بما في ذلك اشتراط وجود نظام لرصد السفن على متن السفينة الخاضعة لولايتها؛
- (د) وتنفيذ برامج للمراقبة، في حالة توصيات الهيئة و/أو التدابير المتخذة من الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة، مع اشتراط وجود مراقبين على متن السفن الخاضعة لولايتها؛
- (هـ) وتزويد جميع الأشخاص المشاركين في عمليات الرصد والمراقبة والإشراف بالتدريب والتثقيف؛
- (و) وتخطيط عمليات الرصد والمراقبة والإشراف وتمويلها والاضطلاع بها؛
- (ز) وتعزيز فهم مسائل الرصد والمراقبة والإشراف في النظم القضائية الوطنية؛
- (ح) وإنشاء نُظم للحصول على بيانات الرصد والمراقبة والإشراف وتخزينها ونشرها والحفاظ على تلك النظم؛
- (ط) وضمان التنفيذ الفعال لنظم الصعود إلى ظهر السفن والتفتيش بالاقتران مع جملة أمور تشمل الجزء السابع من هذه الخطة الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

### الجزء الثالث مسؤوليات دولة العلم



## ولاية دولة العلم

17- تُفسّر هذه الخطة وتُطبّق وفقًا للقانون الدولي المتعلق بولاية دولة العلم. ويكفل كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد، بصفته دولة علم، قدر المستطاع، دمج القوانين الدولية التي تصف مسؤوليات دولة العلم في قوانينه الوطنية ولوائحه وتصاريفه وممارساته.

18- تكفل دولة العلم التي تكون طرفًا متعاقدًا أو طرفًا متعاونًا غير متعاقد أن السفن المخوّلة حق رفع أعلامها لا تقوّض فعالية تدابير الحفظ والإدارة الإقليمية المعتمدة من الهيئة، بما في ذلك من خلال دعم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم و/أو المشاركة فيه.

19- وتكفل دولة العلم التي تكون طرفًا متعاقدًا أو طرفًا متعاونًا غير متعاقد أن كل السفن المخوّلة حق رفع علمها وتمارس الصيد في المياه خارج ولايتها تحمل رخصة سارية لهذا الغرض. وتحصل دول العلم التي تكون أطرافًا متعاقدًا أو أطرافًا متعاونًا غير متعاقد وتمارس الصيد في مياه طرف متعاقد أو متعاون غير متعاقد آخر الحصول على إذن، على النحو الواجب وبصورة وقائية، من الدولة الساحلية التي تكون طرفًا متعاقدًا أو طرفًا متعاونًا غير متعاقد، وتحترم ولايته وتشريعه الوطني.

20- وتمارس دولة العلم التي تكون طرفًا متعاقدًا أو طرفًا متعاونًا غير متعاقد بصورة فعلية ولايتها وسيطرتها على السفن التي ترفع علمها.

## نشاط الصيد وبيانات السفن

21- تتخذ دول العلم التي تكون أطرافًا متعاقدًا أو أطرافًا متعاونًا غير متعاقد تدابير لكفالة ما يلي: (أ) عدم مشاركة السفن في أنشطة صيد قبل تسجيلها؛ و(ب) عدم منح العلم لسفن لها تاريخ سابق في عدم الامتثال؛ و(ج) عدم مشاركة السفن المستأجرة في أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ و(د) منع تغيير العلم وتبديله المتتالي؛ و(هـ) تسجيل السفن على النحو الواجب في السجلات الوطنية وكذلك في سجل الهيئة الخاص بسفن الصيد.

22- وتحفظ دول العلم التي تكون أطرافًا متعاقدًا أو أطرافًا متعاونًا غير متعاقد بسجلات سفن الصيد، بما يشمل، في جملة أمور، المعلومات التالية: الأسماء السابقة للسفن وأسماء مالكيها وعناوينهم وجنسياتهم، وأسماء الأشخاص الطبيعيين أو القانونيين المسؤولين عن إدارة عمليات السفينة وعناوينهم وجنسياتهم، وأبعاد السفينة، وحيثما أمكن، صور تُلْتمَط للسفينة وقت التسجيل أو عند الانتهاء من أي تعديلات هيكلية حديثة، على أن تبين شكلها الجانبي، وفقًا للمادة السادسة من اتفاقية منظمة الأغذية والزراعة لتعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية، والمادة 42 من خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

23- وتضع دول العلم التي تكون أطرافًا متعاقدًا أو أطرافًا متعاونًا غير متعاقد سجلًا وطنيًا لسفن الصيد المخوّلة حق رفع علمها والمرخص لها بالصيد في منطقة اختصاص الهيئة، بما يشمل سفن الدول الأخرى المرخصة بموجب اتفاقات استئجار، عند الاقتضاء، وترصد هذه المواد باستمرار للتحقق من أي إضافة أو حذف أو تعديل أو خطأ، وتحال بانتظام إلى أمانة الهيئة.

24- وتكون البيانات الشاملة والدقيقة عن أنشطة الصيد والسفن التي تودع لدى أمانة الهيئة ضرورية للحفاظ على قواعد بيانات دول العلم ورصدها وتدقيقها وكذلك بتجميع الهيئة إحصاءات



موثوقة بشأن الصيد. وتكفل جميع الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة الوفاء تمامًا بمتطلبات الهيئة بشأن تقديم البيانات على النحو المتوخى في توصياتها وقراراتها ذات الصلة، بما فيها ما يلي:

- (أ) تقديم مجموعة بيانات كاملة سنويًا بالإضافة إلى تحديثات منتظمة بشأن السفن المدرجة في السجل الإقليمي لأساطيل الصيد التابع للهيئة، وفقًا للتوصية GFCM/33/2009/5؛
- (ب) وتقديم قائمة إلكترونية بالسفن التي تزيد أطوالها على 15 مترًا المرخص لها بالصيد في منطقة اختصاص الهيئة، وفقًا للتوصية GFCM/33/2009/6؛
- (ج) وقائمة السفن التي يفترض أنها قامت بأنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة، وفقًا للتوصية GFCM/33/2009/8.

### توعية العاملين المعنيين

25- تكفل دول العلم التي تكون أطرافًا متعاقدة أو أطرافًا متعاونة غير متعاقدة وضع وتعميم إجراءات الالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية الواقعة على مالكي السفن ومشغليها وطواقمها وسفنهم. وتكفل دول العلم التي تكون أطرافًا متعاقدة وأطرافًا متعاونة غير متعاقدة إبلاغ تلك المعلومات بوضوح إلى أي شخص أو إلى أي كيان ذو صلة، كي يكون على علم بالتزاماته الوطنية والإقليمية والدولية وقادرًا على الوفاء بها.

### إنفاذ الإجراءات من جانب دولة العلم

26- تكفل دول العلم التي تكون أطرافًا متعاقدة أو أطرافًا متعاونة غير متعاقدة وضع نظام لإنفاذ القانون يشمل ما يلي:

- (أ) القدرة على كشف انتهاكات قوانين الصيد الوطنية، بما فيها اللوائح والتصاريح والممارسات، وكذلك الصكوك الدولية المتعلقة بمصايد الأسماك وتوصيات الهيئة؛
- (ب) ونظام جزاءات واجب التطبيق على الانتهاكات بالقدر الكافي من الشدة لضمان الامتثال ولتنشيط الانتهاكات حيثما تُرتكب لحرمان مرتكبيها من المنافع المترتبة عن أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

### أداء دولة العلم

27- ينبغي تشجيع دول العلم التي تكون أطرافًا متعاقدة أو أطرافًا متعاونة غير متعاقدة على المشاركة في عملية شفافة لتقييم الأداء طوعية من خلال الهيئة، بناءً على طلب منها إذا كانت ترغب في ذلك، وفقًا للخطوط التوجيهية الطوعية للمنظمة بشأن أداء دولة العلم.

## الجزء الرابع مسؤوليات الدولة الساحلية

### تدابير الدولة الساحلية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه القضاء عليه

28- تتخذ الدول الساحلية التي تكون أطرافًا متعاقدة أو أطرافًا متعاونة غير متعاقدة التدابير اللازمة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه في المياه الخاضعة لولايتها. وتشمل تلك التدابير ضمان ما يلي:

- (أ) قدرتها على إجراء عمليات فعّالة لرصد جميع أنشطة الصيد في مياهها ومراقبتها والإشراف عليها؛
- (ب) وضمان التعاون وتبادل المعلومات مع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وأمانة الهيئة؛
- (ج) وضمان عدم قيام أي سفن بأنشطة صيد في مياهها بدون ترخيص صيد سار؛
- (د) وترخيص الصيد في المياه المشمولة بقواعد الهيئة فقط للسفن التي لا تحمل علمها عندما تُدرج تلك السفن في السجل الوطني للأساطيل وسجل الأساطيل الإقليمي التابع للهيئة؛
- (هـ) وعدم ترخيص السفن التي لها تاريخ سابق في عدم الامتثال عن المشاركة في أنشطة صيد في مياهها؛
- (و) وضمان احتفاظ كل سفينة تمارس الصيد في مياهها بسجل بأنشطة الصيد، عند الاقتضاء؛
- (ز) والترخيص بنقل الأسماك والمنتجات السمكية من سفينة إلى أخرى وتجهيزها في مياهها ورصدها على النحو الواجب ومراقبتها في البحر؛
- (ح) ووضع لوائح تُنظّم أنشطة الصيد في مياهها لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

### الجزء الخامس مسؤوليات دولة الميناء

**الخطة الإقليمية بشأن تدابير دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه في منطقة اختصاص الهيئة**

29- يُنفذ كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد، بصفته دولة ميناء، على النحو الكامل وبفعالية، الخطة الإقليمية للهيئة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء الواردة في التوصية GFCM/40/2016/1. وتُسيّقت أحكام هذه التوصية مع اتفاق المنظمة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (اتفاق المنظمة بشأن تدابير دولة الميناء).

30- وتُنفذ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي صدّقت على اتفاق المنظمة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء أو التي انضمت إلى هذا الاتفاق تنفيذًا كاملاً.

31- وتُشجّع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي لم تُصدّق على اتفاق المنظمة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء أو التي لم تنضم إليه بعد على القيام بذلك.

### التعاون بين دولة الميناء ودولة العلم وأمانة الهيئة

32- يقع على دول الميناء التي تكون أطرافًا متعاقدة أو أطرافًا متعاونة غير متعاقدة واجب التعاون مع أمانة الهيئة ومع دول الميناء التي تكون أطرافًا متعاقدة أو أطرافًا متعاونة غير متعاقدة من أجل تعزيز الرقابة على السفن ومنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه بوسائل تشمل نظام الهيئة لتبادل المساعدة.

33- تُحيل دولة الميناء فوراً، عند ممارسة حقوقها التفتيشية، وحيثما يكون لدى دولة الميناء التي تكون طرفاً متعاقداً أو طرفاً متعاوناً غير متعاقد أدلة معقولة تحملها على الاعتقاد بأن سفينة قد شاركت في صيد غير قانوني أو دعمته في منطقة اختصاص الهيئة، نتائج التفتيش، دون إبطاء، إلى الدولة التي تحمل السفينة علمها وإلى أمانة الهيئة.

34- تتعاون دول العلم ودول الميناء التي تكون أطرافاً متعاقدة أو أطرافاً متعاونة غير متعاقدة تعاوناً تاماً كل منها مع الآخر ومع أمانة الهيئة في ما يتعلق بتبادل المعلومات وفقاً للتفتيش الذي تُجريه دولة الميناء التي تكون طرفاً متعاقداً أو طرفاً متعاوناً غير متعاقد. وفي هذا الصدد، تضع أمانة الهيئة نظاماً لتبادل وجمع بيانات دولة الميناء.

35- عقب التفتيش الذي تجريه دولة الميناء التي تكون طرفاً متعاقداً أو طرفاً متعاوناً غير متعاقد، إذا تلقت دولة العلم التي تكون طرفاً متعاقداً أو طرفاً متعاوناً غير متعاقد تقريراً تفتيشياً يشير إلى أسباب تحمل على الاعتقاد بأن سفينة تابعة لها قد شاركت في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، تُجري دولة العلم التي تكون طرفاً متعاقداً أو طرفاً متعاوناً غير متعاقد فوراً وعلى نحو كامل تحقيقاً في المسألة، وتتخذ، حالما تتكون لديها أدلة كافية، إجراءات إنفاذية بدون إبطاء وفقاً لقوانينها ولوائحها الوطنية، وبالتواصل الكامل مع أمانة الهيئة من خلال نظام الهيئة لتبادل المساعدة.

### الجزء السادس التدابير المتصلة بالأسواق في ما يتعلق بالمنتجات السمكية

#### التعاون المتصل بالأسواق

36- تُقلص الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وأمانة الهيئة إلى أدنى حد المصيد الناتج عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، على أن تتعاون معاً في تنفيذ تدابير الأسواق الإقليمية الهادفة إلى تحديد مصيد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وتتبعه والتثبت منه وتعزيزه في كل خطوة من خطوات سلسلة القيمة والتسويق.

37- تكفل أمانة الهيئة ما يلي:

(أ) التعاون مع الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة بهدف صياغة خطة لتوثيق المصيد تتحقق منها بعد ذلك الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة، على أن تمتثل للمبادئ والحقوق والالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي على النحو المحدد في الخطوط التوجيهية الطوعية للمنظمة بشأن خطط توثيق المصيد، وأن تتضمن معلومات من شأنها المساعدة على إثبات قانونية الأسماك والمنتجات السمكية التي تدخل السوق. ولهذا الغرض، ينبغي إيلاء المراعاة الواجبة لمخططات توثيق المصيد القائمة التي تضعها الأطراف المتعاقدة والمتعاونة غير المتعاقدة؛

(ب) ومواصلة التعاون مع المنظمات المختصة، عند الاقتضاء وبناءً على موافقة الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، بغرض رصد وتحليل الأسواق الإقليمية القائمة وتدفقات التجارة، وتعزيز تدابير تسويق الأسماك والمنتجات السمكية القانونية.

38- وتكفل دول السوق التي تكون أطرافاً متعاقدة أو أطرافاً متعاونة غير متعاقدة ما يلي:

(أ) اتخاذ جميع الخطوات الضرورية، وبما يتسق مع القانون الدولي، لمنع تداول الأسماك التي تصيدها سفن يشتبه أو يثبت أنها شاركت في أنشطة صيد غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أو استيرادها داخل أراضيها؛

(ب) واتخاذ خطوات لتحسين شفافية أسواقها لأغراض السماح بتتبع الأسماك والمنتجات السمكية؛

(ج) وتعاون كل منها مع الآخر وكذلك مع أمانة الهيئة من أجل كفاءة تنفيذ التدابير المتصلة بالأسواق التي يمكن أن تمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه في الإقليم؛

(د) ومواصلة التعاون مع المنظمات المختصة بغرض رصد وتحليل الأسواق الإقليمية القائمة وتدفقات التجارة وتعزيز تدابير تسويق الأسماك القانونية.

### الجزء السابع دور الهيئة

39- يُمثّل تنفيذ ممارسات الصيد الرشيد ومنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه مسائل تتعلق بمنطقتي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. والهيئة هي منظمة إدارة مصايد الأسماك الإقليمية المختصة والمعنية بوضع خطة عمل إقليمية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه وتنفيذها في هذين الإقليمين.

40- وتجمع الهيئة كل البيانات المتعلقة بمصايد الأسماك الإقليمية ذات الصلة والبيانات المتصلة بالسفن لمساعدة الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في تحديد الحالات المحتملة للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة، وفي اتخاذ إجراءات متسقة مع القانون الدولي من أجل منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

41- وبناءً على طلب الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المعنية، تدعم الهيئة تلك الأطراف من خلال نظام إقليمي لرصد السفن ونظام للمراقبة بالاستناد على نهج نمطي نموذجي لرصد أنشطة سفن الصيد التي تعمل في منطقة اختصاص الهيئة. وسوف يشمل ذلك تقديم دعم مباشر إلى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في تقييم نظمها الوطنية للمراقبة بهدف ضمان اتساقها الكامل مع المعايير الإقليمية المعتمدة من الهيئة.

42- وتتعاون الهيئة مع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في تنفيذ تدابير الأسواق الإقليمية الفعالة التي تتفق مع القانون التجاري الدولي والتي ستساعد على تحديد مصيد الأسماك القانوني وتتبعه والتحقق منه وتعزيزه.

43- وترصد الهيئة فعالية خطة العمل الإقليمية المذكورة وتُقدّم تقريراً سنوياً عن تنفيذها إلى الهيئة في دورتها السنوية وتقريراً كل سنتين عن تنفيذها إلى لجنة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة.

44- وتُيسّر الهيئة تحديد خطط التفتيش الإقليمية والإقليمية الفرعية المشتركة بشأن أعالي البحار التي تعالج هذه الأنواع الخاضعة للتنظيم بموجب خطط الإدارة الإقليمية الفرعية المعتمدة من خلال توصيات الهيئة.

### الجزء الثامن الدول النامية

#### المتطلبات الخاصة بالبلدان النامية

45- تُدرك أطراف هذه الخطة أن أي خطة عمل إقليمية فعالة تمامًا لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه تتطلب كفاءة تقنية لتنفيذها وتفعيلها من جانب جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وأمانة الهيئة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تأخذ الهيئة وجميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في الحسبان قدرة الدول النامية على تنفيذ الأحكام الواردة في هذه الخطة وفقاً للمادة 17 من اتفاق إنشاء الهيئة.

46- وتعترف جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وأمانة الهيئة اعترافاً كاملاً بالظروف والمتطلبات الخاصة للدول النامية التي تكون أطرافاً متعاقدة أو أطرافاً متعاونة غير متعاقدة. وتزوّد أمانة الهيئة، وكذلك الأطراف المتعاقدة والطرف المتعاونة غير المتعاقدة، قدر المستطاع، الدول النامية التي تكون أطرافاً متعاقدة أو أطرافاً متعاونة غير متعاقدة، بالمساعدة التقنية التي تُمكن الدول النامية التي تكون أطرافاً متعاقدة أو أطرافاً متعاونة غير متعاقدة من تحقيق جملة أمور، بما فيها ما يلي:

- (أ) إعداد وتنفيذ أساس قانوني وطني لتنفيذ هذه الخطة، بما يشمل تطبيق توصيات الهيئة عملاً بالمادة 14 من اتفاق إنشاء الهيئة؛
- (ب) وتحسين ومواءمة تقديم البيانات المبيّنة في هذه الخطة إلى أمانة الهيئة؛
- (ج) وإجراء استعراض مستمر لامتثالها لتوصيات الهيئة؛
- (د) والمشاركة الكاملة في اجتماعات الهيئة التي تعقد بغرض مناقشة هذه الخطة أو صياغتها أو تنفيذها.

47- وتزوّد أمانة الهيئة دول العلم والدول الساحلية النامية بمساعدة تقنية في جهودها من أجل منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

## الجزء التاسع أحكام ختامية

### بدء النفاذ

48- تنتقل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، قدر المستطاع، هذه الخطة إلى تشريعاتها الوطنية وفقاً للمواد 5(ب)، و8(ب) و13 من اتفاق إنشاء الهيئة. وتلتزم، عند الاقتضاء، الدعم من أمانة الهيئة من أجل تيسير نقل هذه الخطة إلى تشريعاتها الوطنية.

## المرفق 12

### التوصية GFCM/41/2017/8

### بشأن خطة دولية مشتركة للتفتيش والرصد خارج المياه الخاضعة للولاية الوطنية في مضيق صقلية (المناطق الفرعية الجغرافية من 12 إلى 16)

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإذ تضع في الاعتبار أن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بأن على الهيئة، من أجل تحقيق أهداف اتفاق إنشائها، أن تعتمد توصيات بشأن تدابير الصون والإدارة بهدف ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الصيد من أجل الحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك، وأنها من خلال اعتماد تلك التوصيات، تولي أهمية خاصة إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليل إلى أدنى حد من المصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة على مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والمجموعات المحلية؛

وإذ تُذكر بأن على الهيئة، تحقيقاً لأهداف اتفاق إنشائها، أن تُشجّع اتباع نهج إقليمي فرعي إزاء إدارة مصايد الأسماك وتنمية تربية الأحياء المائية لمعالجة خصائص البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على نحو أفضل؛

وإذ تلاحظ أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك قد اعتبرت مراراً أن أرصدة النازلي الأوروبي والإربيان الوردي في المياه العميقة تتعرض لاستغلال مفرط في المناطق الفرعية الجغرافية 12 و 13 و 14 و 15 و 16؛

وإذ تضع في الاعتبار أن حالة الأرصدة السمكية حسب ما قيمتها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك تقتضي وضع تدابير للإدارة واعتمادها بهدف ضمان صون الأرصدة القاعية في المناطق الفرعية الجغرافية المذكورة أعلاه؛

وإذ تُذكر بالتوصية GFCM/40/2016/4 بشأن وضع خطة إدارة متعددة السنوات لمصايد الأسماك التي تستغل النازلي الأوروبي والإربيان الوردي في المياه العميقة في مضيق صقلية (المناطق الفرعية الجغرافية من 12 إلى 16)؛

وإذ تُذكر أنه وفقاً لهذه التوصية "تضع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة قبل عام 2018، من خلال الهيئة، برنامج مراقبة وتفتيش يضمن الامتثال لتدابير الصون والإدارة الواردة في هذه التوصية"؛

وإذ تضع في الاعتبار نتائج المشروع التجريبي المتخصص الذي وافقت عليه الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في الدورة السابعة للجنة الامتثال (مقر منظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2017) ونفذته الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في الفترة من

15 يوليو/تموز إلى 15 سبتمبر/أيلول 2017 بمساعدة من الوكالة الأوروبية لمراقبة مصائد الأسماك وأمانة الهيئة؛

**تعتمد،** وفقاً للمواد 5(ب)، و8(ب)، و13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

## **الجزء الأول**

### **النطاق والمبادئ العامة**

1- تضع هذه التوصية خطة دولية مشتركة للتفتيش والمراقبة (يُشار إليها في ما يلي باسم "الخطة") يقتصر نطاقها على أحكام التوصية GFCM/40/2016/4 التي تُغطي أنشطة التفتيش والمراقبة خارج المياه الخاضعة للولاية الوطنية في المناطق الفرعية الجغرافية 12 و13 و14 و15 و16 (مضيق صقلية).

2- ويُقرّر كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد المشاركة في عمليات التفتيش بصورة طوعية. ويضطلع بعمليات التفتيش مفتشون معيّنون من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة. ويخطر كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد، في موعد لا يتجاوز 1 ديسمبر/كانون الأول من كل عام، أمانة الهيئة بقائمة أسماء المفتشين المرخص لهم بإجراء تفتيش ورصد في منطقة اختصاص الهيئة. وتُنشر القائمة الكاملة التي تتضمن أسماء المفتشين وتحتفظ بها أمانة الهيئة في بوابتها الإلكترونية المؤمّنة والمحمية بكلمة مرور.

3- ويحمل المفتشون وثائق تعريف الهوية الملائمة الصادرة عن سلطات دولة العلم وفق القالب النموذجي الوارد في الملحق 1.

4- وتُبلغ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة أمانة الهيئة بحلول 15 ديسمبر/كانون الأول من السنة السابقة أو في أقرب وقت ممكن قبل بداية أنشطة التفتيش، بأسماء السفن والطائرات المستخدمة في التفتيش والرصد. وتتيح أمانة الهيئة لجميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة المعلومات المتعلقة بالسفن والطائرات المعيّنة للتفتيش، وذلك بوسائل تشمل نشر تلك المعلومات في بوابة إلكترونية محمية بكلمة مرور.

5- وترفع السفن التي تضطلع بمهام صعود إلى متن السفن وإجراء تفتيش على متنها وفقاً للخطة علماً خاصاً أو راية خاصة، على النحو المبين في الملحق 2، توافق عليهما الهيئة ويكونان صادرين عن أمانتها.

6- وتكفل أمانة الهيئة إتاحة المعلومات المشار إليها أعلاه تلقائياً لجميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة.

7- يجوز لأي طرف متعاقد أو طرف متعاون غير متعاقد، بالاتفاق المتبادل مع طرف متعاقد أو طرف متعاون غير متعاقد آخر، نشر المفتشين الذين يُسند إليهم مهمة تنفيذ الخطة في منصة تفتيش لدى ذلك الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد الآخر. ويُخطر أمانة الهيئة سلفاً بذلك النشر.

8- ويكفل كل طرف متعاقد أو طرف متعاون غير متعاقد أن كل منصة من منصات التفتيش التي يحق لها رفع علم ذلك الطرف وتعمل في منطقة اختصاص الهيئة إقامة اتصالات سرية بصفة



يومية حيثما أمكن، مع كل منصة تفتيش أخرى تعمل في منطقة اختصاص الهيئة، لتبادل المعلومات الضرورية لتنسيق أنشطتها.

9- ويسعى كل طرف متعاقد أو طرف متعاون غير متعاقد يجري تفتيشاً في منطقة اختصاص الهيئة إلى ضمان معاملة مفتشيه للسفن العاملة في منطقة اختصاص الهيئة على قدم المساواة عن طريق تجنب إجراء أعداد غير متناسبة من عمليات التفتيش للسفن التي يحق لها رفع علم أي طرف آخر من الأطراف المتعاقدة أو الأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.

10- ويُقدّم كل طرف متعاقد أو طرف متعاون غير متعاقد يجري تفتيشاً أو رصدًا في منطقة اختصاص الهيئة إلى كل منصة من منصات التفتيش، عند دخول منطقة اختصاص الهيئة، قائمة بالملاحظات وعمليات الصعود إلى متن السفن وعمليات التفتيش التي أجراها خلال فترة الأيام العشرة السابقة، بما في ذلك التواريخ والإحداثيات وأي معلومات أخرى ذات صلة.

### الجزء الثاني إجراء عمليات التفتيش

11- يكفل كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد يجري تفتيشاً أن مفتشيه:

- (أ) يُخطرون سفينة الصيد، قبل الصعود على متنها، باسم سفينة التفتيش؛
- (ب) ويرفعون على سفينة التفتيش وسفينة الاقتحام الراية المبيّنة في الملحق 2؛
- (ج) ويكفلون بقاء سفينة التفتيش، أثناء الصعود إلى متن السفينة، على مسافة آمنة من سفينة الصيد؛
- (د) وعدم مطالبة سفينة الصيد بالتوقف أو المناورة عند سحب معدات الصيد أو إطلاقها أو جرّها؛
- (هـ) وعدم تجاوز عدد أفراد فريق التفتيش ثلاثة مفتشين.

12- وعند الصعود على متن السفينة، يُقدّم المفتشون بطاقات الهوية، على النحو المبين في الملحق 1، إلى قبطان سفينة الصيد. وتُجرى عمليات التفتيش بإحدى اللغات الرسمية للهيئة، وحيثما أمكن، باللغة التي يتكلمها قبطان سفينة الصيد.

13- ويُجري المفتشون عمليات التفتيش وفقاً للوائح والإجراءات والممارسات الدولية المتعلقة بسلامة السفينة الخاضعة للتفتيش وسلامة طاقمها، ويقلّلون إلى أدنى حد من التدخل في أنشطة الصيد أو تخزين المنتجات ويتجنبون، بالقدر الممكن عملياً، الإجراءات التي من شأنها أن تؤثر سلباً على جودة المصيد المحمول على متن السفينة.

14- وتقتصر استفسارات المفتشين على التأكد من التقيد بالتوصية GFCM/40/2016/4 المتعلقة بالدولة التي تحمل السفينة المعنية علمها. وعند إجراء التفتيش، يجوز للمفتشين طلب أي مساعدة قد يحتاجون إليها من قبطان سفينة الصيد. ويضع المفتشون تقريراً عن عملية التفتيش باستخدام النموذج الوارد في الملحق 4.

15- ويوقع المفتشون تقرير التفتيش في حضور قبطان السفينة الذي يُوقع التقرير أيضاً ويحق له أن يضيف إليه أية ملاحظات قد يرى أنها مناسبة.



16- وتُسَلَّم نسخ من التقرير إلى قبطان السفينة وإلى حكومة الطرف القائم بالتفتيش الذي يُحيل نسخاً من التقرير إلى السلطات المختصة في الدولة التي ترفع السفينة التي خضعت للتفتيش علمها، وإلى أمانة الهيئة.

17- ويُقرّر قائد سفينة التفتيش حجم فريق التفتيش وطول مدة التفتيش، مع مراعاة الظروف ذات الصلة. وينبغي أن يتم فريق التفتيش مهامه في أقصر مدة ممكنة.

### الجزء الثالث الخروقات

18- لأغراض هذه الإجراءات، يُقصد بالخرق الانتهاكات التالية التي تلاحظ بموجب أحكام التوصية GFCM/40/2016/4:

- (أ) الصيد بدون تصريح أو ترخيص أو إذن سارٍ صادر عن دولة العلم التي تكون طرفاً متعاقدًا أو طرفاً متعاونًا غير متعاقد؛
- (ب) وعدم الاحتفاظ بسجلات كافية للمصيد والبيانات المتعلقة بالمصيد وفقاً لمتطلبات الهيئة بشأن الإبلاغ عن البيانات، أو تقديم معلومات غير صحيحة عن ذلك المصيد و/أو عن البيانات المتعلقة بالمصيد؛
- (ج) والصيد في منطقة يحظر فيها الصيد؛
- (د) والصيد أثناء موسم يُحظر فيه الصيد؛
- (هـ) واستخدام معدات صيد محظورة؛
- (و) وتزييف علامات سفينة الصيد أو هويتها أو تسجيلها أو تعمد إخفائها؛
- (ز) وإخفاء الأدلة المتصلة بالتحقيق في انتهاك أو العبث بها أو التخلص منها؛
- (ح) وارتكاب انتهاكات متعددة تُشكّل معاً تجاهلاً خطيراً للتدابير الواجبة التطبيق؛
- (ط) ومنع المفتشين المرخصين من أداء واجباتهم أو تخويفهم أو التدخل في عملهم؛
- (ي) والتدخل في نظام الرصد الساتلي و/أو العمل بدون نظام لرصد السفن.

19- وفي حال ملاحظة المفتشين أثناء صعودهم إلى متن سفينة صيد وتفتيشها أي نشاط أو حالة يمكن أن تُشكّل انتهاكاً، على النحو المحدد أعلاه، تُخطر سلطات الدولة التي ترفع سفينة التفتيش علمها فوراً الدولة التي ترفع سفينة الصيد علمها مباشرة ومن خلال أمانة الهيئة. وفي هذه الحالة، ينبغي للمفتش أيضاً إبلاغ أي سفينة تفتيش تابعة لدولة علم سفينة الصيد يكون معلوماً أنها على مقربة منه.

20- ويُسجل مفتشو الهيئة عمليات التفتيش المنفذة والخروقات المكتشفة (إن وجدت) في سجل سفن الصيد.

21- وتكفل دولة العلم الخاضعة للتفتيش التي تكون طرفاً متعاقدًا أو طرفاً متعاونًا غير متعاقد أن سفينة الصيد المعنية تتوقف عن جميع أنشطة الصيد بعد عملية التفتيش المشار إليها أعلاه. وتُشترط دولة العلم التي تكون طرفاً متعاقدًا أو طرفاً متعاونًا غير متعاقد توجه سفينة الصيد في غضون 72 ساعة إلى ميناء تكون قد عيّنته لمباشرة تحقيق فيه.

22- وفي حال اكتشاف عملية التفتيش نشاطاً أو حالة يمكن أن تُشكّل انتهاكاً، يتم إبلاغ السلطات الوطنية وكذلك أمانة الهيئة بالإجراءات وعمليات المتابعة المتخذة من دولة العلم التي تكون طرفاً متعاقداً أو طرفاً متعاوناً غير متعاقد لاستعراضها من جانب لجنة الامتثال.

23- وتُعامل أي مقاومة للمفتشين أو عدم الامتثال لتوجيهاتهم من جانب دولة علم السفينة الخاضعة للتفتيش بنفس الطريقة التي تعامل بها حالات مقاومة المفتشين الوطنيين أو عدم الامتثال لتوجيهاتهم.

24- وتنتظر سلطات الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في تقارير التفتيش (الملحق 4) وصحائف معلومات المشاهدة (الملحق 5) والبيانات التي تسفر عنها عمليات فحص الوثائق التي يجريها مفتشون أجانب في إطار هذه الترتيبات بنفس الطريقة التي تنتظر فيها في تقارير المفتشين الوطنيين وفقاً للتشريع الوطني.

#### الجزء الرابع التزامات القبطان أثناء عمليات التفتيش

25- يكفل قبطان سفينة الصيد التي تكون خاضعة للتفتيش ما يلي:

- (أ) تيسير صعود المسؤولين إلى ظهر السفينة بأمان وبفعالية وفقاً لمبادئ الملاحة البحرية السليمة عندما تصدر الإشارة المناسبة لمجموعة القوانين الدولية المتعلقة بالإشارات أو عندما تُحدّد النية للصعود إلى ظهر السفينة من خلال اتصال بالراديو من سفينة أو مروحية تُقل مسؤولاً؛
- (ب) وتقديم سُلّم الصعود الذي يفي بالمتطلبات المحددة في الملحق 3 لتيسير الوصول المأمون والمريح إلى أية سفينة يتطلب تسلقها مسافة تبلغ 1.5 أمتار أو أكثر؛
- (ج) وتيسير أداء المفتشين لواجباتهم التفتيشية وتوفير المساعدة عندما تُطلب وبطريقة معقولة؛
- (د) والسماح للمفتشين بالتواصل مع سلطات دولة العلم والدولة الساحلية ودولة التفتيش؛
- (هـ) وتنبيه المفتشين إلى المخاطر المعيّنة التي تُشكّل تهديداً لسلامتهم على متن سفينة الصيد؛
- (و) وتمكين المسؤولين من معاينة جميع مناطق السفينة، وكل المصيد المجهّز أو غير المجهّز، وجميع معدات الصيد، وجميع المعلومات والوثائق ذات الصلة؛
- (ز) وتيسير نزول المفتشين بأمان من السفينة بعد إتمام عملية التفتيش؛
- (ح) والقيام، بناءً على طلب المفتش، بإزالة أي جزء من معدات الصيد يبدو أنه لا يمثل للتوصيات الصادرة عن الهيئة؛
- (ط) وتزويد المفتش، في حال تدوينه أي ملاحظات في السجلات، بنسخة من كل صفحة تظهر فيها تلك الملاحظات، بناءً على طلبه، وتوقيع كل صفحة لتأكيد أنها نسخة صحيحة مطابقة للأصل.

#### الجزء الخامس أحكام ختامية

26- تُنفذ هذه التوصية في عام 2018 تبعاً لقدرة الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، وتُنفذ تنفيذاً كاملاً من جانب جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المعنية في عام 2019.

27- وترصد لجنة الامتثال تنفيذ هذه الخطة وتُبلغ الهيئة بتنفيذها في دورتها الثانية والأربعين. وتفحص الهيئة أي توصية بشأن تحسين تنفيذ الخطة.

---

## الملحق 1

### قالب نموذجي لبطاقة هوية مفتشي الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

الهيئة		الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)	
صاحب هذه البطاقة مفتش من الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط معيّن حسب الأصول بموجب الخطة المشتركة للتنقيش والإشراف ومخوّل سلطة التصرف بموجب أحكام قواعد الهيئة.		الهيئة	
		بطاقة هوية المفتش	
		الطرف المتعاقد	صورة شخصية
		اسم المفتش:	
رقم البطاقة			
المفتش	سلطة الإصدار	سارية لمدة خمس سنوات	تاريخ الإصدار:

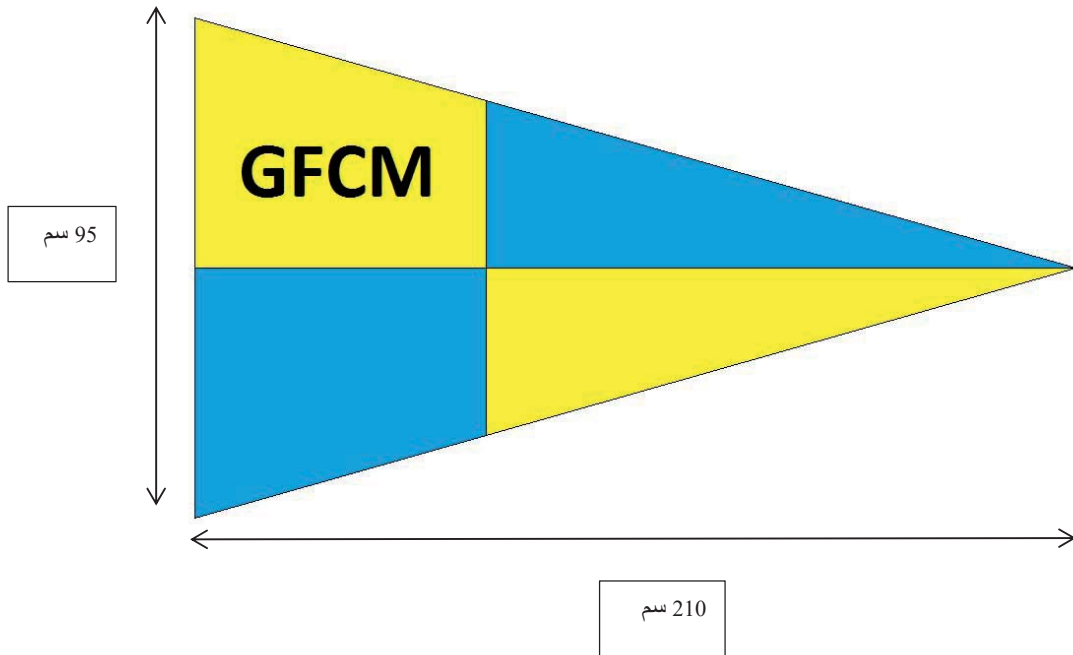
الصفحة الخلفية

الصفحة الأمامية

الأبعاد: العرض 10 سم والارتفاع 7 سم

## الملحق 2

### نموذج راية تفتيش صادرة عن الهيئة



الرايات التي ترفعها سفن التفتيش التابعة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.  
ترفع سفينة الاقتحام راية واحدة يمكن أن تكون نصف الحجم المعتاد.

### الملحق 3

#### تشديد سلالم الصعود إلى متن السفينة واستخدامها

1- تُطبّق أحكام هذا الملحق لضمان الوصول المأمون والمريح إلى سفن الصيد التي تتطلب مسافة تسلق قدرها 1.5 أمتار أو أكثر.

2- ويكون سُلم الصعود إلى ظهر السفينة كافيًا للغرض الذي يُمكن المفتشين من الصعود والنزول بأمان في البحر. ويُحتفظ بسُلم الصعود إلى ظهر السفينة نظيفًا وفي حالة جيدة.

3- ويوضع السلم ويؤمن بحيث:

(أ) يكون بعيدًا عن أي مخرج تصريحات محتملة من السفينة؛

(ب) يكون بعيدًا عن الأجزاء المسلوكة من بدن السفينة ويوضع، بالقدر الممكن عمليًا، في منتصف طول السفينة؛

(ج) تستند كل درجة من السلم بثبات على جانب السفينة.

4- ويُراعى في درج سُلم الصعود إلى ظهر السفينة ما يلي:

(أ) أن يكون الدرج مصنوعًا من خشب متين أو من مادة أخرى لها نفس الخواص، ومن قطعة واحدة خالية من أي عقد؛ ويجوز أن تكون الدرجات الأربع السفلى مصنوعة من مطاط قوي ومتين بالقدر الكافي، أو من مادة أخرى مناسبة لها نفس الخواص؛

(ب) وأن يكون سطح الدرج مانعًا للانزلاق ومتسمًا بالكفاءة؛

(ج) ألا يقل طول الدرجة عن 480 مم، ولا يقل عرضها عن 115 مم، ولا يقل سمكها عن 23 مم، باستثناء أي وسيلة لمنع الانزلاق أو للتحزيز؛

(د) وأن تكون المسافات بين الدرجات متساوية، على ألا تقل المسافة بينها عن 300 مم ولا تزيد على 380 مم؛

(هـ) وأن تكون مثبتة على نحو يضمن بقائها أفقية.

5- ولا يجوز أن يحتوي سُلم الصعود على أكثر من درجتين بديلتين مثبتتين بطريقة مختلفة عن الطريقة المستخدمة في البناء الأصلي للسُلم، وتستبدل أي درجات مثبتة على هذا النحو في أقرب وقت ممكن عمليًا بدرجات مثبتة بالطريقة المستخدمة في البناء الأصلي للسُلم. وعندما تثبت أي درجة بديلة على الحبال الجانبية للسُلم باستخدام حز في جانب الدرجة، يحفر الحز في الجانب الأطول من الدرجة.

6- وتتألف الحبال الجانبية للسُلم من حبلين مصنوعين من ألياف مانيتا أو من مادة مماثلة، وتكون غير مغطاة، ولا يقل محيط الحبل عن 60 مم في كل جانب؛ ويترك كل حبل مكشوفًا دون أن يُغطى بأي مادة أخرى، ويكون بدون وصلات تحت الدرجة العليا؛ وحبلين رئيسيين مثبتين بشكل سليم على السفينة لا يقل محيط كل منهما عن 65 مم، وحبل أمان جاهز للاستخدام عند الاقتضاء.

- 7- ويُزوّد السلم بمدادات مصنوعة من الخشب المتين أو من مادة أخرى لها نفس الخواص، وتكون المدادة الخشبية من قطعة واحدة وبدون أي عقد ويتراوح طول كل منهما بين 1.8 و2 متر، وتكون على مسافات تمنع التفاف السلم. وتكون المدادة السفلية عند الدرجة الخامسة من أسفل، ولا تزيد المسافة بين المدادات عن تسع درجات.
- 8- ويُزوّد السلم بوسائل تكفل المرور المأمون والمريح للمفتشين عند صعودهم إلى السفينة أو نزولهم منها بين رأس السلم الصعود أو أي سلم عادي أو أي وسيلة أخرى تزوّد به السفينة. وفي الحالات التي يستخدم فيها سلم ممشي، يُثبت ذلك السلم على قضبان الممشى أو المنصة، ويثبت مقبضان لليد عند نقطة صعود السفينة أو مغادرتها لا تقل المسافة بينهما عن 0.70 مترًا ولا تزيد عن 0.80 مترًا. وتثبت كل دعامة بقوة على بدن السفينة أو بالقرب من قاعدتها وكذلك عند نقطة أعلى، ولا يقل قطرها عن 40 مم ولا يقل ارتفاعها عن 1.20 مترًا فوق الجزء العلوي من الممشى.
- 9- يُزوّد سلم الصعود وكذلك الموضع الذي يصعد إليه المفتش على سطح السفينة بإضاءة كافية ليلاً. وتزوّد السفينة بعوامة نجاة مجهزة بإضاءة تلقائية جاهزة للاستخدام. ويحتفظ أيضًا بحدّاف جاهز للاستخدام إذا اقتضت الحاجة ذلك.
- 10- تتاح الوسائل التي تجعل من الممكن استخدام سلم الصعود على أي من جانبي السفينة. ويجوز للمفتش المسؤول أن يُحدّد جانب السفينة الذي يود أن يوضع عنده سلم الصعود.
- 11- يُشرف ضابط مسؤول من السفينة على إنزال السلم وصعود المفتش (المفتشين) ونزوله (نزولهم) من السفينة. ويكون الضابط المسؤول على اتصال مع الجسر بالراديو.
- 12- في الحالات التي تحول فيها السمات الإنشائية للسفينة، مثل مصدات الاحتكاك، دون تنفيذ أي من هذه الترتيبات، تُتخذ ترتيبات خاصة لضمان تمكين المفتش (المفتشين) من الصعود إلى السفينة والنزول منها بأمان.

## الملحق 4

### تقرير التفيش

#### 1- المفتش (المفتشون)

الاسم .....	الطرف المتعاقد .....
رقم بطاقة الهوية الصادرة عن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط	الاسم .....
الاسم .....	الطرف المتعاقد .....
رقم بطاقة الهوية الصادرة عن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط	الاسم .....
الاسم .....	الطرف المتعاقد .....
رقم بطاقة الهوية الصادرة عن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط	الاسم .....

#### 2- السفينة التي تحمل المفتش (المفتشين)

1-2 الاسم والتسجيل .....

2-2 العلم .....

#### 3- معلومات عن السفينة الخاضعة للتفتيش

1-3 الاسم والتسجيل .....

2-3 العلم .....

3-3 القبطان (الاسم والعنوان) .....

4-3 مالك السفينة (الاسم والعنوان) .....

5-3 الرقم في سجل الهيئة .....

6-3 نوع السفينة .....



#### 4- الموقع

1-4 الموقع حسب ما حدده قبطان سفينة التفتيش في ..... حسب التوقيت العالمي المنسق؛  
خط العرض ..... خط الطول ....  
2-4 الموقع حسب ما حدده قبطان سفينة الصيد في ..... حسب التوقيت العالمي المنسق؛ خط العرض  
.....  
خط الطول .....

#### 5- تاريخ وتوقيت بداية التفتيش ونهايته

1-5 التاريخ ..... وقت الوصول إلى ظهر السفينة ..... حسب التوقيت العالمي المنسق-  
وقت المغادرة ..... حسب التوقيت العالمي المنسق

#### 6- نوع معدات الصيد على متن السفينة

	شبكة طبالي قاعية
	شبكة طبالي متوسطة الأعماق
	شبكة إربيان
	شبكة قابضة
	شبكة خيشومية
	خيوط صناعية طويلة
	معدات صيد ترفيهي
	أخرى (تحدد)

#### 7- قياس عيون الشبكة – بالميليمترات (مم)

1-7 الحجم القانوني لعيون الشبكة المستخدمة: ..... مم  
2-7 نتيجة قياس متوسط حجم عيون الشبكة: ..... مم  
3-7 الخروقات: نعم ☐ لا ☐ ---- المرجع القانوني إذا كانت الإجابة نعم:

#### 8- تفتيش المصيد على متن السفينة

1-8 نتائج تفتيش الأسماك على متن السفينة

						الأنواع (الرمز الأبجدي الثلاثي الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة)
						الإجمالي (بالكيلو غرام)
						العرض
						العينة التي خضعت للتفتيش

						النسبة المئوية للأسماك الصغيرة الحجم
--	--	--	--	--	--	--

2-8 خروقات: نعم ☐ - لا ☐ ----- المرجع القانوني إذا كانت الإجابة نعم:

#### 9- تفتيش الوثائق الموجودة على متن السفينة ونظام مراقبة السفن

- 1-9 سجل الصيد: نعم ☐ - لا ☐  
2-9 خروقات: نعم ☐ - لا ☐ ----- المرجع القانوني إذا كانت الإجابة نعم:  
3-9 تصريح الصيد: نعم ☐ - لا ☐  
4-9 خروقات: نعم ☐ - لا ☐ ----- المرجع القانوني إذا كانت الإجابة نعم:  
3-9 رخصة محدّدة: نعم ☐ - لا ☐  
4-9 خروقات: نعم ☐ - لا ☐ ----- المرجع القانوني إذا كانت الإجابة نعم:  
5-9 نظام مراقبة السفن: نعم ☐ - لا ☐ ----- يعمل: نعم ☐ - لا ☐  
6-9 خروقات: نعم ☐ - لا ☐ ----- المرجع القانوني إذا كانت الإجابة نعم:

#### 10- قائمة الانتهاكات

- ☐ الصيد بدون تصريح أو ترخيص أو إذن صادر من دولة العلم التي تكون طرفاً متعاقدًا أو متعاونًا غير متعاقد- المرجع القانوني:  
☐ عدم الاحتفاظ بسجلات كافية للمصيد والبيانات المتعلقة بالمصيد وفقًا لمتطلبات الهيئة بشأن الإبلاغ أو تقديم معلومات غير صحيحة عن بيانات ذلك المصيد و/أو البيانات المتعلقة بالمصيد- المرجع القانوني:  
☐ الصيد في منطقة يحظر فيها الصيد- المرجع القانوني:  
☐ الصيد أثناء موسم يُحظر فيه الصيد- المرجع القانوني:  
☐ استخدام معدات صيد محظورة- المرجع القانوني:  
☐ تزيف علامات سفينة الصيد أو هويتها أو تسجيلها أو إخفائها عمدًا- المرجع القانوني:  
☐ إخفاء الأدلة المتصلة بالتحقيق في انتهاك أو العبث بها أو التخلص منها- المرجع القانوني:  
☐ انتهاكات متعددة تُشكّل معًا تجاهلاً خطيراً للتدابير السارية وفقاً للهيئة  
☐ اعتداء على مفتش مرخص، أو مقاومته، أو تخويفه، أو التحرش به جنسيًا، أو التدخل في عمله، أو عرقلته، أو تأخيرته بدون مبرر  
☐ التدخل في نظام الرصد الساتلي و/أو العمل بدون نظام رصد السفن- المرجع القانوني

#### 11- قائمة الوثائق المستنسخة على متن السفينة

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

12- تعليقات قبطان السفينة وتوقيعه

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

..... توقيع القبطان:

**13- تعليقات المفتش وتوقيعه (المفتشين)**

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

..... توقيع المفتش (المفتشين):

## الملحق 5

### تقرير الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط عن المشاهدات

- 1- تاريخ المشاهدات ...../...../..... الوقت ..... حسب التوقيت العالمي المنسق
- 2- موقع السفينة المشاهدة: خط العرض ..... خط الطول .....
- 3- المسار ..... - السرعة .....
- 4- اسم السفينة المشاهدة:
- 5- علم السفينة المشاهدة:
- 6- الرقم الخارجي/علامة التعريف:
- 7- نوع السفينة
  - ☐ سفينة صيد
  - ☐ سفينة نقل
  - ☐ سفينة تجميد
  - ☐ أنواع أخرى (تُحدّد)
- 8- إشارة المخاطبة اللاسلكية الدولية
- 9- رقم السفينة الصادر عن المنظمة البحرية الدولية (عند الاقتضاء):
- 10- النشاط (الأنشطة)
  - ☐ صيد
  - ☐ إطلاق بخار
  - ☐ انجراف
  - ☐ شحن عابر
- 11- اتصال لاسلكي: نعم ☐ - لا ☐
- 12- اسم قبطان السفينة المشاهدة وجنسيته:
- 13- عدد الأفراد على متن السفينة المشاهدة:
- 14- المصيد على متن السفينة المشاهدة:
- 15- الشخص الذي قام بجمع المعلومات:  
اسم المفتش:  
الطرف المتعاقد:
- رقم بطاقة الهوية الصادرة عن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط:  
اسم سفينة الدورية:

## المرفق 13

### القرار GFCM/41/2017/1 بشأن استراتيجية للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإذ تُذكر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدت في سياق مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (نيويورك، سبتمبر/أيلول 2015)، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لا سيما الهدف 14 "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية"، والهدف 2 "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة"، والهدف 6 "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة"، والهدف 8 "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع"، والهدف 12 "ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة"، والهدف 13 "اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره"، والهدف 15 "حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي"، والهدف 17 "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة"؛

وإذ تُذكر بأن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) أطلقت مبادرة النمو الأزرق بهدف تحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر، عن طريق تعزيز إنتاج نوعية جيدة من الأسماك من المصايد الطبيعية ومن تربية الأحياء المائية من خلال عمليات متكاملة ومستدامة تراعي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية؛

وإذ تُذكر بأن المنظمة جسدت سعيها إلى ضمان إنتاجية تربية الأحياء المائية واستدامتها من أجل تحقيق الأمن الغذائي في هدفها الاستراتيجي 2؛

وإذ تُذكر بأنه، وفقاً لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة، ينبغي للدول أن تضع إطاراً قانونياً وإدارياً مناسباً لتيسير تنمية تربية الأحياء المائية بصورة رشيدة؛

وإذ تُذكر باتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط (اتفاقية برشلونة)؛

وإذ تُذكر بالنهج الإقليمي الفرعي إزاء إدارة مصايد الأسماك وتنمية تربية الأحياء المائية حسب ما هو وارد في اتفاق إنشاء الهيئة، بغرض تحسين معالجة الخصائص المميزة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود؛

وإذ تضع في الاعتبار فريق المهام الذي أنشئ في عام 2015 ليكون مسؤولاً عن إعداد استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (فريق المهام المعني بتربية الأحياء المائية)، وعملية المشاورات الموسعة التي شرع فيها؛

**تعتمد**، وفقاً للمادتين 5 و8 من اتفاق إنشاء الهيئة، القرار التالي:

- 1- تضع الهيئة استراتيجية للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (الاستراتيجية) بهدف دعم الوفاء بولايتها، على النحو الوارد في الملحق.
- 2- يتوقع أن يكفل تنفيذ الاستراتيجية تحقيق قطاع تربية الأحياء المائية كامل إمكاناته بحلول عام 2030.
- 3- تنقسم الاستراتيجية إلى الأهداف الثلاثة التالية، مصحوبة بنواتج مختارة وأنشطة مقترحة:
  - (أ) وضع إطار تنظيمي وإداري فعال لضمان التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية؛
  - (ب) تعزيز التفاعلات بين تربية الأحياء المائية والبيئة وضمان صحة الحيوان ورعايته في الوقت نفسه؛
  - (ج) تيسير تربية الأحياء المائية الموجهة إلى السوق وتعزيز صورتها العامة.
- 4- تستعرض الهيئة محتويات الاستراتيجية في الوقت المناسب.

## الملحق

### استراتيجية التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

#### موجز

تربية الأحياء المائية صناعة مزدهرة تساهم بدور رئيسي في بلدان البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وفق منظور قائم على النمو الأزرق. ووفقاً للاتجاهات الحالية في إنتاج تربية الأحياء المائية، وبعض استراتيجيات تربية الأحياء المائية الوطنية، من المتوقع أن يشهد إنتاج الأغذية البحرية المستزرعة زيادة كبيرة في الإقليم خلال العقود المقبلة. ويحتاج ذلك إلى تخطيط دقيق للاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للقطاع على الأجل الطويل. واتخذت على الصعيد الدولي خطوات حاسمة لتعزيز التنمية المستدامة والتعاون في ضوء التحديات العالمية الناشئة. وتؤكد أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبالأخص الهدف 14، أهمية "الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة". وعلى مستوى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)، تدعم مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد ممارسات تربية الأحياء المائية المسؤولة بينما يتجسد تحقيق تربية الأحياء المائية المنتجة والمستدامة في الهدف الاستراتيجي 2 للمنظمة. وفي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، أكدت من جديد في عدة مناسبات ضرورة تعزيز النمو الأزرق وتنمية تربية الأحياء المائية المستدامة لضمان الأمن الغذائي. واعتراقاً بهذا الاتجاه المتنامي، وتماشياً مع ولاية ضمان التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، أنشأت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط في عام 2015 فريق مهام مخصص مكلف بمسؤولية إعداد استراتيجية من أجل التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (فريق المهام المعني بتربية الأحياء المائية). ووضعت استراتيجية التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (الاستراتيجية) كجزء من عملية مشاورات موسعة وبالأستناد إلى العناصر الرئيسية التي قدمها فريق المهام المعني بتربية الأحياء المائية. وتهدف الاستراتيجية إلى مساعدة البلدان على تنفيذ خطط الإنتاج الوطنية من أجل تمكين القطاع من تحقيق كفاءة إمكاناته بحلول عام 2030. وتتطلع هذه الاستراتيجية إلى مستقبل لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود يحقق ظروفاً متكافئة ويكفل تعزيز هذا القطاع من أجل زيادة تنافسيته واستدامته وإنتاجيته وربحيته وإنصافه. وتتمحور الاستراتيجية حول ثلاثة أهداف رئيسية تتصدى لمكامن الضعف الرئيسية العابرة للحدود والقضايا الشاملة لعدة قطاعات، بالاستناد إلى دعائم التنمية المستدامة. وسيكون لهذه الأهداف دور محوري في تحقيق الهدف الشامل للاستراتيجية من خلال عدد من النواتج والأنشطة.

#### الهدف 1: وضع إطار تنظيمي وإداري فعال لضمان التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية

النواتج 1-1: تحسين الأطر التنظيمية لتربية الأحياء المائية وترشيد الإدارة العامة للقطاع

النواتج 2-1: تربية الأحياء المائية المتكاملة في المناطق الساحلية

#### الهدف 2: تعزيز التفاعلات بين تربية الأحياء المائية والبيئة وضمان صحة الحيوان ورعايته في الوقت نفسه

النواتج 1-2: تخفيف الآثار الواقعة على البيئة، وتحسين الحماية البيئية

النواتج 2-2: الإدارة الرشيدة لصحة الحيوانات المائية ورعايتها

النواتج 3-2: تعزيز البحوث وتبادل المعرفة بشأن تربية الأحياء المائية

#### الهدف 3: تيسير تربية الأحياء المائية الموجهة إلى السوق وتعزيز صورتها العامة



**النتائج 1-3:** تنمية قطاع تحركه قوى السوق في مجال تربية الأحياء المائية  
**النتائج 2-3:** تحسين سلامة منتجات تربية الأحياء المائية وجودتها في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود  
**النتائج 3-3:** تعزيز تربية الأحياء المائية وتسويق منتجاتها والتوعية بها

## الخلفية

هذه الاستراتيجية الإقليمية المتكاملة لتربية الأحياء المائية هي ثمرة مشاورات موسّعة استُهلّت بعد الدورة التاسعة والثلاثين للهيئة عندما تقرر إنشاء فريق مهام لوضع استراتيجية من أجل التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، بالاستناد بصفة خاصة إلى نتائج المؤتمر الإقليمي "النمو الأزرق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود: تنمية تربية أحياء مائية مستدامة من أجل الأمن الغذائي" (إيطاليا، ديسمبر/كانون الأول 2014). وأكدت هذه النتائج أن الحوكمة الرشيدة تعني أن إدارة تربية الأحياء المائية ينبغي أن تكون تشاركية وفعالة ومساءلة ومتسقة، وينبغي أن تكون قائمة على أطر تنظيمية سليمة وفعالة.

وكان الهدف من عملية الصياغة المشتركة للاستراتيجية هو ضمان شروط تنافسية متكافئة، ومناقشة المعايير المشتركة الدنيا من أجل معالجة القضايا المتشابهة والعابرة للحدود في مجال تربية الأحياء المائية في البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وشارك في هذه العملية منسقون وخبراء وطنيون اجتمعوا في مناسبات متعددة. ويُمثل الاجتماعان اللذان عقدهما فريق المهام المعني بتربية الأحياء المائية حتى الآن أهم معلمين بارزين في هذا الاتجاه. واستعرض الاجتماع الأول للفريق المذكور (إيطاليا، مايو/أيار 2016) آخر ما تحقق من تقدم، وأولويات قطاع تربية الأحياء المائية في الإقليم، واتفق على العناصر الرئيسية الأوليّة، ومجالات العمل، والإجراءات العملية، وأدوات الإدارة، وخارطة طريق للاستراتيجية. وأقرت الدورة الأربعون للهيئة نتائج هذا الاجتماع الأول. واستعرض الاجتماع الثاني لفريق المهام المعني بتربية الأحياء المائية (إيطاليا، نوفمبر/تشرين الثاني 2016) الاستراتيجيات وخطط التنمية القائمة سواء الوطنية أو التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية في الإقليم، وناقش هيكل الاستراتيجية ومحتوياتها، مركزاً بصفة خاصة على الإجراءات ذات الأولوية والاحتياجات من المساعدة التقنية. واتفق الاجتماع على إدخال تحسينات دقيقة على الاستراتيجية، لا سيما هيكلها، وإطارها الزمني، والمكونات المتعلقة بالتعاون والمساعدة التقنية. وعرضت نسخة منقحة من الاستراتيجية على الدورة العاشرة للجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية (تركيا، مارس/آذار 2017) التي وافقت على مواصلة وضع لمساتها الأخيرة حتى يمكن تقديمها إلى الهيئة واعتمادها في دورتها الحادية والأربعين.

وتتفق الاستراتيجية مع المجالات الاستراتيجية لمنصة الهيئة لتربية الأحياء المائية المتعددة أصحاب المصلحة، وأثرتها نتائج مشاريع تربية الأحياء المائية الأخرى التي نفذت حتى الآن ضمن البرنامج الإطاري للهيئة. وتنقسم الاستراتيجية إلى ثلاث أجزاء: (1) مقدمة عامة تتناول بالوصف رؤية الاستراتيجية ومهمتها وطبيعتها ونطاقها ومبادئها التوجيهية؛ و(2) قسم مكرّس للأهداف الثلاثة للاستراتيجية وما يصاحبها من نواتج وأنشطة؛ و(3) قسم يتناول تنفيذ الاستراتيجية.

## مقدمة

### الحاجة إلى استراتيجية إقليمية

تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود قطاع نشط ومتنام يلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل والتنمية الاقتصادية والحد في الوقت نفسه من الاعتماد على مخزونات الأسماك المستغلة بإفراط في كثير من الأحيان. وفي عام 2014، بلغ إنتاج البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود 2 381 954 طنًا بقيمة اقتصادية قُدِّرت بنحو 6.8 مليارات دولار أمريكي. ووفقًا لبعض استراتيجيات تربية الأحياء المائية الوطنية، من المتوقع أن يتجاوز إنتاج البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود 4 600 000 طن في الفترة 2020-2030.

غير أن هذا النمو السريع يفرض تحديات على الاستدامة الشاملة للقطاع في المدى البعيد وبيعت على القلق من زوايا مختلفة. ولا تعني تربية الأحياء المائية المستدامة فقط أن الصناعة مستدامة اقتصاديًا وبيئيًا، بل تعني أيضًا أن المزارع تعمل بطريقة مسؤولة اجتماعيًا وثقافيًا. وأكدت التحديات الراهنة من حيث الحوكمة، والتخطيط المكاني، والقضايا الاقتصادية وقضايا السوق، والمخاوف الإيكولوجية والبيئية، وكذلك عولمة سوق إنتاج تربية الأحياء المائية، الحاجة إلى استراتيجية إقليمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

ومن منظور النمو الأزرق، تُشكّل تربية الأحياء المائية قطاعًا استراتيجيًا للتنمية في المستقبل. ويتمتع هذا القطاع بإمكانات كبيرة في كثير من البلدان والمجتمعات المحلية الساحلية في إقليم البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. ويمكن لهذا القطاع، عندما يدار ويحكم بطريقة سليمة، أن يوفر منافع متعددة من حيث الأغذية المغذية والنتائج الاجتماعية-الاقتصادية الإيجابية. وبالنظر إلى أن تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود تتألف من نظم استزراع عديدة بدرجات متباينة من التطور، يلزم الأخذ بنهج شامل لضمان تنمية تربية الأحياء المائية بطريقة توفق بين جميع مبادئ التنمية المستدامة، مع مراعاة تعقد تربية الأحياء المائية والخصائص التي تتفرد بها في كل أنحاء الإقليم.

ومن المتوقع أن يساعد تنفيذ هذه الاستراتيجية الإقليمية بشأن تربية الأحياء المائية على تحقيق هذا الهدف عن طريق تيسير العمليات التعاونية وتشجيع التآزر كي يُحقق القطاع كامل إمكاناته بحلول عام 2030.

### الرؤية والمهمة

تتطلع الاستراتيجية إلى مستقبل لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود تكون فيه الصناعة قادرة على المنافسة العالمية، ومستدامة، ومنتجة، ومجزية، ومنصفة. ومن المتوقع أن تساعد في الوقت نفسه البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على صياغة أنشطة وخطط عمل منسقة لتربية الأحياء المائية، مع إيلاء عناية خاصة لأولويات تربية الأحياء المائية الحالية وتحدياتها الناشئة على الأصعدة الإقليمية، والإقليمية الفرعية، والوطنية، والمحلية، ومع مراعاة الاستراتيجيات القائمة، سواء الوطنية أو التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية، والمتطلبات القانونية الحالية.

<sup>1</sup> بما في ذلك الإنتاج في جميع البيئات (البحرية، والماء الأجاج، والمياه العذبة) والمحيط الأطلسي.

## السياق الدولي والمؤسسي

أدرك المجتمع الدولي مؤخرًا أنه في ضوء التحديات العالمية الناشئة، يلزم تحقيق مزيد من التقدم من أجل ضمان كفاءة التعاون في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. وفي 1 يناير/كانون الثاني 2016، بدأ رسميًا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدها زعماء العالم في مؤتمر قمة تاريخي للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2015. وسوف تحشد أهداف التنمية المستدامة الجهود خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة بهدف إقامة عالم أكثر ازدهارًا وأكثر استدامة. ويساهم صون البيئة البحرية واستخدامها استخدامًا مستدامًا بدور هام في هذا الاتجاه، ويتجسد ذلك بصفة خاصة في الهدف 14 للتنمية المستدامة الذي يرمي إلى "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة". ويهدف مقصده السابع بصفة خاصة إلى "زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموًا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030". ويعترف هذا الهدف بالدور المهم للحكومة الرشيدة في تربية الأحياء المائية في سياق الجهود الشاملة لتحسين ظروف الحياة، ويشدد على ضرورة "الموازنة بين أولويات النمو والحفظ، وبين المصايد الصناعية والحرفية وتربية الأحياء المائية، بما يضمن المنافع المتساوية للمجتمعات". ومن المهم أيضًا لتربية الأحياء المائية سائر أهداف التنمية المستدامة، مثل الهدف 2 (القضاء التام على الجوع)، والهدف 6 (المياه النظيفة والنظافة الصحية) والهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف 12 (الإنتاج والاستهلاك المسؤولين)، والهدف 13 (العمل المناخي)، والهدف 15 (الحياة والبر)، والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف). وبالرجوع إلى عام 2012، كانت الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) بعنوان "المستقبل الذي نصبوا إليه" قد جدّدت بالفعل الالتزام الدولي بالتنمية المستدامة والتعاون. وإلى جانب هذه الجهود، اختتمت الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالاعتماد التاريخي لاتفاق باريس في ديسمبر/كانون الأول 2015. وللمرة الأولى في التاريخ، أعلنت 174 دولة والاتحاد الأوروبي الالتزام معًا باتخاذ إجراءات طموحة لمكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره ورسمت بالتالي مسارًا جديدًا للجهود المتعلقة بالمناخ العالمي.

ودعمًا لهذه الجهود، أطلقت المنظمة مبادرة النمو الأزرق بهدف معالجة الأمن الغذائي والتخفيف من الفقر عن طريق إنتاج أسماك المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية ذات النوعية الجيدة من خلال عمليات متكاملة ومستدامة وتراعي النواحي الاجتماعية-الاقتصادية. وجسّدت المنظمة سعيها إلى ضمان تربية الأحياء المائية المنتجة والمستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي في هدفها الاستراتيجي 2 الذي يرمي إلى "جعل الزراعة، والحراجة، ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية وأكثر استدامة". ويؤكد برنامج عمل المنظمة بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة<sup>2</sup>، الذي وضعت لجنة مصايد الأسماك، أن "بعض أنشطة مبادرة النمو الأزرق التي تساهم في الهدف الاستراتيجي 2 تشمل أعمالًا تقنية مشتركة بين القطاعات، بما فيها [...] الحد من أثر تكثيف الزراعة على النظم الإيكولوجية المائية، وتحسين صحة الحيوانات المائية، وتعزيز إدارة المناطق الساحلية". وعلاوة على ذلك، تُعالج مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة تعزيز تربية الأحياء المائية المسؤولة. وتُشير المادة 9-1، بصفة خاصة إلى أنه "ينبغي للدول أن تضع وتحفظ إطارًا قانونيًا وإداريًا مناسبًا لتيسير تنمية

<sup>2</sup> منظمة الأغذية والزراعة. 2016. برنامج عمل المنظمة في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة. الدورة الثانية والثلاثون للجنة مصايد الأسماك، روما، إيطاليا، 11-15 يوليو/تموز 2016، الوثيقة COFI/2016/9.

تربية الأحياء المائية بصورة رشيدة"، بينما تتناول المادة 9-2 بوضوح حماية النظم الإيكولوجية المائية العابرة للحدود عن طريق دعم الممارسات الرشيدة في تربية الأحياء المائية، وتطرح المادة 11 حق المستهلكين في الحصول على منتجات مأمونة وجيدة، وتشجع الدول على وضع معايير دنيا في هذا الصدد، وتعزيز إصدار الشهادات.

واعتمدت في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود صكوك قانونية دولية أخرى تساهم في هذه الجهود، ومنها على سبيل المثال اتفاقية برشلونة لعام 1995 لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط.

وعلى المستوى الإقليمي، تتجسد الحاجة إلى تحقيق استدامة قطاع تربية الأحياء المائية في اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة). ويؤكد الاتفاق بوضوح أن "تربية الأحياء المائية المسؤولة تقلص الضغوطات على الموارد البحرية الحية، وتقوم بدور حيوي في تعزيز وحسن استخدام الموارد البحرية الحية، بما في ذلك الأمن الغذائي". ويتفق وضع استراتيجية إقليمية تمامًا مع الفقرة (هـ) من المادة 5 من اتفاق إنشاء الهيئة، التي تنص على أن تقوم الهيئة "بتشجيع اتباع نهج إقليمي فرعي، حسب الاقتضاء، إزاء إدارة مصايد الأسماك وتنمية تربية الأحياء المائية لمعالجة خصائص البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على نحو أفضل".

## 1- الطابع والنطاق

ترتبط الاستراتيجية بالهدف 14 للتنمية المستدامة والهدف الاستراتيجي 2 للمنظمة. وهذه الاستراتيجية متعددة السنوات (2017-2020) وتوفر إرشادات من أجل إطلاق طاقات القطاع في الإقليم عن طريق ضمان وفائه بالحاجة المتزايدة إلى منتجات تربية الأحياء المائية والمساهمة في الأمن الغذائي والحد من الفقر، مع إيلاء عناية خاصة للمجتمعات الساحلية. وتشكل المسؤولية والاستدامة حجري الزاوية لهذه الاستراتيجية التي تتماشى أيضًا مع المبادئ والنهج التي تجسدها الصكوك القانونية الدولية المعاصرة التي تحكم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

ولا تنطبق الاستراتيجية على مصايد الأسماك، نظرًا لأن التحديات المرتبطة بهذا القطاع تُعالج تحديدًا في استراتيجية متوسطة الأجل مكرسة تحديدًا لغرض استدامة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

وتُعالج الأهداف الثلاثة للاستراتيجية مجموعة من جوانب الضعف الرئيسية العابرة للحدود والمسائل الشاملة لعدة قطاعات بالاستناد إلى دعائم التنمية المستدامة. وتساهم النواتج والأنشطة المقترحة في إطار كل مقصد بدور محوري في كفاءة تحقيقها.

## 2- المبادئ التوجيهية

سيسترشد تنفيذ الاستراتيجية بالمبادئ التالية المتجسدة في اتفاق إنشاء الهيئة والمعمول بها على مستوى المنظمة:

الاستدامة: تتمثل رؤية المنظمة للأغذية والزراعة المستدامة في "عالم تكون فيه الأغذية مغذية ومتاحة للجميع، وتحافظ فيه إدارة الموارد الطبيعية على وظائف النظم الإيكولوجية لدعم احتياجات الإنسان في الوقت الحاضر وفي المستقبل". ووفقًا لهذه الرؤية، تتاح للمجتمعات الريفية "الفرصة للمشاركة بدور نشط في التنمية الاقتصادية والاستفادة منها، وتتمتع بظروف العمل اللائق [...] في بيئة تسودها أسعار عادلة [...] وتعيش في أمن، ويمكنها السيطرة على سبل معيشتها والوصول

على نحو منصف إلى الموارد [...]”<sup>3</sup>. ويتجسد ذلك على وجه الخصوص في الهدف الاستراتيجي 2 وفي اتفاق إنشاء الهيئة الذي ينص على أن على الهيئة "اعتبار تربية الأحياء المائية، بما في ذلك مصائد الأسماك القائمة على التربية، وسيلة لتشجيع تنويع الدخل والنظام الغذائي، وضمان استخدام الموارد البحرية الحية، عند القيام بذلك، بطريقة مسؤولة، والمحافظة على التنوع الوراثي، وتقليل التأثيرات السلبية على البيئة وعلى المجتمعات المحلية" (الفقرة (د) من المادة 5).

أفضل المعارف المتاحة: ينبغي أن يستند تنفيذ الاستراتيجية إلى أفضل المعارف المتاحة، بما يشمل اتجاهات تربية الأحياء المائية، والنظم الإيكولوجية، والبيئة البحرية، وكذلك المعلومات ذات الصلة المستمدة من مجموعة متنوعة من المصادر. وتبذل جهود لجمع كل المعلومات المتاحة، وينبغي تطبيق معايير لضمان جودة المعلومات حيثما أمكن عند الاقتضاء.

الموضوعية والشفافية: ينبغي أن تراعي متطلبات السرية عند جمع المعلومات المتصلة بالحالة والاتجاهات في تربية الأحياء المائية والنظم الإيكولوجية والبيئة البحرية وتحليلها ونشرها. وينبغي تعزيز الشفافية في عمليات صنع القرارات وما يتصل بها من أنشطة. وينبغي التعبير عن عدم التيقن المتصل بالمعلومات المتعلقة بحالة تربية الأحياء المائية واتجاهاتها دون الانتقاص من تطبيق النهج الوقائي وفقاً لاتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصاد السمكية لعام 1995 ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد عندما تكون البيانات والمعلومات غير مكتملة.

التوقيت المناسب: ينبغي ضمان جمع المعلومات عن حالة تربية الأحياء المائية والنظم الإيكولوجية والبيئة البحرية وتحليلها ونشرها في وقت مناسب قدر الإمكان.

المشاركة والتعاون: ينبغي تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين والهيكل والآليات القائمة من أجل إيجاد تآزر وتجنب حالات الازدواجية في المعارف والمبادرات القائمة. وينبغي تنفيذ الاستراتيجية وفق نفس النهج التشاركي والتشاورى المستخدم في المرحلة التحضيرية. ويمكن أن يشمل المشاركون المعنيون في العملية، ضمن أمور أخرى، ممثلين عن الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وكذلك المنظمات الدولية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

القابلية للتكيف وتهيئة ظروف متكافئة: ينبغي أن تكون الأنشطة قابلة للتكيف بالقدر الكافي للسماح بإجراء تعديلات، حسب اللزوم، مع مراعاة مختلف مراحل النضج في القطاع، ومختلف الأطر القانونية في إقليم البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب قدرات الدول النامية في الإقليم أثناء التنفيذ، وينبغي السعي إلى تهيئة ظروف متكافئة من أجل ضمان التكافؤ والحيادية والمساواة في الفرص بين جميع الأطراف المعنية.

### 3- الأهداف والنواتج والأنشطة

**الهدف 1: وضع إطار تنظيمي وإداري فعال لضمان التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية**

أعلن المجتمع الدولي في عدة مناسبات اعترافه بأن الحوكمة الرشيدة في مجال تربية الأحياء المائية يمكن أن تساهم في زيادة المقبولية الاجتماعية للقطاع، وتحسين الثقة لدى أصحاب المصلحة، وبالتالي إطلاق إمكاناته الاجتماعية-الاقتصادية وتمكين مختلف الجهات الفاعلة من الاستفادة من فرص التنمية الجديدة.

<sup>3</sup> منظمة الأغذية والزراعة. 2014. بناء رؤية مشتركة لاستدامة الأغذية والزراعة: المبادئ والنهج.



ومن المُسلّم به علي نطاق واسع أن التحديات الرئيسية أمام تنمية تربية الأحياء المائية في البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود هي: عدم ترشيد التنظيم الإداري، والافتقار إلى أطر تنظيمية مخصّصة لهذا الغرض تراعي تحديدًا التخطيط المكاني المنسق وتمكّن من اختيار مناطق مناسبة لتربية الأحياء المائية (مثل تنفيذ نظام المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية)، وتداخل التشريعات والسلطات العديدة، وعدم كفاية استراتيجيات التخطيط الطويل الأجل، والافتقار إلى عمليات تشاركية وشفافة لصنع القرار. وتُسفر هذه المعوقات عن بيروقراطية مفرطة، وضعف التنسيق بين السلطات، وعمليات الترخيص والتأجير المطوّلة والمرهقة، والنزاعات على الاستخدامات المتنافسة، وإساءة تخصيص الموارد، وركود الصناعة، والأضرار البيئية التي لا سبيل إلى إصلاحها في النظم الإيكولوجية المائية العابرة للحدود.

وفي ضوء ذلك، ينبغي إجراء تحسينات لوضع أطر تنظيمية وإدارية فعالة من أجل ضمان استدامة نمو تربية الأحياء المائية وتحسين دمجها في المناطق الساحلية. ومن هنا، تهدف الاستراتيجية، في سياق هدفها الأول، إلى ضمان أن تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود: (أ) ينظمها نظام سليم وفعال ومن خلال تنفيذ لوائح محدّدة تحكم القطاع بما يتفق مع مبادئ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وبدعم من خطط استراتيجية؛ و(ب) تستند إلى آليات تشاركية فعالة وشفافة في عمليات صنع القرار؛ و(ج) تتطور بطريقة متسقة ومستندة إلى مبادئ التخطيط المكاني البحري والساحلي، ومتكاملة مع أنشطة المستعملين الساحليين الآخرين. وسعيًا إلى النهوض بالحوكمة الرشيدة لتربية الأحياء المائية في الإقليم، تهدف الاستراتيجية إلى دعم البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود في تهيئة ظروف مواتية، ومنها على سبيل المثال ما يلي: أطر تنظيمية محسّنة ومكرسة لهذا الغرض، وترشيد التنظيم الإداري والإدارة العامة للقطاع، وعمليات صنع السياسات التشاركية والشفافة والمسؤولة (الناتج 1-1)؛ ودمج تربية الأحياء المائية في المناطق الساحلية والبحرية بصورة محسّنة ومستدامة، وتعزيز التوافق بين القطاع وسائر الأنشطة البشرية الحالية والمقبلة (الناتج 2-1).

### الناتج 1-1: أطر تنظيمية محسّنة لتربية الأحياء المائية وترشيد الإدارة العامة للقطاع

تُشير آخر البيانات<sup>4</sup> إلى أن التحديات الرئيسية أمام الحوكمة الرشيدة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود مرتبطة بالافتقار إلى أطر تنظيمية شاملة، وعدم وجود هياكل قيادية واضحة، وضيق الحيز المخصص لتربية الأحياء المائية.

ولا تشمل الأطر القانونية في كثير من الأحيان رؤية شاملة لأنشطة تربية الأحياء المائية، كما أنها لا تراعي الخصائص المتصلة بموقع أنشطة تربية الأحياء المائية (على البر، أو في عرض البحر، أو في المياه الساحلية)، ونوع الإنتاج (مكثّف أو موسّع) أو نوع المشاريع (صغيرة أو متوسطة أو كبيرة). ويتجسّد ذلك أيضًا في صعوبات الإدارة التي يواجهها المديرون عند تطبيق لوائح تربية الأحياء المائية نفسها. ووفقًا لآخر الاستقصاءات في إقليم البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، يُطبّق 62 في المائة من البلدان خطة تنمية وطنية مكرّسة لتربية الأحياء المائية، بينما لا توجد لوائح محدّدة بشأن تربية الأحياء المائية إلا في 25 في المائة من البلدان. وتُنظّم قوانين مصائد الأسماك أو الزراعة غير المصمّمة لتلبية الاحتياجات الخاصة بقطاع تربية الأحياء المائية هذا القطاع في البلدان التي لا توجد لديها أي لوائح محدّدة بشأن تربية الأحياء المائية<sup>5</sup>.

<sup>4</sup> Chapela, R. 2016، استعراض النهج الحالية في التخطيط المكاني لتربية الأحياء المائية في البيئات البحرية وبيئات المياه العذبة في أوروبا، وفي بلدان البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. أعد التقرير لمشروع الحيز المائي (AquaSpace) الممول من الاتحاد الأوروبي- نهج النظام الإيكولوجي في إتاحة حيز لتربية الأحياء المائية المستدامة (<http://www.aquaspace-h2020.eu/>).

<sup>5</sup> Chapela, 2016.

ووفقاً للخطوط التوجيهية الاستراتيجية للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في الاتحاد الأوروبي (2013)، تتجاوز مدة ترخيص مزارع تربية الأحياء المائية 17 شهراً في أغلبية بلدان الاتحاد الأوروبي، في حين أن مدة تصريح نشاط تربية الأحياء المائية في البحر في بعض البلدان محدودة (أقل من 10 سنوات). وعلاوة على ذلك، غالباً ما تكون المدة المطلوبة لبناء المرافق وبدء الإنتاج طويلة نوعاً ما (2.5-3.5 سنوات) قبل البيع الأول. وأخيراً، لا يوجد لدى سوى عدد محدود من البلدان في إقليم البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود محافل تشاركية فعالة، مثل المنصات متعددة أصحاب المصلحة أو الآليات المماثلة (منصات موازية، أو لجان لتربية الأحياء المائية، أو غير ذلك) للتمكين من الحوار والمشاركة في عمليات صنع القرار.

وسوف يتطلب هذا الناتج تنفيذ الأنشطة التالية:

#### أنشطة لدعم تحسين الأطر التنظيمية وتعزيز الكفاءة الإدارية

(أ) إعداد خطوط توجيهية إقليمية من أجل النظم التنظيمية السليمة، بما يشمل مبادئ توجيهية، وممارسات جيدة، وعناصر رئيسية لتحقيق نمو مستدام في قطاع تربية الأحياء المائية (مثل سن قوانين محدّدة واتخاذ تدابير بشأن الحقوق الاجتماعية وشروط العمل المنصفة). ومن المتوقع أن يتيح ذلك للبلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود متطلبات أساسية دنيا للقضايا المتصلة بالحوكمة، مثل إصدار التصاريح، والتخطيط المكاني، والتنافسية، وضمان تهيئة ظروف متكافئة.

(ب) تجميع الممارسات الناجحة المتعلقة بتبسيط عمليات إصدار التصاريح على المستويين الإقليمي والعالمي من أجل إجراء مقارنة معيارية لنماذج الحوكمة الرشيدة وخياراتها. وسوف يوفّر هذا النشاط الدعم الضروري والحلول العملية لمساعدة البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على تحسين إجراءاتها الإدارية.

(ج) تنظيم برامج للتدريب وبناء القدرات الوطنية للمشغلين وصناع القرار على المستويين المحلي والإقليمي. وسوف يُعزز هذا النشاط دور تربية الأحياء المائية في خطط التنمية الوطنية والإقليمية (مثل صحة الإنسان، والاقتصاد المحلي والوطني) وسيعمّق الوعي بنظم الحوكمة الرشيدة وإجراءاتها في مجال تربية الأحياء المائية. ويمكن أيضاً تنظيم حلقات عمل لتحسين التعاون بين المؤسسات.

(د) رصد التقدم المحرز في تنمية تربية الأحياء المائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. ويهدف هذا النشاط إلى رصد تنفيذ التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية وفقاً لمؤشرات الاستدامة المحدّدة حتى الآن من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية وكذلك في إطار مشروع InDAM<sup>6</sup>.

(هـ) إنشاء شبكة إقليمية (و/أو منتدى/حلقة عمل) بشأن حوكمة تربية الأحياء المائية بين البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والمنظمات الشريكة من أجل معالجة القضايا التنظيمية على نحو منسّق ولتقاسم الخبرات والمعرفة. ومن المتوقع أن يوفّر هذا النشاط بيئة مواتية تمكّن من التعاون بين صناع القرار حول القضايا المتصلة بتربية الأحياء المائية بغرض تعزيز جهود تنسيق اللوائح على المستوى الإقليمي.

#### أنشطة لتعزيز المساءلة عن صنع السياسات وعمليات التنفيذ

6 مشروع "مؤشرات التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية والخطوط التوجيهية لاستخدامها في البحر الأبيض المتوسط".

(و) إعداد خطوط توجيهية لتعزيز مشاركة منظمات أصحاب مزارع تربية الأحياء المائية في إدارة تربية الأحياء المائية. وسوف تشمل هذه الخطوط التوجيهية أحكامًا تهدف إلى تعزيز آليات مشاركة أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار من أجل ضمان إسهامات استباقية من الجهات الفاعلة المعنية وتعزيز مساءلتها.

(ز) دعم إنشاء أدوات تشاركية وطنية وإقليمية، مثل المنصات المتعددة أصحاب المصلحة. ومن المتوقع أن تُعزز هذه الأدوات التشاركية شبكة إقليمية قوية يشارك فيها خبراء تربية الأحياء المائية والشركاء والمنظمات البحثية على المستوى الوطني لحفز الحوار وتيسير تبادل المعرفة على مختلف المستويات الجغرافية من أجل توفير حلول إقليمية للتحديات الرئيسية والأولويات المحددة على المستوى الوطني.

## النتائج 1-2: تربية الأحياء المائية المتكاملة في المناطق الساحلية

ينبغي النظر في التطوير المكاني لتربية الأحياء المائية البحرية داخل السياق الأوسع للتخطيط المكاني البحري من أجل التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية على المناطق الساحلية، وتجنب المنافسة مع المستعملين الآخرين، وصون خدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها البيئة. ويعرقل الافتقار إلى تخطيط مكاني سليم في إقليم البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود تنمية تربية الأحياء المائية. وعلى الصعيد المحلي، ينبع مصدر النزاع الرئيسي من الصراع على الحيز البحري ومن تنافس الاستخدامات الساحلية والمستخدمين في المناطق الساحلية؛ ولذلك فإن الحيز متاح لأي تنمية جديدة لتربية الأحياء المائية في المناطق الساحلية محدود بدرجة خطيرة. وترتبط النزاعات التي تُبلغ عنها في العادة البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود بالتفاعلات مع السياحة والمجتمعات المحلية والحفاظ على البيئة ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق وكذلك صناعة النفط والغاز.<sup>7</sup>

واعترف المجتمع الدولي في عدة مناسبات بالحاجة إلى تخطيط مكاني بحري. وأكدت أيضًا لجنة مصايد الأسماك<sup>8</sup> الأهمية الحاسمة للتخطيط المكاني البحري من أجل ضمان تخصيص حيز لتربية الأحياء المائية ودمج أنشطتها في الاستخدامات الساحلية الأخرى على نحو متضافر. وعلى مستوى الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، يؤكد القرار GFCM/36/2012/1 بشأن الخطوط التوجيهية للمناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية المعتمد في عام 2012 أن تنمية تربية الأحياء المائية على طول المناطق الساحلية يتجاوز مفهوم تحديد المناطق، وأن التخطيط المكاني لمصايد الأسماك البحرية، وبرامج تقييم الأثر البيئي ورصده أساسية لتنفيذ استراتيجية إقليمية تُعالج المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية. ويرى القرار أن تنفيذ المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية أولوية من أجل تنمية أنشطة تربية الأحياء المائية وإدارتها على نحو مسؤول في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. ويشمل القرار أيضًا أحكامًا اجتماعية واقتصادية تهدف إلى الحد من المؤثرات الخارجية السلبية لتربية الأحياء المائية والسماح في الوقت نفسه بتنمية متناغمة لمختلف أنواع الأنشطة في نفس المنطقة. وعلاوة على ذلك، يُشدد القرار على أن تنفيذ المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية ينبغي أن تصحبه في العادة خطة إدارة لتنمية تربية الأحياء المائية.

<sup>7</sup> Chapela, 2016.

<sup>8</sup> لجنة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة. 2014. تقرير الدورة السابعة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية. سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، 7-11 أكتوبر/تشرين الأول 2013. تقرير المنظمة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 1064. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 53 صفحة.



وتتظر بلدان الإقليم في تصميم أنشطة تربية الأحياء المائية في سياق التخطيط المكاني البحري، خاصة من أجل التخصيص المكاني والزمني للحيز البحري لمختلف الأنشطة بغرض الحفاظ على الخدمات الإيكولوجية التي توفرها النظم الإيكولوجية في المحيطات. ومن ذلك على سبيل المثال أن التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن التخطيط المكاني البحري<sup>9</sup> يحدد مبادئ جامعة ومتطلبات مشتركة للأنشطة البشرية في الحيز البحري داخل الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ويشترط التوجيه تنفيذ التخطيط المكاني البحري في كل مياه الاتحاد الأوروبي، ووضع خطط مشتركة بين القطاعات للحيز البحري في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2021. وتتماشى جميع الأنشطة المتوخاة في الاستراتيجية مع عمليات تخطيط الحيز المكاني الدولية والإقليمية وما فوق الوطنية والوطنية.

وكشفت دراسة استقصائية أجريت مؤخراً في 21 بلداً من البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود أن 14 بلداً نفذ عملية اختيار المواقع من أجل تنمية تربية الأحياء المائية. غير أن عدة حواجز (النزاع على الحيز، والشواغل البيئية، وأولويات تربية الأحياء المائية غير المأخوذة في الحساب، وغيرها) لا تزال تحد من إنشاء مناطق مخصصة لتربية الأحياء المائية. وعلاوة على ذلك، من المهم التشديد على أن اختيار المواقع في حد ذاته لا يعني إنشاء مناطق مخصصة لتربية الأحياء المائية، كما لا يعني تخطيط وإنشاء مناطق مخصصة تحديداً لتربية الأحياء المائية. وأشار أيضاً المجيبون على الاستقصاء أن 8 بلدان فقط حددت مناطق مخصصة لتربية الأحياء المائية أو مناطق لإدارة تربية الأحياء المائية. ولذلك يلزم التشجيع على تنفيذ هذه الأدوات من أجل تعزيز دمج تربية الأحياء المائية في المناطق الساحلية<sup>10</sup>.

وسوف يتطلب هذا الناتج تنفيذ الأنشطة التالية:

- (أ) **تنفيذ مشاريع تعاون تقني وآليات لدعم فعالية تنفيذ المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية في الإقليم.** سيشمل هذا النشاط بناء القدرات والتدريب لدعم البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود في تحقيق تنفيذ فعال للمناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية ولتيسير التخطيط الاستباقي (بالاستناد إلى القرار GFCM/36/2012/1). ويمكن تصميم هذا النشاط، حسب الطلب، بما يلائم المتطلبات المحددة، حسب الاقتضاء، وينبغي دمجها في العملية الأوسع للتخطيط المكاني البحري في الاتحاد الأوروبي.
- (ب) **إعداد مجموعة أدوات للمناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية ونشرها.** ستوضح هذه المجموعة من الأدوات منافع المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية وستوفر معلومات عن تنفيذها وإدارتها من أجل تعظيم المعرفة العلمية القائمة بشأن المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية في الإقليم. وسوف تستند إلى الإنجازات التقنية والمخرجات المعرفية القائمة التي تناسب الخصائص المميزة للإقليم. وسوف تشمل مجموعة الأدوات دليلاً، فضلاً عن مواد إرشادية، مثل الرسومات البيانية، والورقات الموجزة، والنشرات القصيرة، ودليلاً تدريبياً للمديرين العموميين.

<sup>9</sup> التوجيه 2014/89/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي في 23 يوليو/تموز 2014 بشأن وضع إطار للتخطيط المكاني البحري.

<sup>10</sup> Chapela, 2016.

## الهدف 2: تعزيز التفاعلات بين تربية الأحياء المائية والبيئة وضمان صحة الحيوان ورعايته في الوقت نفسه

سلطت عدة منتديات دولية وإقليمية الضوء على الحاجة إلى تعزيز التفاعلات بين تربية الأحياء المائية والبيئة. وأقر مؤتمر ريو+20 لعام 2012 بأن النظم الإيكولوجية البحرية السليمة قادرة على تحقيق إنتاجية أكبر، وهي أساسية للاقتصادات البحرية المستدامة. وفي ضوء ذلك، اقترحت اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك في عام 2016 أن مبادرة المنظمة للنمو الأزرق ينبغي ألا تقتصر في تركيزها على الاستراتيجيات الهادفة إلى الحد من الآثار السلبية المترتبة عن تربية الأحياء المائية، بل ينبغي أن تساهم أيضاً في تعظيم التأثيرات الإيجابية الناشئة عن تربية الأحياء المائية، مثل تأثيرات استزراع الصدفيات، على البيئة<sup>11</sup>. وعلى الصعيد الإقليمي، اعترفت الهيئة بأهمية الموازنة بين التقليل إلى أدنى حد من التأثيرات الواقعة على البيئة ودعم زيادة إنتاج تربية الأحياء المائية في المناطق الساحلية.

ويشترك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود في نظام إيكولوجي مائي فريد ويتميزان بتعدد التفاعلات بين تربية الأحياء المائية والبيئة. ويمكن لآثار تربية الأحياء المائية على البيئة على النطاق المحلي أن تؤثر سلباً على الخدمات الإيكولوجية التي توفرها البيئة، ويمكن أن تؤثر على نطاقات أوسع. وفي هذا الصدد، يؤدي عدم التعاون الإقليمي في معالجة القضايا العابرة للحدود وضعف تنسيق القواعد والمعايير إلى زيادة صعوبة رصد تلك التفاعلات. وتساهم عوامل أخرى في عرقلة هذه الجهود: عدم وجود برنامج مطبق ومنسق للرصد البيئي في مجال تربية الأحياء المائية، ونقص القدرات في مجال تحليل المخاطر وعدم تطبيقها، والخطوط التوجيهية الشحيحة بشأن مكافحة الوقاية (في ما يتصل بالأمراض، والأنواع الغريبة والأسماك الهاربة، والإجهادات الناشئة عن تغير المناخ وتحمض المحيطات)، وعدم وجود معايير مطبقة للوقاية ومراقبة الملوثات على طول سلسلة القيمة، وضعف الأطر التنظيمية وأطر الرصد المنسقة.

وفي ضوء ذلك، يلزم بذل جهود لتعزيز التفاعلات بين تربية الأحياء المائية والبيئة وضمان صحة الحيوان ورعايته في الوقت نفسه. وفي سياق الهدف 2، تهدف الاستراتيجية إلى ضمان ما يلي في تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود: (أ) أنها تُشكّل جزءاً لا يتجزأ من البيئة التي يتم فيها حفظ الخدمات الإيكولوجية المقدمة؛ و(ب) أنها قادرة على ضمان مستوى ملائم من الصحة والرعاية للحيوانات المائية المستزرعة؛ و(ج) أنها تستند إلى بحث وتطوير تكنولوجي تعاوني نشط قائم على احتياجات الصناعة وتُنتقل نتائجه بفعالية إلى أصحاب المزارع. وسعيًا إلى المضي قدماً نحو تعزيز التفاعلات بين تربية الأحياء المائية وضمان صحة الحيوان ورعايته، تهدف الاستراتيجية إلى دعم البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود في التخفيف من الآثار الواقعة على البيئة وتحسين حمايتها. وينبغي تحقيق ذلك من خلال إجراءات تُعزز أنشطة تربية الأحياء المائية التقليدية والذكية (الناتج 2-1)؛ وزيادة كفاءة إدارة أنشطة الإنتاج وتحسين صحة الحيوانات المائية ورعايتها (الناتج 2-2)؛ وتعزيز البحوث وتبادل المعرفة لدعم تنمية تربية الأحياء المائية (الناتج 2-3).

<sup>11</sup> منظمة الأغذية والزراعة. 2016. القرارات والتوصيات الصادرة عن الدورة الثامنة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك، برازيليا، البرازيل، 5-9 أكتوبر/تشرين الأول 2015. الدورة الثانية والعشرون للجنة مصايد الأسماك، روما، إيطاليا، 11-15 يوليو/تموز 2016. الوثيقة COFI/2016/4.

## الناتج 2-1: تخفيف الآثار الواقعة على البيئة وتحسين الحماية البيئية

تعتمد تربية الأحياء المائية على المياه البحرية النظيفة والصحية. ولذلك، فإن تنفيذ تقييم الأثر البيئي قبل إنشاء عمليات الاستزراع المائي أمر حاسم لمعالجة الآثار البيئية قبل حدوثها؛ وعلاوة على ذلك، من الأساسي لتقييم التأثيرات والآثار على البيئة وتربية الأحياء المائية نفسها رصد البيئة المحيطة بمرافق الاستزراع في البحر. وتماشياً مع القرار GFCM/36/2012/1، ينبغي تحديد منطقة تأثير مسموح بها لأنشطة تربية الأحياء المائية في المنطقة القريبة من كل مزرعة وينبغي أن تكون مصحوبة ببرنامج للرصد البيئي. وانطلاقاً من هذه الحاجة، وضعت الهيئة خطوطاً توجيهية بشأن برنامج للرصد البيئي لتربية الأسماك الزعفرانية البحرية في الأقفاص. وأكدت النتائج التي كشفت عنها مؤخراً دراسة استقصائية أجريت في إطار مشروع تطوير اختيار المواقع والقدرة الاستيعابية في تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط ضمن المناطق المناسبة لتربية الأحياء المائية (مشروع SHoCMed)<sup>12</sup> أن 8 من أصل 12 بلداً مستجيباً في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود - أي ما يمثل 80 في المائة من البلدان المشاطئة التي تمارس تربية الأسماك في أقفاص بحرية - ليس لديها نظام دائم للرصد البيئي. وأظهرت النتائج أيضاً عدم وجود تعاون مع القائمين بالاستزراع في أنشطة الرصد في الحالات التي يوجد فيها نظام للرصد البيئي. وفي كثير من الحالات، توجد بيانات الرصد البيئي ولكن يتعذر الوصول إليها بسبب عدم التعاون بين مختلف المؤسسات والمزارع.

وأشارت دراسة أخرى أجريت مؤخراً على المستوى الأوروبي<sup>13</sup> أن حوادث الأسماك الهاربة متكررة أيضاً بصورة نسبية في ستة بلدان، حيث أشارت التقارير إلى 242 حادثة، منها ثلاث في بلدان مطلة على البحر الأبيض المتوسط، فر فيها ما يقرب من 8.9 ملايين سمكة. ويرجع السبب الرئيسي وراء ذلك إلى عدم اتخاذ تدابير وقائية كافية على مستوى المزارع، وهو ما ينطوي على مخاطر تفشي الأمراض وانتشار تهديدات الأمن البيولوجي. وينبغي وضع إجراءات صارمة لتنظيم إدخال الأنواع الغريبة والأنواع الأخرى الغائبة محلياً. وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، تضع لائحة صادرة عن المجلس بشأن الأنواع الغريبة في تربية الأحياء المائية<sup>14</sup> إطاراً لحوكمة ممارسات تربية الأحياء المائية المتعلقة بالأنواع الغريبة والأنواع غير المتوطنة من أجل تقييم وتقليص الآثار المحتملة الناجمة عن هذه الأنواع وما يرتبط بها من أنواع غير مستهدفة على الموائل المائية. وتراعي الاستراتيجية أيضاً هذا السياق الخاص بالاتحاد الأوروبي. ويمكن لتنفيذ أفضل ممارسات الإدارة المصممة تصميم جيداً على مستوى المزارع أن يدعم المنتجين في جهودهم الرامية إلى الحد من الآثار على البيئة أو التخفيف من تلك الآثار، وزيادة الكفاءة والإنتاجية، وتحسين سلامة الأغذية وجودة منتجات المزارع، وتعظيم المنافع الاجتماعية من تربية الأحياء المائية، وتحسين مقبوليتها الاجتماعية واستدامتها.

وسوف يتطلب هذا الناتج تنفيذ الأنشطة التالية:

<sup>12</sup> النتيجة التي خلصت إليها الدراسة الاستقصائية بشأن "إمكانية تنفيذ الخطوط التوجيهية بشأن برنامج للرصد البيئي المنسق لتربية الأسماك الزعفرانية البحرية في الأقفاص في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على المستوى الوطني" (مشروع تطوير اختيار المواقع والقدرة الاستيعابية في تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط ضمن المناطق المناسبة لتربية الأحياء المائية).

<sup>13</sup> Jackson, D., Drumm, A., McEvoy, S., Jensen, Ø., Mendiola, D., Gabiña, G., Borg, J.A., Papageorgiou, N., Karakassis, I., Black, K.D. (2015) A pan-European valuation of the extent, causes and cost of escape events from sea cage fish farming. *Aquaculture*. (436):21-26.

<sup>14</sup> لائحة مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 2007/708 الصادرة في 11 يونيو/حزيران 2007 بشأن استخدام الأنواع الغريبة والغائبة محلياً في تربية الأحياء المائية.

- (أ) إعداد خطوط توجيهية بشأن أساليب تحليل المخاطر وتسجيل البيانات. سُسِّلَت هذه الخطوط التوجيهية الضوء على أهمية الرصد وجمع البيانات عن جوانب محدّدة في أنشطة تربية الأحياء المائية. ويمكن أيضًا أن تأخذ بالاعتبار المسائل البيئية التي لا تخضع في العادة للرصد والتسجيل (المتعلقة مثلًا بالأنواع الغريبة والأنواع غير المتوطنة، والأسماك الهاربة، ومسببات الأمراض والعقاقير والأعلاف، وما إلى ذلك).
- (ب) وتوفير التدريب والمساعدة التقنية من أجل تنفيذ برنامج الرصد البيئي. ويهدف هذا النشاط إلى تعزيز بناء القدرات الوطنية من أجل تنفيذ برنامج الرصد الوطني في المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية، وزيادة الوعي بالاستخدام العملي لأدوات الإدارة والرصد.
- (ج) وإصدار مجموعة أدوات وتعميمها من أجل مواعاة المعايير المشتركة الدنيا. بشأن المناطق المؤثرة المسموح بها ومعايير الجودة البيئية. وهذه المجموعة من الأدوات سُنكِّلَت وسُحُدَّت المعايير والمتطلبات الحالية بشأن الرصد البيئي التي أصدرتها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية، مع مراعاة تغيّر المناخ والظواهر ذات الصلة التي يمكن أن تُشكِّل تهديدات لتربية الأحياء المائية.
- (د) وتنفيذ خطط موجهة نحو "أنشطة تربية الأحياء المائية الذكية مناخيًا". ويهدف هذا النشاط إلى دعم أنشطة تربية الأحياء المائية التي تؤثر تأثيرًا إيجابيًا على الاحترار العالمي، وتُساهم بذلك في صون الخدمات الإيكولوجية التي توفرها البيئة، وتُعظم التأثيرات الإيجابية لتربية الأحياء المائية على البيئة. ويمكن أن تستفيد من المبادرات المنفذة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية - من قبيل تربية الأحياء المائية الموسّعة في مناطق البحيرات، والمناطق البحرية المحمية، وتربية بلح البحر - التي تأخذ في الاعتبار بصمة الكربون والنماذج المستدامة للعلاج البيولوجي بغرض ضمان احتجاز الكربون والحفاظ على البيئة.
- (هـ) وإعداد خطوط توجيهية بشأن تعزيز أفضل ممارسات إدارة تربية الأحياء المائية. ويهدف هذا النشاط إلى زيادة الوعي والمسؤولية بين أصحاب المزارع فيما يتصل بالحفاظ على صون البيئة. وسوف تركز أفضل ممارسات الإدارة على المعايير الدنيا المتصلة بتربية الأنواع الرئيسية المستزرعة، بما في ذلك كثافة الأرصدة، وإدارة الأعلاف، وجودة المياه ورصدها، والجدول الزمني للحصاد، وإدارة العقاقير، والأمراض، وتنفيذ خطط الإشراف.

## النتائج 2-2: الإدارة المسؤولة لصحة الحيوانات المائية ورعايتها

أثيرت مؤخرًا مخاوف بشأن مقاومة المضادات الحيوية ومضادات الميكروبات، وتتطلب هذه المسألة العالمية الشاملة استخدامًا مسؤولًا للمعالجات الناجحة والوقاية من الأمراض. وتتجسّد الحاجة الملحة إلى معالجة مسألة إدارة صحة الحيوانات المائية ورعايتها في الهدف الاستراتيجي 2 الذي يُحدّد تحسين صحة الحيوانات المائية كأولوية للفترة 2016-2017 وما بعدها. وعلى المستوى الدولي، يعالج الدستور الغذائي ومنظمة الصحة العالمية تحديدًا القضايا الصحية بالاستناد إلى المبدأ الذي يقضي بأن تكون الحيوانات والمحاصيل سليمة صحيًا طوال كامل السلسلة الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، تُسلط مدونة صحة الحيوانات المائية الصادرة عن المنظمة العالمية لصحة الحيوان الضوء على جوانب هامة، لا سيما حالات العدوى.

وفي هذا السياق، يتمثل الهدف في مواعاة الإجراءات الرامية إلى معالجة التحديات المتصلة بصحة الحيوانات المائية ورعايتها وفق نهج يأخذ في الحسبان الخصائص المميزة الحالية لتربية الأحياء المائية في الإقليم. وتعتمد إدارة صحة ورعاية الأسماك المستزرعة، بما في ذلك

الوقاية من الأمراض واستخدام الأدوية البيطرية والمنتجات البيولوجية والمواد الكيميائية استخدامًا مسؤولًا، على الإدارة الشاملة للمزارع. ويمكن للإدارة السليمة للمزارع أن تكفل صحة الأسماك وتحافظ في الوقت نفسه على سلامة الأغذية وجودتها وتقلل إلى أدنى حد من الآثار المحتملة على صحة الإنسان والبيئة.

وسوف يتطلب هذا الناتج تنفيذ الأنشطة التالية:

- (أ) توفير بناء القدرات لأصحاب مزارع تربية الأحياء المائية في مجال تحليل المخاطر (بما يشمل تقييم المخاطر وإدارتها والإبلاغ عنها)، والإدارة التكوينية، والتشخيص، وتديبير الأمن البيولوجي، والأمن الصحي والغذائي (الاستخدام المسؤول للأدوية واللقاحات المعتمدة والمسجلة والقابلة للتتبع). وسوف يُحسن هذا النشاط قدرات أصحاب المزارع على الوقاية من الأمراض ومعالجة المخاطر والأخطار المحتملة التي تفرضها عمليات الاستزراع.
- (ب) ووضع نظم وبروتوكولات للتشخيص المبكر لمسببات الأمراض بدعم من مختبرات معتمدة ومجهزة ومختصة. وسوف يُعزز هذا النشاط القدرة على احتواء تفشي الأمراض.

### الناتج 2-3: تعزيز البحوث وتبادل المعرفة بشأن تربية الأحياء المائية

أقرت اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك مؤخرًا بأهمية دور التنقيف والبحث في مجال تربية الأحياء المائية وكذلك الاسهامات المحتملة في تنمية تربية الأحياء المائية المستدامة<sup>15</sup>. ويؤدي البحث والتطوير التكنولوجي دورًا رئيسيًا، ذلك أنه يُحقق الابتكار، ويُعزز التقدم التكنولوجي السريع، ويُشكل جانبًا هامًا من جوانب القدرة على المنافسة لدى أصحاب المزارع والصناعة ككل.

وقطعت البحوث أشواطًا بعيدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود حسب ما أكده مشروع بحوث تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط<sup>16</sup> الذي نُفذ في 12 بلدًا من البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط. وتُشير نتائج هذا المشروع إلى مشاركة 115 معهدًا بحثيًا و1155 باحثًا خلال عام 2013 في بحوث تربية الأحياء المائية، وتنفيذ 547 مشروعًا بحثيًا في مجال تربية الأحياء المائية منذ عام 2005 حتى عام 2010. ولكي يكون المشروع فعالًا، ينبغي أن يستند اختيار المواضيع البحثية إلى الاحتياجات الفعلية في القطاع والنواتج التي ينبغي أن تصب في الصناعة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تحسين الحوار بين الصناعة (لا سيما أصحاب المزارع الصغيرة النطاق الذين لا يتاح لهم سوى موارد تمويلية محدودة) والأوساط البحثية. وينبغي إنشاء شبكات فعالة وتيسير التعاون في مجال البحث لتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة، وتقوية العلاقات التآزرية، وتحسين تنسيق أنشطة البحوث من أجل تجنب الازدواجية أو التفتت.

وتعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود منطقة معرضة لتغير المناخ؛ ومن المرجح أن ينطوي ذلك على تغييرات في درجات الحرارة، وتلوث المغذيات، وتكاثر الطحالب الضارة، وإجهاد المياه، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتحمض المياه، والأمراض. ويمكن أن تؤثر هذه التهديدات على قطاع تربية الأحياء المائية، وبخاصة على استزراع الصدفيات؛ وبالتالي فإن المعلومات المحددة القائمة على العلوم ضرورية لتقييم درجة التعرض لتغير المناخ والظواهر

<sup>15</sup> لجنة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة. 2014. تقرير الدورة السابعة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية. سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، 7-11 أكتوبر/تشرين الأول 2013. تقرير المنظمة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 1064. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 53 صفحة.

<sup>16</sup> www.aquamedproject.net



المصاحبة له، مع مراعاة الأماكن وقطاعات الإنتاج ونظم الزراعة والأنواع المستزرعة، بغرض تحديد التدابير المناسبة للتكيف والتخفيف من الآثار.

وبالنظر إلى أن الهدف الرئيسي لتربية الأحياء المائية هو توفير أغذية للاستهلاك البشري، تُعد الجوانب التغذوية أساسية لتعزيز القطاع وتطوره. وفي هذا الصدد، ينبغي تقوية التعاون مع الباحثين والخبراء في مجال التغذية البشرية من أجل تعزيز منافع منتجات تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

وسوف يتطلب هذا الناتج تنفيذ الأنشطة التالية:

- (أ) إعداد خطة عمل بحثية لتعزيز البحث والتطوير التقني في مجال تربية الأحياء المائية. ينبغي أن تُشجّع هذه الخطة على إنشاء مراكز إيضاحية تجريبية في الإقليم لعرض مختلف طرق الإنتاج في تربية الأحياء المائية من أجل لفت نظر المستثمرين المحتملين إليها، وكذلك تبادل البحوث التعاونية والمعارف المتعلقة بالقضايا المتشابهة والعابرة للحدود. وينبغي أن تشمل أيضًا برنامجًا لنقل نتائج البحوث التطبيقية التي تدعم استخدام براءات البحث والتطوير التكنولوجي وتقييم أداء البحوث. وينبغي اختيار أولويات البحوث بالاستناد إلى احتياجات المستعلمين النهائيين وبلاستناد أيضًا إلى أولويات البحوث والابتكارات الاستراتيجية (مثل علم أوبئة الأمراض الحيوانية المائية، واللقاحات، وتكنولوجيا الأعلاف، والممارسات الجيدة في إعادة تكوين الأرصد، وكفاءة استخدام الموارد المائية، والحفاظ على جودة المياه، وتربية الأحياء المائية المتكاملة بمستويات غذائية متعددة، ومعالجة تربية الأحياء المائية، وما إلى ذلك).
- (ب) وتوفير المساعدة التقنية والتعاون لتطبيق تكنولوجيا التربية الابتكارية (مثل نظم المعالجة وإعادة الاستخدام، والنظم المتكاملة لإنتاج تربية الأحياء المائية وتجهيزها). وسوف يكفل هذا النشاط نقل نتائج البحوث التطبيقية بانتظام إلى أصحاب المزارع.
- (ج) وتنظيم حلقة عمل حول التحديات التي يفرضها تغير المناخ وتحمض المحيطات على تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. ويهدف هذا النشاط إلى تقييم التحديات الجديدة الناشئة عن تغير المناخ وتحمض المحيطات، بالاستناد إلى المجموعة الحالية من المعارف والمشاريع الجارية، وإلى مناقشة أفضل ممارسات دمج التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والخيارات الابتكارية في أنشطة تربية الأحياء المائية التي يمكن تكييفها مع البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.
- (د) وإجراء بحث إقليمي لتقييم مدى تعرض تربية الأحياء المائية لتغير المناخ ولرسم خرائط المخاطر والظواهر المصاحبة لها، بما يشمل تحمض المحيطات. ومن المتوقع أن يُمكن ذلك من تحديد تدابير التكيف والتخفيف المناسبة للسياق، وتنفيذ نظام إقليمي للرصد.
- (هـ) وإنشاء قاعدة بيانات لخبراء تربية الأحياء المائية تُتاح في عروض إيضاحية عامة ولأصحاب مزارع تربية الأحياء المائية.

### الهدف 3: تيسير تربية الأحياء المائية الموجهة إلى السوق وتحسين الصورة العامة

تُساهم استراتيجيات الإنتاج الموجهة إلى السوق بدور رئيسي في ضمان سوق سليمة وجذابة ومنصفة لمنتجات تربية الأحياء المائية ولبناء صورة إيجابية عن تربية الأحياء المائية ومنتجاتها في الإقليم. ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز تنافسية الصناعة، وسيستفيد من الطلب المتزايد على منتجات الأغذية البحرية العالية الجودة والمضافة القيمة.

غير أن تربية الأحياء المائية في البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود لا تزال قطاعاً مفتتاً بدرجة كبيرة وتتباين فيه القدرة التفاوضية على طول سلسلة القيمة، إذ يستفيد قطاع التجزئة في ما يبدو من حصة غير متناسبة من القيمة المتحققة. ولا يزال المنتجون يفتقرون إلى القدرة على المبادرة إلى مواجهة تحديات السوق الناشئة والاستجابة للمبادرات التنظيمية الحكومية بسبب عدم وجود استراتيجيات تسويقية ومبادرات ترويجية منسقة، وعدم كفاية الإجراءات الجماعية والتعاون في الإنتاج. وبالإضافة إلى ذلك، هناك افتقار عام إلى جمع البيانات عن الأسواق ونشرها للاستفادة منها في تخطيط الإنتاج وخطط التسويق وتوقعات العرض والطلب. وتعاني أيضاً الصناعات في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود من المنافسة داخل الأسواق المحلية والعالمية. وأخيراً، ينخفض مستوى الوعي في الصناعة والقطاعات المتصلة بها في ما يتصل بالمسؤولية الاجتماعية للشركات<sup>17</sup>.

وفي ضوء هذه الأوضاع، يلزم اتخاذ إجراءات لتحسين سلامة الأغذية وجودتها، واستراتيجيات لتسويق منتجات تربية الأحياء المائية، والتصور العام عن تربية الأحياء المائية. ومن هنا فإن الاستراتيجية، في سياق الهدف 3، تهدف إلى ضمان ما يلي في تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود: (أ) صناعة مزدهرة قائمة على أجواء تنافسية متكافئة، وإنتاج منتجات غذائية مأمونة وصحية تباع إلى مستهلكين مستعدين؛ و(ب) قطاع موجه نحو السوق قائم على بيانات منظمة عن الأسواق وأدوات فعالة لنشر تلك البيانات؛ و(ج) التكامل مع سلاسل الإمداد الحديثة ودعمها من منظمات مستزري الأسماك المتسمة بالكفاءة من خلال جهود الدعوة والخدمات التقنية والاقتصادية. وسعيًا إلى مساعدة قطاع تربية الأحياء المائية على ترسيخ مكانته في الأسواق الوطنية والعالمية وتعزيز صورته العامة، تهدف الاستراتيجية إلى دعم البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود في تحقيق ما يلي: قطاع قائم على السوق في تربية الأحياء المائية (النتاج 1-3)، وتحسين سلامة منتجات تربية الأحياء المائية وجودتها في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (النتاج 2-3)، وتعزيز القدرة على التسويق والتواصل من أجل الترويج لتربية الأحياء المائية ومنتجاتها (النتاج 3-3).

### النتاج 1-3: تنمية قطاع تحركه قوى السوق في مجال تربية الأحياء المائية

يتسم إقليم البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود بهيمنة صغار المنتجين. ووفقاً لدراسة استقصائية أجرتها الهيئة في عام 2007<sup>18</sup>، كان هناك ما يقرب من 575 مزرعة لإنتاج أسماك القاروص الأوروبي والدينيس في البحر الأبيض المتوسط، وكان الإنتاج في 82 المائة من تلك المزارع يقل عن 500 طن سنوياً. وأشارت التقديرات في عام 2015 إلى وجود نحو 1 000 مزرعة من مزارع الصدفيات (بلح البحر والمحار) في الإقليم وأنها كانت تنتج عموماً أقل من 50 طناً سنوياً

<sup>17</sup> المؤتمر الإقليمي لتربية الأحياء المائية (إيطاليا، ديسمبر/كانون الأول 2014)؛ وحلقة العمل الإقليمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية لتنمية مصايد الأسماك في أوروبا الشرقية والوسطى والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، المعنية بالتنويع بأسواق القاروص والدينيس (تركيا، نوفمبر/تشرين الثاني 2014)؛ والاجتماع التقني للجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية حول التسويق الذي عقدته مجموعة العمل المعنية بتسويق منتجات الأحياء المائية التابعة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (المغرب، أكتوبر/تشرين الثاني 2009)، و"مشروع وضع استراتيجية لتسويق تربية الأحياء المائية والترويج لها في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (MedAquaMarket)، 2010.

<sup>18</sup> Barazi-Yeroulanos, L. 2010. Synthesis of Mediterranean marine finfish aquaculture – a marketing and promotion strategy. تقرير تجميعي عن تربية الأحياء المائية الزعفرية البحرية في البحر الأبيض المتوسط- استراتيجية تسويقية وترويجية. دراسات واستعراضات. الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط. العدد 88، روما، منظمة الأغذية والزراعة. 198 صفحة.

في كل مزرعة<sup>19</sup>. ويتعلق هذا الوضع بتربية الأحياء المائية التي تديرها الأسر وتتطلب عمالة كثيفة، وتغلب عليها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومعظمها مشاريع تعود ملكيتها إلى أسر. وتختلف خصائص الصناعة واتجاهاتها بين الأسماك الزعفرانية (وهي عمومًا واسعة النطاق وتنتج نحو هيكل كثيف في رأس المال ومتكامل رأسيًا، وتنتج عمومًا أكثر من 1 000 طن سنويًا، وما يصل إلى 5 000 طن في بعض الحالات). ومشاريع الصدفيات (وهي عمومًا مشاريع صغيرة أو متوسطة وتديرها الأسر في كثير من الأحيان وتعتمد على العمالة الكثيفة وتقل تركيزات منتجاتها مما يدفع القائمين بالاستزراع إلى تسويق منتجاتهم من خلال الوسطاء، ويُسفر ذلك عن انخفاض هامش ربحهم).

وساهم عمومًا تفتت الإنتاج الأولي في تراجع القوة التفاوضية لأصحاب المزارع في سلسلة الإمداد. واستجابة لهذا الوضع، أنشأ صغار المنتجين منظمات مستزرعي الأسماك التي يمكن أن تقوم بدور رئيسي في تيسير دمج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلاسل الإمداد الحديثة. ويمكن أن تتجسد الاستفادة من الصناعة وفرص الأسواق بسهولة في زيادة الكفاءة، وهو ما يمكن أن يضاعف بدوره من العائد الاجتماعي-الاقتصادي الإيجابي في الإقليم.

وسوف يتطلب هذا الناتج تنفيذ الأنشطة التالية:

أنشطة للاستجابة لمتطلبات السوق عن طريق التحول من نهج موجه إلى الإنتاج نحو نهج موجه إلى السوق.

(أ) **تعزيز نظم جمع البيانات والنظم الإحصائية الوطنية والإقليمية في مجال تربية الأحياء المائية.** يتوخى هذا النشاط إجراء تقييم منظم لبيانات إنتاج تربية الأحياء المائية وتجاريتها وأسواقها العامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وسوف يستفيد من نظام المعلومات المعمول به حاليًا في الهيئة للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط ومعالجة الآثار الاجتماعية-الاقتصادية المترتبة عن تربية الأحياء المائية. ومن المتوقع تنفيذ هذا النشاط بالتعاون مع المنظمات المعنية الخاصة بمستزرعي الأسماك، والمنصات الوطنية متعددة أصحاب المصلحة المعنية بتربية الأحياء المائية، والمنظمات الشريكة للهيئة، مثل المنظمة الدولية لتنمية مصايد الأسماك في أوروبا الشرقية والوسطى ومركز معلومات السوق والخدمات الاستشارية الخاصة بالمنتجات السمكية في المنطقة العربية (إنفوسمك). وسيجري أيضًا التماس التعاون مع المؤسسات الوطنية وغير الخاضعة للولاية الوطنية المشاركة في تربية الأحياء المائية وجمع البيانات عن الأسواق (مثل مرصد الأسواق الأوروبية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية).

(ب) **وتنظيم تدريب للقائمين بتربية الأحياء المائية وبناء قدراتهم في مجال متطلبات السوق والابتكار في تربية الصدفيات والزعفرانيات من أجل زيادة التنافسية، خاصة في حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.** ويمكن أن تشمل المواضيع الإدارة المالية، وتخطيط الإنتاج، والوصول إلى الائتمانات، والتأمين على تربية الأحياء المائية، ورصد أسواق تربية الأحياء المائية واتجاهاتها، واللوجستيات الملائمة، وممارسات التغليف، وسلامة الأغذية وجودتها، وإصدار الشهادات والتتبع، وتنوع الأصناف والتمييز بين المنتجات، والمنتجات المضافة القيمة والمجهزة، وتحقيق التكامل بين تربية الأحياء المائية وأنشطة الأعمال الأخرى، مثل السياحة، وصناعة المطاعم، وأنشطة تربية الأحياء المائية غير الغذائية، والتكنولوجيات البيولوجية (الزرقاء).

<sup>19</sup> تقرير اجتماع الخبراء المعني بالتربية المستدامة للصدفيات في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (كاتوليك، إيطاليا، 23-25 نوفمبر/تشرين الثاني 2015). <https://gfcml.sharepoint.com/CAQ/Report/2015/InDAM/1/Cattolica%20shellfish-FinalReport.pdf>



## أنشطة لتعزيز دور منظمات مستزري الأسماك والمنصات متعددة أصحاب المصلحة في التسويق والترويج

- (ج) تنظيم إجراءات تجريبية تعاونية مع القائمين بالاستزراع السمكي ومنظمات مستزري الأسماك على المستوى الوطني من أجل تنفيذ أنشطة متضافرة (جمع ونشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالأسواق، وتوفير المساعدة التقنية، ونقل التكنولوجيا والتدريب، والمبيعات الترويجية، وما إلى ذلك). ومن المتوقع أن تُنشر على نطاق واسع نتائج هذا النشاط وكذلك المعلومات المستمدة من الدراسة الاستقصائية الأولية التي أجرتها اللجنة الاستشارية العلمية المعنية بتربية الأحياء المائية لمنظمات مستزري الأسماك<sup>20</sup> وذلك بغرض تعزيز صورة تلك المنظمات.
- (د) تيسير إنشاء منصات متعددة أصحاب المصلحة على المستوى الوطني لتعزيز الحوار والتعاون.

## **النتائج 2-3: تحسين سلامة منتجات تربية الأحياء المائية وجودتها في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود**

يزداد حاليًا اهتمام المستهلكين بسلامة الأغذية البحرية وجودتها وطزاجتها وإمكانية تتبعها. وفي حين أن الامتثال لمعايير سلامة الأغذية ونظافتها الصحية وإجراء رصد كافٍ لها سيساعد على التقليل إلى أدنى حد من احتمالات الأخطار الصحية المنقولة بالأغذية، يمكن لإصدار الشهادات والتتبع أن يوفّر آليات لضمان جودة الأغذية والمساهمة في إنتاج يراعي المستهلك في مجال تربية الأحياء المائية من أجل تلبية الطلب المتزايد على سلع تربية الأحياء المائية المستدامة والعالية الجودة.

ووضعت هيئة الدستور الغذائي مواصفات غذائية دولية منسقة لحماية صحة المستهلك، وغالبًا ما تُشكّل وثائق الدستور الغذائي أساسًا للقوانين واللوائح التي تصوغها الوكالات الوطنية للرقابة على الأغذية في بلدان محدّدة.

ويمكن النظر إلى إصدار الشهادات في مجال تربية الأحياء المائية باعتباره أداة قائمة على السوق للحد من الآثار السلبية وزيادة المقبولية الاجتماعية وثقة المستهلك في تربية الأحياء المائية ومنتجاتها. وتوفّر الخطوط التوجيهية الفنية لإصدار الشهادات لتربية الأحياء المائية التي أصدرتها المنظمة في عام 2011<sup>21</sup> المعايير الدنيا لوضع مواصفات إصدار شهادات تربية الأحياء المائية (صحة الحيوان ورعايته، وسلامة الأغذية، والسلامة البيئية، والجوانب الاجتماعية-الاقتصادية). وأحد المبادئ التي تستند إليها الخطوط التوجيهية هو أن نظام إصدار الشهادات "ينبغي أن يشمل إجراءات كافية للمحافظة على سلسلة المسؤوليات وتتبع منتجات وعمليات تربية الأحياء المائية التي صدرت لها الشهادات"، وهو ما يؤكد أن إصدار الشهادات وإمكانية التتبع أمران متشابكان تشابكًا وثيقًا.

وفي مجال تربية الأحياء المائية، ينبغي أن تراعي إمكانية التتبع جميع مراحل عملية الإنتاج: مصدر الأعلاف، واستخدام اللقاحات والأدوية، وبيئة الإنتاج، ومصدر البيض والبذور، ونقل السلع والمنتجات، ومعالجة المنتجات النهائية الجاهزة للبيع وتوسيمها.

<sup>20</sup> الدراسة الاستقصائية الأولية التي انتهت من إجرائها اللجنة الاستشارية العلمية المعنية بتربية الأحياء المائية في مايو/أيار 2013 لفهم الوضع الراهن لهذه المنظمات وهيكلها ووظيفتها.

<sup>21</sup> منظمة الأغذية والزراعة. 2011. الخطوط التوجيهية الفنية لإصدار الشهادات لتربية الأحياء المائية. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 122 صفحة.

ويوجد عديد من النظم الخاصة لإصدار شهادات تربية الأحياء المائية؛ غير أن الدورة الخامسة عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للمنظمة (المغرب، فبراير/شباط 2016) أشارت إلى أن هذه النظم يمكن أن تُشكّل حواجز محتملة أمام التجارة، ودعت المنظمة إلى بذل جهود في سياق الدستور الغذائي ومواصلة التعاون في إطار اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية من أجل ضمان التمييز بين المعايير الإلزامية والطوعية.

وسوف يتطلب هذا الناتج تنفيذ الأنشطة التالية:

- (أ) إعداد ونشر **خطوط توجيهية وبروتوكولات تقنية بشأن سلامة الأغذية البحرية** من أجل منتجي تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وسوف يراعي هذا النشاط المعايير الدولية القائمة لضمان الامتثال لممارسات تربية الأحياء المائية المسؤولة وسلامة الأغذية.
- (ب) وتقديم **المساعدة التقنية إلى البلدان بشأن الامتثال للمعايير الدولية**. ويهدف هذا النشاط إلى تحسين الأطر القانونية الوطنية المتصلة بسلامة ونظافة المنتجات الغذائية التي توفرها تربية الأحياء المائية وفقاً للدستور الغذائي ومبادئ منظمة التجارة العالمية.
- (ج) وتقديم **مساعدة تقنية إلى البلدان في مجال جودة الأغذية وإصدار شهادات تربية الأحياء المائية وإمكانية تتبعها**، بما يتفق مع الدستور الغذائي والخطوط التوجيهية الفنية لإصدار الشهادات لتربية الأحياء المائية.

### الناتج 3-3: تعزيز التسويق والتواصل في مجال تربية الأحياء المائية ومنتجاتها

ترتبط مبادرات التسويق ارتباطاً وثيقاً بالتصور العام عن تربية الأحياء المائية ومنتجاتها، ويتوقف ذلك على عوامل كثيرة، منها الخبرة الشخصية، والأفكار المسبقة، والسياقات الديمغرافية والإقليمية<sup>22</sup>. وخلال العقد الأخير، بُذلت جهود هامة في الإقليم لتثقيف المستهلكين ولسن تشريعات جديدة تساهم في تحسين الرأي العام بشأن منتجات تربية الأحياء المائية<sup>23</sup>. ومن الأساسي لتحقيق المقبولية الاجتماعية للقطاع بناء صورة إيجابية عن تربية الأحياء المائية، ويرتبط ذلك بدوره ارتباطاً وثيقاً بالمسؤولية الاجتماعية.

وينبغي دعم استراتيجيات التسويق على المستويين الوطني والإقليمي لترويج تربية الأحياء المائية ومنتجاتها في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود سواء داخل الإقليم أو على نطاق العالم. ومن شأن بذل جهود تسويقية منسقة أن يُعزز معرفة المستهلكين ويُحسن صورة المنتجات المستزرعة، ويُعزز بالتالي زيادة الطلب من المستهلكين. ولتحقيق المسؤولية الاجتماعية للشركات، ينبغي أن يمثل إنتاج تربية الأحياء المائية للمعايير القائمة وينبغي أن يعكس مستوى عالٍ من المسؤولية الاجتماعية؛ وينبغي في الوقت نفسه توعية المستهلكين بالممارسات المسؤولة اجتماعياً.

ويتطلب هذا الناتج تنفيذ الأنشطة التالية:

<sup>22</sup> Bacher, K. 2015. Perceptions and misconceptions of aquaculture: A global overview (التصورات والمفاهيم المغلوطة عن تربية الأحياء المائية: نظرة عامة). برنامج بحوث النظام الحاسوبي لمعلومات تسويق الأسماك (جلوبفيس)، المجلد 120، روما، منظمة الأغذية والزراعة. 35 صفحة.

<sup>23</sup> Barazi-Yeroulanos, L. 2010. Synthesis of Mediterranean marine finfish aquaculture – a marketing and promotion strategy (تقرير تجميعي عن استزراع الأسماك الزعفرانية البحرية في البحر الأبيض المتوسط- استراتيجية تسويقية وترويجية). دراسات واستعراضات. الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط. العدد 88، روما، منظمة الأغذية والزراعة. 198 صفحة.

## أنشطة لوضع استراتيجية تسويق وتواصل لتعزيز تربية الأحياء المائية ومنتجاتها في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

(أ) اتخاذ مبادرات إقليمية للتواصل والتسويق. يمكن أن يتوخى هذا النشاط إقامة تعاون بين قطاعات الأعمال (المنتجين والمتاجر وتجار التجزئة والمنظمات ووسائل الإعلام) من خلال مبادرات التسويق أو التعاون المشتركة بين الصناعة وكبريات متاجر التجزئة. ويمكن أيضاً توخي حملات ترويجية تستهدف عامة الجمهور، خاصة الأجيال الشابة، إلى جانب إصدار مواد ترويجية تستفيد من الخصائص الجاذبة في الإقليم وتُسلط الضوء على الخصائص التغذوية والصحية لمنتجات تربية الأحياء المائية والمؤثرات الخارجية الإيجابية لتربية الأحياء المائية. وينبغي أن يسبق تلك الحملات تحليلاً للأسواق من أجل ضمان تحديد الرسائل والمجموعات المستهدفة تحديداً صحيحاً.

(ب) وتوفير المساعدة التقنية لوضع خطط وطنية للتواصل والتسويق وتنفيذها. سيساهم هذا النشاط في تعزيز الاستهلاك المحلي لمنتجات تربية الأحياء المائية في البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وسوف يشمل حملات ترويجية مشتركة وتدريباً لأصحاب المصلحة المعنيين ومشاركتهم في المبادرات الوطنية والإقليمية.

### أنشطة للترويج للمسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال تربية الأحياء المائية

(ج) تنظيم تدريب وبناء القدرات الوطنية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة المخاطر الاجتماعية لتربية الأحياء المائية من أجل المستثمرين وصناع القرار. وسوف يساهم هذا النشاط في تعزيز نُظم الصحة والرفاه وتهئية بيئة عمل مأمونة وفقاً لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ الأساسية والحقوق في العمل والإرشادات ذات الصلة.

## **4- التنفيذ وآفاق المستقبل**

يهدف تنفيذ الاستراتيجية إلى أن تكون جزءاً من عملية تتماشى مع استراتيجيات تربية الأحياء المائية الوطنية وما فوق الوطنية في البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وستجري مواءمة خطة عمل اللجنة الاستشارية العلمية المعنية بتربية الأحياء المائية مع أهداف الاستراتيجية ونواتجها المتوقعة.

وستنفذ الاستراتيجية من خلال تبادل المعارف والنتائج مع المؤسسات والمشاريع الوطنية وما فوق الوطنية. وسيجري أيضاً النظر في المبادرات الثنائية، وستقدم مساعدة تقنية عند الاقتضاء لبناء القدرات الوطنية من أجل الوفاء على قدم المساواة بالالتزامات القائمة.

وينبغي للهيئة، من خلال أجهزتها الفرعية المختصة، أن تُقيّم بانتظام التقدم المتحقق عن طريق رصد تنفيذ المقاصد الاستراتيجية، وأنشطتها ونواتجها، واستعراض نواتجها المتوقعة وتنقيحها وتحديثها، حسب الاقتضاء، وتوفير إرشادات لبلوغ الأهداف بمزيد من الفعالية. وسوف يستفيد تنفيذ الاستراتيجية أيضاً من دعم مجموعات العمل التابعة للجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية ومنصة تربية الأحياء المائية متعددة أصحاب المصلحة.

ترد تعاريف المصطلحات المستخدمة لأغراض هذه الاستراتيجية في مسرد مصطلحات اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية ومسرد مصطلحات تربية الأحياء المائية في المنظمة (متاح على شبكة الإنترنت).

## المرفق 14

### القرار GFCM/41/2017/2

#### بشأن خطوط توجيهية لتبسيط عمليات الترخيص والتأجير في مجال تربية الأحياء المائية

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإذ تُدرك بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، وضمان التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُسلم بالدور الهام الذي تُساهم به تربية الأحياء المائية في التنمية الاقتصادية ودورها الأساسي كمصدر للغذاء والدخل في المجتمعات المحلية الساحلية لدى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة؛

وتمشيا مع مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)، لا سيما المادة 9 التي تدعو الدول إلى جملة أمور تشمل وضع استراتيجيات وخطط وتحديثها بانتظام، حسب الاقتضاء، بغرض ضمان تنمية مستدامة بيئياً لتربية الأحياء المائية والتمكين من ترشيد استخدام الموارد المشتركة بين تربية الأحياء المائية والأنشطة الأخرى؛

وإذ تضع في اعتبارها أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبالأخص الهدف 14 "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة" الذي يهدف مقصده السابع إلى "زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030"؛

وإذ تعترف بإعلان مالطة الوزاري الذي يلزم الموقعين عليه بتنفيذ إجراءات لدعم التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية من أجل المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تنفيذ استراتيجية للتنمية تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود تنمية مستدامة تدعم، في جملة أمور، الاستزراع المستدام، وتُعزز الوصول إلى الأسواق وبيئة التجارة وتهيئ بالتالي فرصاً للعمل وتحد من الضغوط الحالية الواقعة على مصايد الأسماك الطبيعية البحرية؛

وإذ تعترف بأن الهيئة وافقت، في دورتها التاسعة والثلاثين (إيطاليا، مايو/أيار 2015)، على وضع خطوط توجيهية إقليمية بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية من أجل ترشيد عمليات إصدار تراخيص تربية الأحياء المائية؛

وإذ تُسلم بالحاجة إلى إطار تنظيمي وإداري مكرس لتربية الأحياء المائية من أجل ضمان تنمية سليمة للقطاع؛

وإدراكاً منها لضرورة اعتماد مصطلحات مشتركة متصلة بعمليات الترخيص والتأجير في مجال تربية الأحياء المائية لدى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة؛

وإذ تأخذ في الحسبان الحاجة إلى دعم تنمية القطاع أيضاً أثناء تقديم طلبات الحصول على تصاريح وعقود إيجار لتشغيل أنشطة تربية الأحياء المائية؛

تعتمد، وفقاً للمادتين 5 و8 من اتفاق إنشاء الهيئة، القرار التالي:

1- ينبغي للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تيسير تنفيذ الخطوات التوجيهية بشأن تبسيط عمليات الترخيص والتأجير في مجال تربية الأحياء المائية على النحو الوارد في الملحق.

## الملحق

### خطوط توجيهية لتبسيط عمليات الترخيص والتأجير في مجال تربية الأحياء المائية

#### الخلفية

ازداد إنتاج تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود باطراد خلال العقود الأخيرة، وتشير التوقعات إلى استمرار هذا الاتجاه. وتساهم هذه الصناعة بدور رئيسي في تحقيق الأمن الغذائي وتهيئة فرص للعمل وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتتميز بطيف واسع من نظم الإنتاج والأنواع المستزرعة والتكنولوجيات المستخدمة.

وتدخل عمليات الترخيص والتأجير ضمن المعوقات الرئيسية التي تُعرقل تنمية القطاع في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. والواقع أنها عمليات مطوّلة ومرهقة في العادة، وتشكل حواجز فعلية أمام تنمية الصناعة.

ويسود اعتراف بالقيود التنظيمية التي تواجه تربية الأحياء المائية وبالحاجة إلى التنسيق من أجل تبسيط عمليات الترخيص والتأجير على المستويين الإقليمي والدولي، بما في ذلك خلال المؤتمر الإقليمي "النمو الأزرق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود: تطوير تربية الأحياء المائية المستدامة من أجل الأمن الغذائي" (إيطاليا، ديسمبر/كانون الأول 2014) الذي نظّمته الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة).

#### النطاق

يتمثل الهدف العام للخطوط التوجيهية في دعم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في تبسيط عمليات الترخيص والتأجير من أجل تيسير تنمية تربية الأحياء المائية (يوضح الشكل 1 تلك العمليات المبسّطة). ومن المتوقع أن يتحقق ذلك من خلال توفير مبادئ توجيهية ومعايير مشتركة دنيا من أجل ما يلي: (1) تهيئة بيئة مواتية تُمكن من تربية الأحياء المائية، وتعزيز استثمارات قابلة للاستمرار؛ و(2) تيسير التنمية المتناسقة لتربية الأحياء المائية؛ و(3) المساعدة على تهيئة ظروف متكافئة في الإقليم.

وتهدف الخطوط التوجيهية تحديداً إلى ما يلي:

- اقتراح تعريف ومفاهيم ومعايير ووثائق مرجعية مشتركة لدعم أطر تنظيمية تمكينية؛
- دعم التنسيق بين مختلف الأجهزة المسؤولة عن المسائل المتصلة بتربية الأحياء المائية؛
- تعزيز آليات القوانين غير الملزمة لتبسيط الإجراءات الإدارية في عمليات الترخيص والتأجير.

#### الطبيعة

هذه الخطوط التوجيهية ذات طابع استشاري ومتسقة مع الصكوك الوطنية وما فوق الوطنية والدولية. وينبغي النظر إليها باعتبارها أداة متاحة للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة لتعزيز العمليات القائمة.

وينبغي للأجهزة المختصة تقييم تنفيذ الخطوط التوجيهية ورصده

## المبادئ

تعتمد الخطوط التوجيهية على مبادئ الحوكمة الرشيدة، والكفاءة، والشفافية، والمساءلة، والمسؤولية الاجتماعية. وتستند إلى أفضل المعارف المتاحة من حيث الممارسات الجيدة في الإدارة الإدارية والعامة للقطاع، وكفاءة الأطر التنظيمية والإدارية، وعمليات صنع السياسات القائمة على المشاركة.

## المصطلحات والتعاريف

لأغراض الخطوط التوجيهية، تُطبّق التعاريف التالية:

- "تربية الأحياء المائية": زراعة الكائنات المائية التي تنطوي على نوع ما من التدخل في عملية التربية لتعزيز الإنتاج. وتنطوي الزراعة أيضًا على ملكية فردية أو مشتركة للأرصدة المستزرعة (بتصرف من مسرد المنظمة لمصطلحات تربية الأحياء المائية).
- "عملية ترخيص تربية الأحياء المائية" (أو "عملية الترخيص"): سلسلة الإجراءات اللازمة للحصول على تصريح تربية أحياء مائية.
- "تصريح تربية أحياء مائية": الإذن بإنشاء مرفق وتشغيله في المياه، يبين النشاط الذي يمكن مباشرته. ويحدد تصريح تربية الأحياء المائية في العادة الأنواع وحدود الإنتاج (الكتلة الإحيائية القصوى المسموح بها) أو كثافة الأرصدة المرخص بها في منطقة محدّدة.
- "عملية تأجير أماكن تربية الأحياء المائية" (أو "عملية التأجير"): سلسلة الإجراءات اللازمة للحصول على عقد إيجار لتربية الأحياء المائية.
- "عقد إيجار تربية أحياء مائية": حق خالص في استخدام منطقة في المياه أو أرض مغمورة مملوكة للدولة لتربية أحياء مائية بحرية. ويُمنح في العادة عقد إيجار تربية الأحياء المائية لمدة زمنية محدّدة مقابل سداد مبلغ معيّن.
- "عملية الموافقة على تربية الأحياء المائية": إجراء يشمل عمليات ترخيص وتأجير. وتُشير عملية الموافقة على تربية الأحياء المائية إلى كل الإجراءات المتخذة من المستثمر من خلال أجهزة الموافقة على تربية الأحياء المائية وفق إطار إداري وتنظيمي معيّن، من أجل إجراء نشاط لتربية أحياء مائية<sup>24</sup>.
- "أجهزة الموافقة على تربية الأحياء المائية": أي كيان مسؤول عن اتخاذ القرارات وتقديم المشورة، عند الاقتضاء، بشأن عملية الموافقة على تربية الأحياء المائية.
- "التخطيط المكاني البحري": عملية عامة لتحليل وتخصيص الأنشطة البشرية وتوزيعها الزمني في المناطق البحرية لتحقيق الأهداف الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية المحددة في العادة من خلال عملية سياسية<sup>25</sup>.

<sup>24</sup> يمكن أيضًا، عند الاقتضاء، تجديد عقود الإيجار والتصاريح أو تعديلها أو نقلها أو تعليقها أو إلغاؤها. غير أن هذه الخطوط التوجيهية تتناول تحديدًا عمليات الترخيص والتأجير لمستثمر جديد.

<sup>25</sup> Ehler, Charles, and Fanny Douvère. *Marine Spatial Planning: a step-by-step approach toward ecosystem-based management*. (التخطيط المكاني البحري: نهج متدرج في الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي). اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي. دليل اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات رقم 53، والملف رقم 6 لبرنامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). 2009 (باللغة الإنكليزية).



- "منطقة مخصصة لتربية الأحياء المائية": منطقة بحرية يكون فيها لتنمية تربية الأحياء المائية أولوية على سائر الاستخدامات وبالتالي تكون مخصصة بالدرجة الأولى لتربية الأحياء المائية. وسوف ينشأ تحديد المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية عن عمليات تحديد المناطق من خلال التخطيط المكاني التشاركي الذي تُقرر فيه الأجهزة الإدارية بصفة قانونية أن للمناطق المكانية المحددة داخل إقليم ما الأولوية في تنمية تربية الأحياء المائية<sup>26</sup>.
- "تقييم الأثر البيئي": مجموعة من الأنشطة مصممة لتحديد آثار إجراء مقترح والتنبؤ بها على البيئة البيولوجية الجيوفيزيائية وعلى صحة الإنسان ورفاهه، وتفسير ونشر المعلومات المتعلقة بالآثار والتدابير التخفيفية المحتملة (بتصرف من مسرد المنظمة لمصطلحات تربية الأحياء المائية).
- "برنامج الرصد البيئي": يعني بالنسبة لاستزراع الأسماك الزعنفية في أقفاص بحرية أداة وظيفية مرنة وقابلة للتعديل تحت تصرف السلطات وصناعة تربية الأحياء المائية لرصد ممارسات إدارة تربية الأحياء المائية من أجل ضمان الاستدامة البيئية للقطاع (بتصرف من مسرد مصطلحات اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية).

### الأسس المرجعية المؤسسية

- تتبع الخطوط التوجيهية الصكوك والمعالم البارزة الدولية ذات الصلة، وبخاصة ما يتصل منها بالتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك المسؤولة، من قبيل ما يلي:
- الدستور الغذائي الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية منذ عام 1963، وهو مجموعة من المواصفات المعترف بها دولياً، ومدونات الممارسة، والخطوط التوجيهية والتوصيات المتصلة بالأغذية، وإنتاج الأغذية، وسلامة الأغذية<sup>27</sup>.
- مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة واعتمدها بالإجماع مؤتمر المنظمة لعام 1995، وتشكل هذه المدونة أول مخطط لإطار من أجل التعاون الدولي الهادف إلى ضمان استغلال الموارد البحرية استغلالاً مستداماً لا سيما في مادتها 9-1-1: "ينبغي للدول أن تضع إطاراً قانونياً وإدارياً مناسباً لتيسير تنمية تربية الأحياء المائية بصورة رشيدة<sup>28</sup>.
- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لعام 1998، الذي يلزم الدول الأعضاء باحترام وتعزيز المبادئ والحقوق المتصلة بحرية الانضمام إلى الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في التفاوض الجماعي، والقضاء على السخرة أو العمل الجبري، وإلغاء عمالة الأطفال، والقضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة<sup>29</sup>.
- نهج النظام الإيكولوجي في تربية الأحياء المائية الذي صيغ في عام 2007 خلال حلقة عمل لخبراء المنظمة باعتباره "استراتيجية لدمج تربية الأحياء المائية في النظام الإيكولوجي

Sanchez-Jerez, P., Karakassis, I., Massa, F., Fezzardi, D. and others. 2016. Aquaculture's struggle for space: the need for coastal spatial planning and the potential benefits of Allocated Zones for Aquaculture (AZAs) to avoid conflict and promote sustainability. (صراع تربية الأحياء المائية من أجل الحيز المكاني: الحاجة إلى تخطيط مكاني ساحلي والفوائد المحتملة للمناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية في تجنب النزاع وتعزيز الاستدامة). *Aquacult Environ Interact* 8:41-54. <https://doi.org/10.3354/aei00161>

<sup>26</sup> منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية. هيئة الدستور الغذائي. الدستور الغذائي. <sup>27</sup> منظمة الأغذية والزراعة. مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 1995. 41 صفحة. <sup>28</sup> منظمة العمل الدولية. إعلان بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. جنيف، مكتب العمل الدولي. 1998. 13 صفحة. <sup>29</sup>



الأوسع على نحو يُعزز التنمية المستدامة، والإنصاف، ومرونة النظم الاجتماعية والإيكولوجية المترابطة"<sup>30</sup>.

- التخطيط المكاني البحري، لا سيما الوثيقة "التخطيط المكاني البحري: نهج متدرج في الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي" التي أعدتها اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام 2009، وتهدف الوثيقة إلى إنشاء مبادر للتخطيط المكاني البحري الناجح الذي يمكن أن يساعد على تحقيق الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي<sup>31</sup>.
- تقييم الأثر البيئي، لا سيما الوثيقة الفنية الصادرة عن المنظمة بعنوان "تقييم الأثر البيئي ورصده في تربية الأحياء المائية"، التي تُسلط الضوء على دور تقييم الأثر البيئي في تنظيم تقييم التأثيرات البيئية الناجمة عن مجموعة كبيرة من المشاريع العامة والخاصة، بما فيها مشاريع تربية الأحياء المائية، التي من المرجح أن تكون لها تأثيرات كبيرة على البيئة<sup>32</sup>.
- الدورة التاسعة والعشرون للجنة مصايد الأسماك (31 يناير/كانون الثاني-4 فبراير/شباط 2011) التي طرحت توصيات بشأن دور المنظمة في تحسين تكامل تنمية وإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وصون التنوع البيولوجي، والحماية البيئية<sup>33</sup>.
- الخطوط التوجيهية الفنية لإصدار الشهادات لتربية الأحياء المائية التي اعتمدت في عام 2011 خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك، والتي تتضمن مشورة بشأن وضع نظم إصدار شهادات تربية الأحياء المائية ذات المصادقية وتنظيمها وتنفيذها<sup>34</sup>.
- القرار GFCM/36/2012/1 بشأن الخطوط التوجيهية للمناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية، الذي يدعو الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى أن تُدرج في تخطيطها المكاني البحري الوطني استراتيجية لتنمية تربية الأحياء المائية وخطط إدارة لتحديد وتخصيص مناطق معينة تُكرّس لأنشطة تربية الأحياء المائية، وتُدخل مفهوم منطقة التأثير المسموح بها ومفهوم برنامج الرصد البيئي<sup>35</sup>.
- المعيار الدولي رقم 2016:14004 للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس الذي يوفر إرشادات بشأن إنشاء نظام قوي وموثوق وذو مصداقية للإدارة البيئية وتنفيذه وصونه والحفاظ عليه<sup>36</sup>.

<sup>30</sup> Soto, D.; Aguilar-Manjarrez, J.; Hishamunda, N. (eds). Building an ecosystem approach to aquaculture على النظام الإيكولوجي في تربية الأحياء المائية). حلقة عمل الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وجامعة جزر البليار. 11-7 مايو/أيار 2007، بالمادي مايوركا، إسبانيا. *مداولات منظمة الأغذية والزراعة بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية*. العدد 14. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 2008. 221 صفحة.

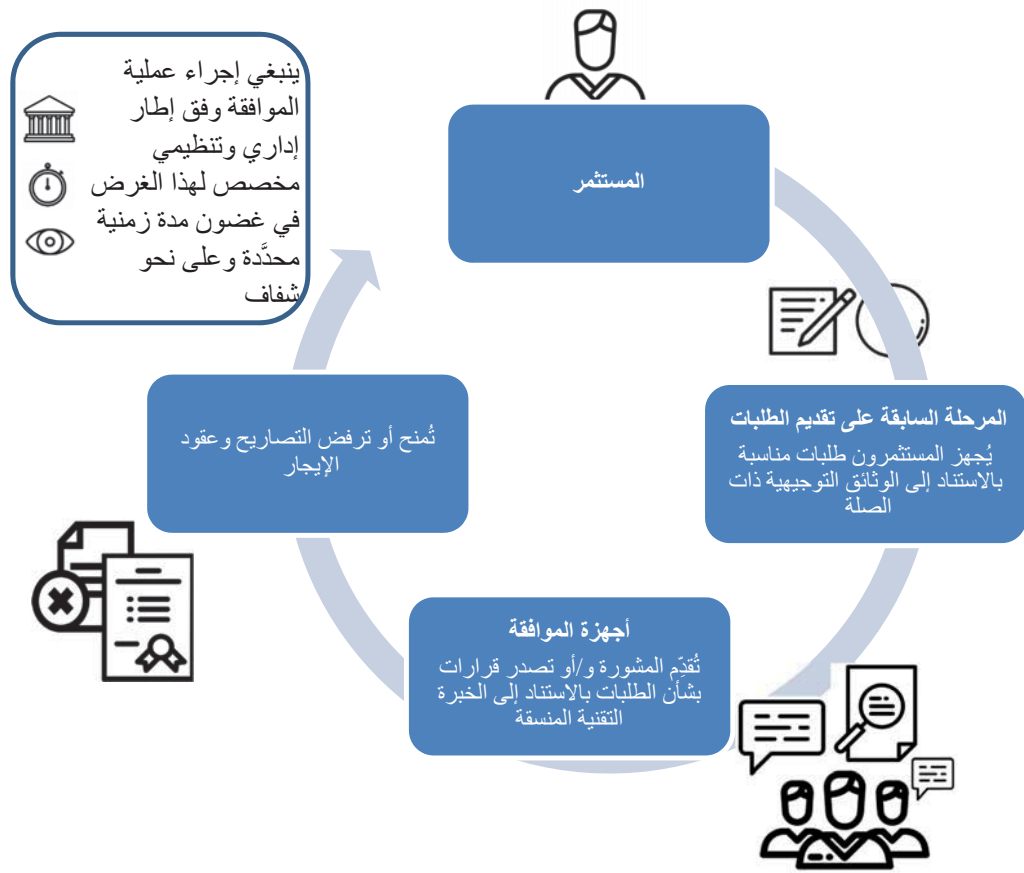
<sup>31</sup> Ehler, Charles, and Fanny Douvère (التخطيط المكاني البحري: نهج متدرج في الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي) (Marine Spatial Planning: a step-by-step approach toward ecosystem-based management). اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي. دليل اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات رقم 53، وملف برنامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية رقم 6. باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). 2009 (باللغة الإنكليزية).  
<sup>32</sup> منظمة الأغذية والزراعة. تقييم الأثر البيئي ورصده في تربية الأحياء المائية. *الوثيقة الفنية للمنظمة بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية*. العدد 527. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 2009. 57 صفحة.

<sup>33</sup> منظمة الأغذية والزراعة. تقرير الدورة التاسعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك. روما، 31 يناير/كانون الثاني-4 فبراير/شباط 2011. *تقرير المنظمة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية*. العدد 973. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 2011. 59 صفحة.

<sup>34</sup> منظمة الأغذية والزراعة. الخطوط التوجيهية الفنية لإصدار الشهادات لتربية الأحياء المائية. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 2011. 122 صفحة.

<sup>35</sup> الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط. تقرير الدورة السادسة والثلاثين. مراكش، المغرب، 14-19 مايو/أيار 2012. تقرير الهيئة رقم 36. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 2012. 71 صفحة.

<sup>36</sup> المعيار الدولي 2016:14004 الصادر عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. نظم الإدارة البيئية. خطوط توجيهية عامة بشأن التنفيذ.



الشكل 1: العمليات المبسّطة لإصدار التراخيص وتأجير الأماكن الخاصة بتربية الأحياء المائية

### الإطار التنظيمي والإداري

ينبغي ضمان إطار تنظيمي وإداري مكرّس لتربية الأحياء المائية من أجل ضمان تعزيز التيقن القانوني من صناعة تربية الأحياء المائية وترسيخ تميزها المستدامة ضمن إطار حوكمة ملائم.

وينبغي إصدار قانون أو تشريع محدّد بشأن تربية الأحياء المائية و/أو تعديل القوانين أو التشريعات القائمة، متى اقتضت الضرورة ذلك، لتحسين الإطار التنظيمي والإداري القائم، على أن يتضمن ذلك القانون أو التشريع أحكاماً محددة بشأن ما يلي:

- الإجراءات والعمليات الإدارية لمنح التصاريح وعقود الإيجار، التي قد تكون مشمولة في رخصة واحدة لضمان التيقن القانوني من المستثمر والجهاز الصادر عنه التصريح؛
- استخدام المجال العام لتربية الأحياء المائية، مع الإشارة تحديداً إلى تخطيط تربية الأحياء المائية (في المناطق الجديدة المخصصة لتنمية تربية الأحياء المائية وفي المناطق التي توجد فيها بالفعل تنمية لتربية الأحياء المائية) وإلى اختيار مواقع تربية الأحياء المائية وما يرتبط بذلك من معايير ومتطلبات؛
- استخدام التخطيط المكاني المنسق والأدوات المصاحبة له (مثل نظام المعلومات الجغرافية)؛

- تنسيق خطط تنمية تربية الأحياء المائية مع عمليات التخطيط المكاني ومع الخطط والسياسات والبرامج الأخرى الوطنية وما فوق الوطنية؛
  - الإنشاء الإلزامي لمناطق مخصصة لتربية الأحياء المائية؛
  - نوعية بيئة تربية الأحياء المائية، بما يشمل بصفة خاصة المتطلبات المتعلقة بنوعية المياه، وتحديد مستويات المواد الكيميائية والنوعية الإيكولوجية وحماية النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي وكذلك طرائق الرصد البيئي؛
  - وضع آليات للتواصل والتعاون والتنسيق بين السلطات الوطنية المعنية بتخطيط المناطق الساحلية وتنميتها وصونها وإدارتها.
- وينبغي تعزيز اتساق السياسة والتشريع بين مختلف السلطات على مختلف النطاقات والمستويات وبين القطاعات المتنوعة.

وينبغي وضع واعتماد أدوات قانونية غير ملزمة وثنائية، مثل الخطوط التوجيهية والمخططات الطوعية، لتبسيط الإجراءات الإدارية والحرص في الوقت ذاته على أن تكون عملية منح التصاريح وعقود الإيجار قوية من الناحية القانونية.

### أجهزة الموافقة

ترتبط عمليات الموافقة بعدد من القواعد والإجراءات التي تُشارك فيها عدة أجهزة معنية بإصدار الموافقات.

وينبغي إبقاء عدد الأجهزة المعنية بعملية الموافقة عند أدنى حد من أجل تقليص المدة الزمنية بين تقديم الطلب وصدور القرار النهائي، والتقليل إلى أدنى حد من عمليات التشاور، وتجنب ازدواجية جهود المستثمرين وتداخل الاختصاصات بين أجهزة الموافقة.

وينبغي أن يكفل عدد أجهزة الموافقة الخبرة الكافية للحصول على مشورة حاسمة وقرارات مستنيرة مستندة إلى أفضل المعارف المتاحة من أجل تنفيذ أنشطة تربية الأحياء المائية.

ويمكن إنشاء جهاز تنسيقي على المستوى الوطني لتعزيز التنسيق المؤسسي والإداري. ويمكن أن يضم ذلك الجهاز ممثلين عن مختلف المؤسسات أو الإدارات العامة المختصة التي تتركز فيها الخبرة المحددة في مجال تربية الأحياء المائية، ويمكن ربطه بالمبادرات الوطنية القائمة في مجال تربية الأحياء المائية.

### جهات الاتصال المرجعية

ينبغي النظر في إنشاء جهة اتصال مرجعية تكون معنية بعملية الموافقة على تربية الأحياء المائية، على غرار نهج "المُجمع الواحد" أو "النافذة الواحدة". ويمكن استضافة جهة الاتصال المرجعية في سلطة مختصة قائمة على المستوى الوطني (أو على مستوى الشعبة الإدارية الأولى المناسبة، تبعاً لنطاق اختصاصها في تربية الأحياء المائية في البلد، مثل المناطق، أو المقاطعات، أو البلديات)؛ ويمكن أن يتطلب ذلك لاحقاً موافقة سلطات أخرى، حسب الاقتضاء. ويمكن إنشاء منصة إلكترونية على شبكة الإنترنت لتقديم طلبات التصريح والتأجير وتحليلها ومعالجتها؛ ويمكن أن تعمل هذه المنصة بالاشتراك مع النظم الأخرى المستخدمة بين جميع أجهزة الموافقة ذات الصلة.

ويمكن أن تُحقق جهات الاتصال المرجعية المنافع التالية:

- العمل كجهة اتصال واحدة ودفع عملية الموافقة برمتها وتيسير تقديم الطلبات من المستثمرين؛
- تقديم صورة عامة عن التشريعات واللوائح التي تحكم أنشطة تربية الأحياء المائية، وبالتالي التمكين من اتباع عملية مبسطة ومنسقة منذ التقديم حتى اتخاذ القرار، بحيث تُمنح الموافقات في وقت واحد أو بتسلسل مناسب؛
- تقديم لمحة عامة وتوجيه استباقي بشأن كل مراحل عملية الموافقة منذ مرحلة الطلب التمهيدي حتى مرحلة صدور القرار في جميع أنواع التصاريح وعقود الإيجار (الزغفيات البحرية، أو الصدفيات البحرية، أو الطحالب، أو الأعشاب البحرية، وما إلى ذلك) فضلاً عن المناطق، وتقنيات الإنتاج، والشروط البيئية لتنمية تربية الأحياء المائية؛
- توفير نماذج طلبات الموافقة وإتاحتها للمستثمرين الذين يمكنهم تنزيلها واستيفائها إلكترونياً؛
- تيسير الحوار الفعّال بين المستثمرين وأجهزة الموافقة على تربية الأحياء المائية إذا كانت هناك حاجة إلى معلومات إضافية، وإبلاغ المستثمرين بتفاصيل الاتصال بالأشخاص الرئيسيين في أجهزة الموافقة على تربية الأحياء المائية.

### عملية الموافقة

تشمل عملية الموافقة سلسلة من الإجراءات التي تتراوح بين إعداد الوثائق الإدارية وإصدار التصاريح وعقود الإيجار.

- و تُطبّق العملية، على سبيل المثال لا الحصر، على القرارات التالية:
  - منح رخصة أو عقد إيجار لتربية الأحياء المائية في منطقة معينة مخصصة لتربية الأحياء المائية؛
  - تعديل تصريح أو عقد إيجار خاص بتربية الأحياء؛
  - تجديد تصريح أو عقد إيجار خاص بتربية الأحياء المائية؛
  - تعيين تصريح أو عقد إيجار خاص بتربية الأحياء المائية؛
  - منح تصريح أو عقد إيجار تجريبي خاص؛
  - إعادة تخصيص موقع تربية أحياء مائية.
- وينبغي تيسير عملية الموافقة عن طريق إنشاء مناطق مخصصة لتربية الأحياء المائية رسمياً، وهو ما يعتبر أداة للإدارة تُحقق الإدماج السليم لتربية الأحياء المائية في التخطيط المكاني البحري والمناطق الساحلية. وينبغي تحديد مناطق مخصصة لتربية الأحياء المائية من أجل تقصير مدة عملية الموافقة.

وينبغي اعتماد معايير وبارامترات لتحديد المناطق المناسبة لتربية الأحياء المائية، وذلك بوسائل تشمل ما يلي:

- تحليل البارامترات التقنية واللوجستية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمعرفة حدود النظام الإيكولوجي واختيار المناطق؛
- تقييم القدرة الاستيعابية؛
- تقييم المخاطر المصاحبة لأنشطة تربية الأحياء المائية في نظم مائية محدّدة والمخاطر على التنوع البيولوجي (مثل الأنواع الغريبة، والأسمك الهاربة، واستخدام المواد الكيميائية)؛

- تقييم تدابير الإدارة المحددة والمتصلة بمنع المخاطر؛
- تحديد تكنولوجيات تربية الأحياء المائية الملائمة المراد تكييفها مع كل موقع، والأنواع المستزرعة؛
- استعراض المستعملين القائمين في المنطقة من أجل تجنب التنافس في ما بينهم.

### مرحلة الطلب التمهيدي

يلزم من المستثمرين، قبل تقديم طلباتهم، إعداد مجموعة من الوثائق لتقديمها إلى أجهزة الموافقة. وهذه المرحلة أساسية لعملية الموافقة وينبغي أن تُساعد المستثمرين على توضيح طبيعة الأداء المتوقع من استثماراتهم.

وينبغي تعزيز إدخال مرحلة الطلب التمهيدي لإجراء مناقشات بين المستثمرين وأجهزة الموافقة على تربية الأحياء المائية وضمان إتاحة المعلومات الصحيحة للمستثمرين قبل تقديم الطلب الكامل.

ويمكن أن تساعد مرحلة الطلب التمهيدي، في جملة أمور، على إبراز المشاكل، والحيلولة دون المُضي فُدمًا في تنفيذ النشاط في مواقع لا تتوفر لها مقومات الاستمرار، وإسداء المشورة إلى المستثمرين، والتمكين من زيادة الكفاءة والتركيز في تقديم الطلبات.

وينبغي وضع إجراءات واضحة ومعايير لتقييم طلبات الحصول على التصاريح وعقد الإيجار بما يتسق مع المتطلبات التنظيمية ويمتثل لها.

وينبغي وضع آليات للرد من أجل إثراء مرحلة الطلب التمهيدي وتحسين نظم إدارة تقديم الطلب النهائي.

### الوثائق

#### الوثائق التوجيهية العامة

ينبغي أن تتاح للمستثمرين مجموعة دنيا من الوثائق التوجيهية المتعلقة بمنح تصاريح وعقد إيجار تربية الأحياء المائية لكل أنواع الأنشطة ذات الصلة وبما يُعبر أيضًا عن الأحكام المحلية.

وينبغي أن تُغطي هذه الوثائق جميع المتطلبات المتعلقة بعمليات تربية الأحياء المائية. وينبغي مراعاة ضمن جملة أمور في الوثائق التوجيهية بما يشمل ما يلي:

- صياغتها بعبارات بسيطة وواضحة ومفهومة لعامة الجمهور؛
- تقديم معلومات متسقة بين أجهزة الموافقة على تربية الأحياء المائية لتحسين جودة الطلبات وتقليص المدة الزمنية المطلوبة للموافقة؛
- تحديد السلطات المختصة (مثل وزارة مصايد الأسماك، أو وزارة الزراعة، أو وزارة البيئة، أو وزارة التنمية الريفية، وغيرها) التي يلزم الحصول على موافقتها على التصريح أو عقد الإيجار؛
- توضيح الإجراءات والخطوات الرسمية المطلوبة للحصول على تصريح أو عقد إيجار لتربية الأحياء المائية، وربما يكون ذلك مصحوبًا بأشكال بيانية انسيابية وصفية توضح

الجهات الفاعلة المعنية والحدود الزمنية المطلوبة لكل خطوة إجرائية، بما يشمل عمليات الطعن؛

- تقديم إرشادات كاملة بشأن البروتوكولات والوثائق المطلوبة إذا كانت هناك عمليات مطلوبة قبل مرحلة الطلب التمهيدي؛
- تقديم وصف مفصل يُبين المعلومات التي ينبغي على المستثمر تقديمها في الطلب الكامل، بما يشمل ما يلي:

- المعلومات التقنية: نظام الاستزراع وخصائصه، والأنواع المستزرعة ودورات الاستزراع، وطاقة الإنتاج، واستهلاك الأعلاف السنوية، وخطة المزرعة برمتها، وما إلى ذلك؛
- المعلومات البيئية: قياس الأعماق، ودرجات الحرارة، والملوحة، وسرعة التيار، والخصائص القاعية، والموائل الحساسة، وما إلى ذلك؛
- المعلومات الجغرافية: خرائط مناطق الاستزراع المقترحة ومواقعها، والأماكن المتاحة في المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية، وما إلى ذلك؛
- الجدوى الاقتصادية للمشروع ومدى سلامته: المعلومات المتعلقة بالاستثمار الرأسمالي، مثل تكاليف ميزانية المعدات والإنشاءات، وتكاليف الإنتاج التقديرية لكل وحدة، والتوقعات التخطيطية للإنتاج السنوي، وتكاليف التشغيل السنوية، والنسب المالية، وتحليل العائد على الاستثمار، وما إلى ذلك؛
- المعلومات الاجتماعية-الاقتصادية: المنافع المتصلة بالأنشطة في المناطق المحيطة، مثل فرص العمل المصاحبة لأنشطة تربية الأحياء المائية؛
- تحديد الإجراءات المتصلة بتشغيل مزارع تربية الأحياء المائية ورصدها (برنامج الرصد البيئي)؛
- وصف الإجراءات الرئيسية المتعلقة بسوق منتجات تربية الأحياء المائية، بما يشمل اللوائح المتعلقة بإنتاج الأغذية وسلامتها؛
- تقديم لمحة عامة عن التشريعات واللوائح التي تحكم أنشطة تربية الأحياء المائية.

#### الرصد والتوجيه بشأن تقييم الأثر البيئي

يتباين تقييم الأثر البيئي تبايناً كبيراً، ويتوقف ذلك على السياق الوطني، كما يتوقف في بعض الأحيان على السياق المحلي. ويمكن إدراج تقييم الأثر البيئي، حيثما أمكن عملياً، في عملية الموافقة، ويمكن أن تيسره جهة الاتصال المرجعية.

وينبغي أن تضع الوثائق التوجيهية المتعلقة بتقييم الأثر البيئي المستثمرين في وضع يمكنهم من إجراء تقييم عملي وفعال من حيث التكلفة. وينبغي أن تُشير السلطات الخاصة، حيثما أمكن، إلى الأهداف البيئية والمؤشرات المصاحبة لها وما يرتبط بها من معايير ونقاط مرجعية، لضمان الامتثال لأحكام اللوائح البيئية الوطنية وما فوق الوطنية، وكذلك الجداول الزمنية ذات الصلة.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تُشير الوثائق التوجيهية الخاصة بتقييم الأثر البيئي إشارة واضحة إلى المعايير والقواعد ذات الصلة، بما يشمل قواعد مراقبة وإدارة التلوث وتصريف النفايات، فضلاً عن اقتراحات بشأن كيفية إدخال مدونات لتحسين ممارسات الإدارة.

وينبغي أن تتضمن الوثائق التوجيهية أيضاً معلومات كاملة عن الآثار المحتملة المترتبة عن تربية الأحياء المائية على النظم الإيكولوجية المائية المختلفة، بما يشمل التوصيفات والمعايير البيئية، وكذلك معلومات عن الإجراءات المقترحة تطبيقها للتخفيف من تلك الآثار.

وينبغي النظر إلى تقييم الأثر البيئي ورصده في إطار أوسع للإدارة. وينبغي أن يكون ذلك مصحوباً أيضاً بشرح للطريقة التي ينبغي بها إجراء تقييم الأثر البيئي، بما في ذلك التمييز بين القواعد التي ينبغي للسلطات والمستثمرين اتباعها، ومسؤوليات كل منهما، والإجراءات الواضحة التي ينبغي تطبيقها في عملية الرصد.

وينبغي أن تتاح للمستثمرين القوالب النموذجية ونظم سجلات الرصد البيئي.

وينبغي إتاحة تقييم الأثر البيئي بكامله، بما في ذلك تقارير تقييم الأثر البيئي ونتائجه، لعامة الجمهور بطريقة شفافة ومفهومة.

### التصاريح وعقود الإيجار الميسرة

ينبغي تقييم تيسير أنواع محدّدة من إنتاج تربية الأحياء المائية على مدى عدة سنوات.

وينبغي تشجيع التصاريح أو عقود الإيجار المخصصة ومنحها لأنشطة تربية الأحياء المائية الابتكارية أو البحثية، لا سيما الأنشطة التي تنطوي على إنتاج يساهم في الحفاظ على خدمات النظام الإيكولوجي:

- يمكن منح تصاريح التطوير التجريبي لأنشطة اختبار نظم وتكنولوجيات الاستزراع الابتكارية أو تطويرها أو اعتمادها (مثل البصمة الكربونية المنخفضة)، أو أنشطة تنويع الإنتاج، أو إجراء بحوث أساسية و/أو تطبيقية، وما إلى ذلك.
- يمكن منح التصاريح وعقود الإيجار إلى الأنشطة التي تساهم في الحفاظ على خدمات النظام الإيكولوجي، من قبيل ما يلي: تربية الصدفيات والطحالب التي تساهم في إزالة ثاني أكسيد الكربون من البيئة؛ والتربية المتكاملة للأحياء المائية بمستويات غذائية متعددة، والتي تساعد على إيجاد نظم متوازنة لاستصلاح البيئة (التخفيف البيولوجي) من خلال الجمع بين تربية الأحياء المائية باستخدام الأعلاف وتربية الأحياء المائية الاستخراجية العضوية وغير العضوية؛ وتربية الأحياء المائية المتصلة بالمناطق البحرية المحمية التي تستخدم عمليات إعادة تكوين أرصدة الزعنفيات والصدفيات البحرية لأغراض الصون.

### الإطار الزمني

ينبغي وضع إطار زمني يتضمن تفاصيل شهرية لكل جهاز من أجهزة الموافقة على تربية الأحياء المائية (أو لكل خطوة من خطواتها) في إطار عملية الموافقة لمساعدة المستثمرين على تخطيط جداولهم الزمنية الخاصة بالاستثمار.

وينبغي أن يبين الإطار الزمني الفترات الزمنية المتوقعة لكل مما يلي:

- التقييم السابق على تقديم الطلبات وإسداء المشورة؛
- تقييم الطلبات وإعلان القرارات، مع مراعات التشريعات القائمة وأجهزة الموافقة ذات الصلة.



## شروط التصريح والتأجير

وحيثما ينطبق ذلك، يمكن أن تكون أجهزة الموافقة على تربية الأحياء المائية مخوَّلة أيضًا سلطة اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات التالية: تجديد التصاريح وعقود الإيجار وتعديلها ونقلها وتعليقها وإلغائها.

وينبغي تشجيع أطول مدة لصلاحية التصاريح وعقود الإيجار، وحد أدنى لعدد السنوات لتمكين المستثمرين من ضمان عائد على الاستثمار.

ويمكن فرض شروط على صلاحية التصاريح وعقود الإيجار وإمكانية تجديدها لضمان أفضل استخدام للمناطق البحرية المستأجرة. ويمكن أن تستند تلك الشروط إلى معايير الامتثال والأداء من حيث ما يلي:

- معايير الجودة البيئية؛
- الانتهاك الصارخ أو المتكرر للأحكام المحددة أو المنصوص عليها بموجب لوائح تربية الأحياء المائية؛
- الحالات التي لا تستخدم فيها التصاريح، أو عدم استخدامها إلا على نطاق محدود؛
- شروط التصاريح الميسرة.

ويمكن أن يُسفر أي خرق لأي من الشروط الأساسية عن إلغاء التصريح وعقد الإيجار أو تعليقهما و/أو تقبيد عملية تجديده.

## القدرة المؤسسية والتنسيق ومشاركة عامة الجمهور

ينبغي تعزيز الوعي بين المؤسسات بأهمية تنمية تربية الأحياء المائية في المجتمعات المحلية والساحلية. وينبغي تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية لأجهزة الموافقة على المستويين الوطني والمحلي من أجل زيادة قدرة الموظفين على معالجة مسائل تربية الأحياء المائية وعمليات الموافقة.

وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي تنفيذ آليات وبرامج مؤسسية. وينبغي أن تُعالج هذه الآليات والبرامج جملة أمور تشمل ما يلي:

- تبادل المعرفة وتدفق الاتصالات بشأن تنمية تربية الأحياء المائية وعمليات الترخيص والتأجير؛
- البرامج المخصصة لبناء القدرات من أجل زيادة كفاءات الموظفين وقدراتهم العملية على التعامل مع الإجراءات الإدارية للترخيص والتأجير في مجال تربية الأحياء المائية؛
- توفير الوثائق المرجعية والخطوط التوجيهية التي تشمل أحكام اللوائح البيئية الوطنية وما فوق الوطنية (مثل توصيفات الجودة البيئية، ومعايير تقييم الوضع البيئي، ومتطلبات جودة المياه، والآثار المحتملة، وبرامج الرصد المحددة، والبارامترات الواجب تقييمها ورصدها) التي تسمح بتطوير أنشطة تربية الأحياء المائية؛
- إدخال طرق عمل وإجراءات لتعزيز فعالية المؤسسات في الاستجابة لاحتياجات المستثمرين.

وينبغي أيضاً وضع أو تعزيز آليات وبرامج المشاركة والموافقة، بما يشمل المجتمعات المحلية وسائر جماعات المصلحة في تخطيط تربية الأحياء المائية وتنميتها بوسائل يمكن أن تشمل



إنشاء منصات متعددة أصحاب المصلحة أو لجان تشاورية أخرى بغرض زيادة المقبولية الاجتماعية لتربية الأحياء المائية.

### تنفيذ الخطوط التوجيهية

ينبغي أن تؤخذ بالاعتبار خصائص مختلف مراحل نضج الصناعة في المجال، وكذلك الخصوصيات الإقليمية والسياقات القانونية المختلفة في البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وينبغي أيضاً النظر في قدرة الدول النامية في الإقليم عند تنفيذ الخطوط التوجيهية.

و ضمناً لفعالية تنفيذ وتهيئة فرص منافسة متكافئة في الإقليم، ينبغي أن تكون الخطوط التوجيهية تكيفية حتى يمكن تعديلها عند اللزوم. وينبغي إجراء أعمال محددة لمعالجة التنفيذ، حسب الاقتضاء، ربما من خلال توفير المساعدة التقنية.

## المرفق 15

### القرار GFCM/41/2017/3 بشأن استئناف عمل مجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا الصيد

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)؛

وإذ تُقر بالأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك ومجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود استجابة لطلبات الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بهدف تحسين تكنولوجيا الصيد في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود؛

وإذ تلاحظ قرار الهيئة في دورتها الثلاثين (تركيا، يناير/كانون الثاني 2006) بشأن إنشاء شبكة تكنولوجيا الصيد في البحر الأبيض المتوسط كمجموعة عمل مشتركة تابعة للجنة الاستشارية العلمية المعنية بمصايد الأسماك؛

وإذ تُدرك بأن هدف شبكة تكنولوجيا الصيد في البحر الأبيض المتوسط هو مساعدة الهيئة على تيسير تبادل المعلومات بين العلماء المعنيين ببحوث تكنولوجيا الصيد؛

وإذ تُذكر أيضًا بنتائج مجموعة العمل المشتركة التابعة للهيئة المعنية بالانتقائية التي اجتمعت في إطار شبكة تكنولوجيا الصيد في البحر الأبيض المتوسط ضمن أمور أخرى في السنتين 2008 و2009 لمعالجة المصطلحات والمفاهيم ذات الصلة بتكنولوجيا الصيد؛

وإذ تأخذ في الحسبان الأعمال الجارية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا الصيد؛

وإذ تلاحظ الاستراتيجية المتوسطة الأجل (2017-2020) من أجل استدامة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والحاجة إلى وقف مسار الاتجاه الحالي في استغلال أرصدة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، بما في ذلك من خلال رصد التفاعلات غير المرغوبة بين مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية والتخفيف من تلك التفاعلات؛

وإذ تضع في الاعتبار ضرورة استئناف نشاط مجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا الصيد؛

**تعتمد،** وفقًا للمادتين 5 و8 من اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، القرار التالي:

1- تُدرج مجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا الصيد وأنشطتها بصفة دائمة في برنامج عمل الهيئة.

2- تشمل اختصاصات مجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا الصيد الأهداف التالية:

- مساعدة اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك ومجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود في صياغة مشورة علمية بشأن جوانب تكنولوجيا الصيد؛
- تعزيز التعاون بين العلماء المختصين بالبحر الأبيض المتوسط الأسود المعنيين بتكنولوجيا الصيد والدراسات الانتقائية؛

- ضمان الرصد الدائم لمسائل تكنولوجيا الصيد في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود؛
- رصد المسائل المتصلة بتصنيف أساطيل الصيد.

3- تعتمد مجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا الصيد أساساً على التواصل الشبكي من خلال تبادل الخبرات الميدانية والمعلومات، وتُنظَّم اجتماعات بشأن قضايا تكنولوجيا الصيد، لا سيما انتقائية معدات الصيد، بناءً على طلب اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك ومجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود، حسب الاقتضاء.

4- تواصل مجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا الصيد استعراض ودراسة العناصر التقنية التي تعرضها عليها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك ومجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود وتقديم تقارير عن ذلك.

## المرفق 16

### القرار GFCM/41/2017/4 بشأن مجموعة عمل دائمة معنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإذ تُقر بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 25/59، و105/61، و72/64، بشأن مصايد الأسماك المستدامة، وفي ما يتعلق تحديدًا بمنع إلحاق أضرار كبيرة بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة؛

وإذ تأخذ في الاعتبار الخطوط التوجيهية الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن إدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار 2009 التي تُزوّد المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك بإرشادات في صياغة تدابير ملائمة وتنفيذها من أجل إدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار من خلال مجموعة من أدوات الإدارة والتدابير الضرورية لكفالة صون الأنواع المستهدفة وغير المستهدفة والموائل المتضررة؛

وإذ تأخذ علمًا بالهدف 4 للاستراتيجية المتوسطة الأجل (2017-2020) من أجل استدامة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود: "التقليل إلى أدنى حد ممكن من أشكال التفاعل بين مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية والبيئة والحد منها"؛

وإذ تضع في الاعتبار مشورة اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في ما يتعلق بحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة بالاستناد إلى نتائج الاجتماع الأول لمجموعة العمل المعنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة (إسبانيا، أبريل/نيسان 2017)؛

وإذ تضع في الاعتبار ضرورة منح وضع أكثر ديمومة لأنشطة مجموعة العمل المعنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة؛

**تعتمد**، وفقًا للمادتين 5 و8 من اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة)، القرار التالي:

1- ينبغي إدراج مجموعة العمل المعنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة وأنشطتها، بصفة دائمة، في برنامج العمل السنوي للهيئة؛

2- ينبغي استعراض ولاية مجموعة العمل المعنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة واختصاصاتها، على النحو الوارد في الملحق، وتكميلها من أجل ضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المذكورة آنفًا.

3- ينبغي لمجموعة العمل المعنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة أن تواصل، في عام 2018، استعراض ودراسة العناصر التقنية من أجل حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة في منطقة اختصاص الهيئة، حسب ما قرره اللجنة الاستشارية العلمية المعنية بمصايد الأسماك في دورتها التاسعة عشرة (سلوفينيا، مايو/أيار 2017)، من أجل صياغة مشورة بهدف اعتماد الهيئة

1 لا سيما بالاستناد إلى أعمال مجموعة العمل المعنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة.

بروتوكولات مخصصة لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة بما يتفق مع البروتوكولات المماثلة التي وضعتها سائر المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

4- ينبغي لمجموعة العمل المعنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة أن تساهم أيضاً في تحديد العناصر التقنية المتعلقة بتدابير الإدارة التي ستسري على ما يلي:

- سفن الصيد التي يزيد طولها الكلي (LOA) على 15 متراً المزودة بمعدات صيد لملامسة القاع استهدافاً للأنواع *Aristaeomorpha foliacea*، أو *Aristeus antennatus*، أو *Plesionika martia*؛
- سفن الصيد التي يزيد طولها الكلي (LOA) على 15 متراً المزودة بمعدات لملامسة القاع (شباك الجر القاعية، والشبكات الخيشومية القاعية، والخيوط الصنارية الطويلة القاعية، ووسائل الصيد، وشراك الصيد) على أعماق تزيد على 300 متر.

## الملحق

### اختصاصات لمجموعة عمل دائمة معنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة

حسب ما اتفقت عليه الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط في دورتها الأربعين، أنشئت مجموعة العمل المعنية بالنظم الإيكولوجية الهشة لوضع تدابير أولية متصلة بحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة في منطقة اختصاص الهيئة وفقًا لولاية منظمة الأغذية والزراعة. وحالما تُحدد تلك التدابير الأولية، ينبغي لمجموعة العمل المعنية بالنظم الإيكولوجية الهشة إسداء المشورة إلى اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك.

وينبغي بصفة خاصة أن تضطلع مجموعة العمل المعنية بالنظم الإيكولوجية الهشة بالمهام التالية:

- جمع معلومات عن النظم الإيكولوجية البحرية الهشة ورسم خرائط توزيعها (تحديث سنوي)؛
- إسداء المشورة بشأن اقتراحات جديدة لحالات الإغلاق وإنفاذ التدابير القائمة (كفاءة مناطق مصايد الأسماك المقيّدة القائمة لمعالجة حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة)؛
- تقييم المعلومات التقنية المقدّمة من صيادي الأسماك والمؤسسات الأخرى؛
- إسداء المشورة إلى اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك بشأن أي مسألة متصلة بالنظم الإيكولوجية الهشة وتنسيق وضع أدوات لإدارتها.

وسوف تُساهم مجموعة العمل أيضًا في الآتي:

- تصميم قاعدة البيانات الجغرافية الخاصة بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة في البحر الأبيض المتوسط وإدارتها؛
- إقامة تعاون وثيق وإنشاء قنوات اتصال سليمة مع الأجهزة العلمية في المنظمات الإقليمية الأخرى لإدارة مصايد الأسماك (مثل مجموعة العمل المعنية بإيكولوجيا أعماق البحار التابع للمجلس الدولي لاستكشاف البحار)، والمؤسسات الوطنية العلمية، ومنظمة الأغذية والزراعة.

## المرفق 17

### القرار GFCM/41/2017/5 بشأن شبكة للموائل الأساسية للأسماك في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإذ تُذكّر بأن اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) الذي يتطلع إلى قيام الهيئة باعتماد خطط إدارة متعددة السنوات استناداً إلى نهج للنظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك بهدف ضمان الحفاظ على الأرصدة السمكية فوق مستوياتها بحيث تُنتج الغلة المستدامة القصوى، وتحديد مناطق صيد محظورة من أجل حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، بما في ذلك مناطق التفريخ ومناطق وضع البيض، وذلك أيضاً لتكميل التدابير الواردة في خطط الإدارة المتعددة السنوات؛

وإذ تُذكّر بالهدف 1 من أهداف الاستراتيجية المتوسطة الأجل (2017-2020) من أجل استدامة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وهو "عكس مسار تدني أرصدة الأسماك بفضل مشورة عملية معززة لدعم الإدارة"، والنتائج 1-3 ذي الصلة، وهو "تعزيز لوائح الهيئة القائمة على العلوم بشأن إدارة مصايد الأسماك"؛

وإذ تُذكر بالالتزامات التي تعهدت بها وزارات مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط في البلدان الموقعة على إعلان مالطة الوزاري لعام 2017 الذي يدعو الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وكذلك اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك إلى أن تُقدّم في عام 2018، أثناء الدورة الثانية والأربعين للهيئة، اقتراحات بشأن تحديد مناطق صيد محظورة جديدة من أجل إنشاء شبكة متسقة من الموائل الأساسية للأسماك؛

وإذ تضع في الاعتبار أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك قد أشارت إلى أن أكثر من 80 في المائة من الأرصدة السمكية المقدّرة في عام 2017 تتعرض لحالة استغلال مفرط وأن الكتلة الأحيائية منخفضة في 40 في المائة منها؛

وإذ تضع في الاعتبار أنه في حالة الأرصدة التجارية من أسماك النازلي الأوروبي (*Merluccius merluccius*)، أوصت اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك باتخاذ إجراءات إدارة فورية للحد من نفوق الأسماك بسبب الصيد من خلال خطط إدارة متعددة السنوات وتحديد مناطق حضانة جديدة؛

وإدراكاً منها للحاجة إلى تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي إزاء إدارة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط؛

تعتمد، وفقاً للمادتين 5 و8 من اتفاق إنشاء الهيئة، القرار التالي:

1- ينبغي للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، مع مراعاة مناطق الصيد المقيدة القائمة، أن تُقدّم في عام 2018، خلال الدورة الثانية والأربعين للهيئة، عناصر تحديد مناطق صيد

مقيدة جديدة دون الإخلال بالحقوق السياسية للدول ووفقاً للقانون الدولي الساري، وبصفة خاصة من أجل إنشاء شبكة متسقة للموائل الأساسية للأسماك<sup>1</sup>، بعد عملية تشاور شاملة.

2- ينبغي للهيئة أن تتفق، خلال دورتها الثانية والأربعين، على جدول زمني تدريجي مصحوب بأهداف محدّدة كمياً من أجل إنشاء هذه الشبكة.

3- وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك مدعوة إلى ما يلي:

- استعراض المعلومات القائمة بشأن توزيع الموائل الأساسية للأسماك في البحر الأبيض المتوسط؛
- استعراض المعلومات القائمة بشأن توزيع الموائل الحساسة<sup>2</sup> في البحر الأبيض المتوسط؛
- تحديد فجوات المعرفة المحتملة وإسداء المشورة بشأن تدابير التغلب عليها، بما يشمل التغلب عليها من خلال النمذجة التنبؤية ورسم خرائط توضح مدى ملائمة الموائل، وتبين احتمالات وجودها؛
- تحديد شبكة متسقة من الموائل الأساسية للأسماك التي تراعي أيضاً الموائل الحساسة، لتقديمها إلى الهيئة في دورتها الثانية والأربعين؛
- تقديم مشورة بشأن كيفية تنفيذ الحماية لهذه الشبكة، وتعزيزها اعتباراً من عام 2018، من أجل المساهمة بفعالية في تحقيق الغلة المستدامة القصوى وتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي إزاء إدارة مصايد الأسماك وفقاً لأهداف الهيئة.

---

<sup>1</sup> تُعرّف الموائل الأساسية للأسماك بأنها الموائل المحدّدة بأنها أساسية من أجل الوفاء بالمتطلبات الإيكولوجية والبيولوجية لمراحل الحياة الحرجة لأنواع الأسماك المستغلة التي يمكن أن تتطلب حماية خاصة لتحسين وضع الأرصد واستدامتها على الأجل الطويل.

<sup>2</sup> الموائل الحساسة هي موائل هشة معترف دولياً بأنها هامة إيكولوجياً، وهي تدعم التجمعات الهامة لأنواع الأسماك التجارية وغير التجارية ويمكن أن تتطلب حماية خاصة.



## المرفق 18

### القرار GFCM/41/2017/6 بشأن تطبيق رقم المنظمة البحرية الدولية لتعريف السفن

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإذ تُذكّر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحيّة واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تؤكد أن تحديد هوية سفن الصيد خطوة ضرورية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ولإدارة أنشطة الصيد، وأن رقم المنظمة البحرية الدولية لتعريف السفن، المعين وفق خطة المنظمة البحرية الدولية بشأن رقم تعريف السفينة، هو رقم وحيد ثابت وموثوق لتحديد هوية السفينة، ويظل مخصصاً لها بصفة دائمة بغض النظر عن تغيير اسمها أو ملكيتها أو علمها أو علاماتها؛

وإذ تأخذ في الاعتبار قرار جمعية المنظمة البحرية الدولية في دورتها الثامنة والعشرين لعام 2013 بشأن اعتماد القرار A.1078(28) المتعلق بتمديد تطبيق رقم تعريف السفينة التي تزيد حمولتها الكلية على 100 طن وما فوق، وقرار لجنة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)، في دورتها الحادية والثلاثين لعام 2014، بشأن استخدام رقم المنظمة البحرية الدولية لتعريف السفن كرقم وحيد لتحديد هوية السفن التي تبلغ حمولتها الكلية 100 طن وما فوق لإدراجها في السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن الإمداد (السجل العالمي)؛

وإذ تلاحظ الرسالة التعميمية رقم 1886/Rev.6 المؤرخة 8 أغسطس/آب 2016 التي توسّع رقم تعريف السفن الذي وضعته المنظمة البحرية الدولية ليشمل جميع سفن الصيد المجهزة بمحركات وتقل حمولتها الإجمالية عن 100 طن ويبلغ طولها الكلي أو يزيد على 12 مترًا المرخص لها بالعمل خارج المياه التي تخضع للسيادة الوطنية، وسفن الصيد ذات البدن المصنوع من غير الفولاذ التي تقل حمولتها الإجمالية عن 100 طن فما فوق؛

وإذ تضع في الاعتبار أن معظم المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك تقضي باستخدام رقم المنظمة البحرية الدولية لتعريف السفينة في سفن الصيد الكبيرة المرخص لها بالصيد في المناطق المشمولة باتفاقياتها، وأن الجمعية العامة للأمم المتحدة شجعت في عدة مرات، كان آخرها في قرارها 123/71 المؤرخ 7 ديسمبر/كانون الأول 2016، المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك التي لم تقم بعد بجعل رقم المنظمة البحرية الدولية لتعريف السفينة إلزامياً لجميع السفن المؤهلة في المناطق المشمولة باتفاقياتها على القيام بذلك؛

وإذ تُذكّر بالتوصية GFCM/33/2009/6 بشأن إنشاء سجل للسفن التي يتجاوز طولها الإجمالي 15 مترًا المرخص لها بالعمل في منطقة اختصاص الهيئة والمعدّلة للتوصية GFCM/29/2005/2؛

وإذ تُذكّر بأن إعلان مالطة الوزاري لعام 2017 ينص على أن يكفل "بحلول 2020 [الوزراء ورؤساء الوفود الوطنية والمفوض الأوروبي للبيئة والشؤون البحرية ومصايد الأسماك] تخصيص رقم تعريف وحيد (رقم تعريف السفينة الصادر عن المنظمة البحرية الدولية) لسفن الصيد التجارية التي يبلغ طولها 24 مترًا فأكثر (باستثناء السفن الخشبية) وفقًا للقواعد الدولية الواجبة التطبيق"؛

وإذ تُقر بالتطور السريع في متطلبات حصول سفن الصيد على رقم تعريف صادر عن المنظمة البحرية الدولية، والحاجة إلى توفير الوضوح لمشغلي سفن الصيد ودول العلم في هذا الصدد؛

**تعتمد،** وفقًا للمادتين 5 و8 من اتفاق إنشاء الهيئة، القرار التالي:

### **تعريف هوية السفن باستخدام رقم تعريف السفينة الصادر عن المنظمة البحرية الدولية**

1- تُرخص دول العلم التي تكون أطرافًا متعاقدة أو أطرافًا متعاونة غير متعاقدة، اعتبارًا من 1 يناير/كانون الثاني 2019، سفن الصيد التابعة لها التي يبلغ طولها 24 مترًا أو أكثر بالعمل فقط إذا كانت السفن المؤهلة تحمل رقم تعريف صادر عن المنظمة البحرية الدولية مخصص لها من مدير خطة المنظمة البحرية الدولية بشأن رقم تعريف السفينة. ولا تُدرج في سجل السفن التي يزيد طولها على 15 مترًا المرخص لها بالعمل في منطقة اختصاص الهيئة السفن المؤهلة بموجب خطة المنظمة البحرية الدولية بشأن رقم تعريف السفن غير المعرفة بهذا الرقم.

2- لا تُدرج السفن المؤهلة بموجب خطط المنظمة البحرية الدولية بشأن رقم تعريف السفينة غير المعرفة بهذا الرقم في قوائم السفن المرخص لها بالصيد في منطقة اختصاص الهيئة.

3- تُشجّع دول العلم التي تكون أطرافًا متعاقدة أو أطرافًا متعاونة غير متعاقدة على عدم الترخيص لأي سفينة صيد أخرى مؤهلة للحصول على رقم تعريف هوية صادر عن المنظمة البحرية الدولية وفقًا لخطة هذه المنظمة بشأن رقم تعريف السفينة بالعمل في منطقة اختصاص الهيئة ما لم تكن تحمل رقم تعريف صادر عن المنظمة البحرية الدولية ومخصص لها من مدير خطة المنظمة البحرية الدولية بشأن رقم تعريف السفينة على النحو المبين في الملحق.

4- يمكن للسفن التي لا تحمل رقم تعريف هوية صادر عن المنظمة البحرية الدولية أن تُدرج بصفة استثنائية في قوائم السفن المرخص لها بالصيد في منطقة اختصاص الهيئة شريطة أن تُقدّم دولة العلم التي تكون طرفًا متعاقدًا أو طرفًا متعاونًا غير متعاقد تفسيرًا لعدم حصولها على رقم تعريف من المنظمة البحرية الدولية في المعلومات المقدمة منها إلى أمانة الهيئة. وتُبلغ أمانة الهيئة ذلك التفسير إلى لجنة الامتثال.

5- لا تنطبق الفقرتان 1 و2 على السفن الخشبية.

6- يُدرج رقم تعريف السفينة الصادر عن المنظمة البحرية الدولية في جميع البيانات ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ توصيات الهيئة بشأن وضع سجل للسفن المرخص لها بالعمل في منطقة اختصاص الهيئة.

7- يُطبّق كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد، بصفته، هذا القرار على السفن التي تحمل علمه.

8- لا يُخل هذا القرار بتنفيذ التدابير الوطنية الأكثر صرامة.

## الملحق

### معايير أهلية الحصول على رقم تعريف للسفينة من المنظمة البحرية الدولية

إعمالاً للفقرة 3، تستند معايير تحديد ما إذا كانت سفينة صيد مؤهلة للحصول على رقم تعريف من المنظمة البحرية الدولية إلى الخطة التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية ويمكن تحديثها في المستقبل. وبناءً على القرار (28) A.1078، بصيغته المعدلة، المتعلق بخطة المنظمة البحرية الدولية بشأن رقم تعريف السفينة، وبالإستناد إلى الرسالة التعميمية رقم 1886/Rev.6 المؤرخة 8 أغسطس/آب 2016 الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية، تكون سفن الصيد التالية مؤهلة للحصول على رقم تعريف من المنظمة البحرية الدولية:

- سفن الصيد، بما فيها سفن الصيد ذات البدن المصنوع من غير الفولاذ (أي السفن الخشبية) التي تبلغ حمولتها الإجمالية 100 طن فأكثر؛
- سفن الصيد المجهزة بمحركات داخلية التي تقل حمولتها الإجمالية عن 100 طن ويبلغ طولها الكلي (LOA) أو يزيد على 12 مترًا والمرخص لها بالعمل خارج المياه التي تخضع للسيادة الوطنية.

### طلب رقم تعريف هوية من المنظمة البحرية الدولية

تتولى حاليًا شركة IHS Maritime & Trade، وهي شركة مقرها المملكة المتحدة، إدارة خطة رقم تعريف السفينة بالنيابة عن المنظمة البحرية الدولية. ويمكن تقديم طلبات الحصول على رقم تعريف الهوية الصادر عن المنظمة البحرية الدولية مباشرة إلى الشركة المذكورة أو يمكن توجيهه إلكترونياً أو خطياً على النحو التالي: الطلبات الإلكترونية لترقيم السفن (<http://imonumbers.ihs.com>)؛ الطلبات الخطية (توجه إلى الشركة على هذا العنوان: IHS Maritime & Trade; Sentinel House, 163 Brighton Road- Surrey, CR5 2YH, United Kingdom).

ويمكن لدول العلم ومالكي/مشغلي السفن، وجمعيات التصنيف، أو أحواض السفن، تقديم طلبات الحصول على رقم التعريف الصادر عن المنظمة البحرية الدولية؛ ويمكن توجيه طلبات الحصول على أرقام تعريف متعددة إلى مديري خطة المنظمة البحرية الدولية بشأن رقم تعريف السفينة على عنوان البريد الإلكتروني التالي: [ship.imo@ihs.com](mailto:ship.imo@ihs.com).

## المرفق 19

### اقتراح معلق بشأن توصية من الهيئة تتناول تحديد حجم مرجعي أدنى لصيانة الشبوط المرقط في البحر الأبيض المتوسط

The General Fisheries Commission for the Mediterranean (hereafter "the GFCM"),

*CONSIDERING* that the objective of the Agreement for the Establishment of the General Fisheries Commission for the Mediterranean (hereafter "the Agreement") is to ensure the conservation and sustainable use, at biological, social, economic and environmental level, of living marine resources in the area of application;

*CONSIDERING* that the GFCM shall adopt management measures based on an ecosystem approach to fisheries to guarantee the maintenance of stocks above levels which can produce maximum sustainable yield;

*RECALLING* that the Malta Ministerial declaration "MedFish4Ever" requires that in the context of establishing an ecosystem-based fisheries management framework, all key fisheries should be managed with management plans;

*CONSIDERING* that the GFCM shall apply the precautionary approach in accordance with the 1995 UN Fish Stocks Agreement and the Code of Conduct for Responsible Fisheries of the Food and Agriculture Organization of the United Nations (hereafter the "FAO");

*CONSIDERING* that the blackspot seabream has a peculiar biological life history (*protandric hermaphrodite* species) with relevant percent of individuals changing sex to females at around 33 cm total length while the size at first maturity (L50%) is around 30 cm for males and 36 cm for females. These biological characteristics are similar to stocks distributed in different geographical areas;

*CONSIDERING* the high socio-economic importance of fisheries, especially local fisheries, exploiting blackspot seabream and the need to ensure their sustainability;

*CONSIDERING* that the blackspot seabream is also targeted by recreational fisheries;

*NOTING* that the blackspot seabream is included in the list of priority species of GFCM for the Western Mediterranean;

*NOTING* that for blackspot seabream exists a high level of illegal, unreported and unregulated catches (IUU) all over the Mediterranean and that a more adequate monitoring of involved fishing fleets, including recreational fisheries, is needed;

*NOTING* that the SAC agrees on the needs, as highlighted by the SRC-WM, for the provision of advice for the potential establishment of management measures including, inter alia, an improved the bio-economic monitoring and effort standardization of the fisheries;

*ADOPTS*, in conformity with Articles 5b, 8 b and 13 of the GFCM Agreement, the following recommendation:

#### PART I

##### General objective, geographical scope and definitions

1. The general objective of the present recommendation is to protect juvenile "blackspot seabream" in the Mediterranean Sea.
2. For the purpose of this recommendation, "blackspot seabream" means fish pertaining to the species: *Pagellus bogaraveo*.

**PART II**  
**Minimum conservation reference size**

3. The minimum conservation reference size for blackspot seabream in the whole area covered by this recommendation is fixed at XX<sup>1</sup> cm total length.
  4. Specimens of blackspot seabream shall be measured from the tip of the snout to the end of the tail fin.
  5. Specimens of blackspot seabream smaller than the minimum conservation reference size, defined in paragraph 3, in total length as reported above and measured to the lowest centimetre, shall not be caught, retained on board, transhipped, transferred, landed, stored, sold, displayed or offered for sale.
  6. Notwithstanding paragraph 5, when due to unavoidable circumstances undersized specimens of blackspot seabream have been effectively caught, the master of the catching vessel shall record those catches (estimated weight) of undersized specimens.
  7. The GFCM Contracting Parties and Cooperating non-Contracting Parties (CPCs) shall establish an adequate mechanism for recording catches of undersized specimens of blackspot seabream
  8. Without prejudice to provisions foreseen in paragraph 5 and when a system of avoiding discards and obligation to land all catches has been established by a CPC, except in justified cases where there is a derogation for landing obligations (especially in case of fisheries where high-survival rates are well documented), the master of the fishing vessel shall not be allowed to discard those catches and shall therefore land all the fish caught independently of the size of the fish. All quantities of undersize fish landed shall be recorded and shall not be displayed, offered for sale or used for direct human consumption.
- 

---

To be defined in line with the scientific advice of the SAC in 2018 <sup>1</sup>

## المرفق 20

### اقتراح معلق بشأن توصية من الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط تتناول التدابير المتعلقة بأنشطة الصيد الترفيهي في البحر الأبيض المتوسط

The General Fisheries Commission for the Mediterranean (hereafter "the GFCM"),

*CONSIDERING* that the objective of the Agreement for the Establishment of the General Fisheries Commission for the Mediterranean (hereafter "the Agreement") is to ensure the conservation and sustainable use, at biological, social, economic and environmental level, of living marine resources in the area of application;

*RECALLING* that in giving effect to the objective of the Agreement, the GFCM shall adopt recommendations on conservation and management measures aimed at ensuring the long-term sustainability of fishing activities, in order to preserve the marine living resources and the economic and social viability of fisheries; in adopting such recommendations, the GFCM shall give particular attention to measures to prevent overfishing and minimize discards. The GFCM shall also pay particular attention to the potential impacts on small-scale fisheries and local communities;

*RECALLING* that in giving effect to the objective of the Agreement, the GFCM shall foster, as appropriate, a subregional approach to fisheries management and aquaculture development in order to better address the specificities of the Mediterranean and the Black Sea;

*CONSIDERING* that the GFCM shall adopt management measures based on an ecosystem approach to fisheries to guarantee the maintenance of stocks above levels which can produce maximum sustainable yield;

*CONSIDERING* that all measures formulated by the GFCM shall be based on the best scientific advice available, taking into account relevant environmental, economic and social factors;

*CONSIDERING* that the GFCM shall apply the precautionary approach in accordance with the Code of Conduct for Responsible Fisheries;

*CONSIDERING* the Code of Conduct for Responsible Fisheries of the Food and Agriculture Organization of the United Nations (hereafter the "FAO") providing that "States should apply the precautionary approach widely to conservation, management and exploitation of living aquatic resources in order to protect them and preserve the aquatic environment. The absence of adequate scientific information should not be used as a reason for postponing or failing to take conservation and management measures.";

*TAKING INTO ACCOUNT* the need to regulate recreational fishing activities to ensure that these activities do not undermine sustainable exploitation of the stocks, in the Mediterranean Sea;

*ADOPTS*, in conformity with the relevant applicable provisions of the GFCM Agreement:

#### **PART I Definitions**

1. The present Recommendation shall apply to the area covered by the GFCM agreement with the exclusion of the Black Sea. This recommendation shall apply without prejudice of stricter measures already adopted by law at national level.
2. For the purpose of this Recommendation, "recreational fisheries" means a non-commercial fishing activity exploiting marine living aquatic resources for recreation tourism or sport.

**PART II**  
**Management measures**

3. GFCM contracting parties and cooperating non-contracting parties shall take the necessary measures to forbid, within the framework of recreational fisheries, the use of fishing gears which are already forbidden for commercial fishing activities by international and/or national laws.
4. Spear-guns shall be prohibited if used in conjunction with underwater breathing apparatus (aqualung) and at night from sunset to dawn.
5. In line with national applicable rules, recreational fisheries for each vessel or natural person may be subject to the authorization issued by the flag State contracting party and cooperating non-contracting party, based on the list of species identified by the SAC, as referred in paragraph 8 hereunder.
6. The marketing of fish caught in recreational fisheries shall be prohibited.

**PART III**  
**Scientific monitoring and evaluation**

7. The Scientific, Advisory Committee (SAC) shall identify in 2017 and will present to the Commission for adoption, the list of species for which recreational fisheries or activities have a significant impact on the marine biological resources. The SAC will also propose to the Commission appropriate measures for data collection and monitoring of recreational fishery activities
  8. Where recreational fisheries are found to have a significant impact, the GFCM may adopt further measures aimed at strengthening specific management measures for recreational fisheries, such as fishing authorisations and catch declarations.
-

## المرفق 21

### اقتراح معلق بشأن توصية تتناول تدابير إدارة مصايد الأسماك لصون أسماك القرش والشفنين في منطقة اختصاص الهيئة، تُعَدِّل التوصية GFCM/36/2012/3

The General Fisheries Commission for the Mediterranean (GFCM),

*RECALLING* that the objectives of the Agreement establishing the General Fisheries Commission for the Mediterranean are to promote the development, conservation, rational management and proper utilization of living marine resources;

*RECALLING* the Johannesburg Declaration on Sustainable Development of 2002 and in particular its Plan of Implementation;

*RECALLING* the Declaration of the Ministerial Conference for Sustainable Development of the Fisheries in the Mediterranean held in Venice on 2003;

*REAFFIRMING* the principles of the FAO Code of Conduct for Responsible Fisheries and recalling the precautionary and ecosystem approach to fishery management;

*RECALLING* the FAO International Plan of action for the Conservation and the management of Sharks (IPOA-sharks);

*RECALLING* the Convention for the Protection of the Marine Environment and the Coastal Region of the Mediterranean (Barcelona Convention) and the listing of some sharks species in either Annex II or Annex III of its Protocol concerning the Specially Protected Areas and Biological Diversity in the Mediterranean (hereinafter SPA/BD Protocol);

*NOTING* the importance of harmonizing conservation and management measures with other international conventions responsible for the protection of these species;

*TAKING INTO ACCOUNT* the SAC advice and in particular the needs for species identification and to ensure better conservation status to sharks including protection of coastal areas from most active fishing gear;

*ADOPTS* in conformity with the provision of Article III paragraph 1 (b) and (h) and Article V of the GFCM Agreement that:

#### **PART I Scope**

1. Contracting Parties and Cooperating non-contracting Parties of the GFCM (hereafter referred to as CPCs) shall ensure that sharks are kept on board, transhipped, landed and marketed at first sale in a way that species are recognizable and identifiable and catches, incidental takings and, whenever appropriate, releases by species can be monitored and recorded.

2. CPCs shall adopt fisheries management measures to ensure adequate conservation status to sharks.

#### **Definitions**

3. For the purposes of this Recommendation the following definitions shall apply:

‘Shark’ means any fish of the taxon Elasmobranchii



‘Shark fins’ means any fins of sharks including caudal fins, but excluding the pectoral fins of rays, which are a constituent part of ray wings;

‘trawl nets’ means nets which are actively towed by the main boat engine and consisting of a cone- or pyramid-shaped body (as trawl body) closed at the back by a cod-end and which can extend at the opening by the wings or can be mounted on a rigid frame. Horizontal opening is either obtained by otter boards or provided by a beam or frame of variable shape and size. Such nets can be towed either on the bottom (bottom trawl net) or in midwater (pelagic trawl net);

## **PART II**

### **Fisheries management measures**

4. CPCs shall ensure that:

- it shall be prohibited to remove shark fins on board vessels and to retain, tranship or land shark fins.
- in order to facilitate on-board storage, shark fins may be partially sliced through and folded against the carcass, but shall not be removed from the carcass before landing.
- beheading and skinning of specimens on board and before landing shall be prohibited. Beheaded and skinned sharks cannot be marketed at the first sale markets after landing;
- It shall be prohibited to purchase, offer for sale or sell shark fins which have been removed, retained on board, transhipped or landed in contravention of this Recommendation.

5. Reduction of trawl fishing in coastal areas to enhance protection of coastal sharks

A) CPCs shall ensure that fishing activities carried out with trawl nets are prohibited within 3 nautical miles off the coast, provided that the 50 meters isobath is not reached, or within the 50 meters isobath where that depth is reached at a shorter distance from the coast.

B) Specific and spatially limited derogation may be granted by the Members on condition that affects a limited number of vessels and provided that such derogation:

a. is justified by particular geographical constraints, such as the limited size of continental shelf along the entire coastline of a Member State or the limited extent of trawlable fishing grounds due to different causes;

and/or

b. concerns small trawl vessels of less than or equal to 12 metres overall length and engine power of less than or equal to 85 kW traditionally carried out in coastal areas;

or

c. concerns a limited number of vessels during a seasonal fishing campaign;

and

d. has no significant impact on the marine environment.

C) CPCs shall inform the GFCM on the modalities of applying the derogation under point B) no later than 31 March 2013. This notification shall include:

a. a list of authorised trawl fishing vessels with their characteristics,

b. zones as identified by geographic coordinates both on land and at sea and by GFCM statistical rectangles as defined in Recommendation GFCM/35/2011/1.

c. Measures taken to monitor and mitigate impact on marine environment

D) CPCs shall establish a specific monitoring plan for the trawl fisheries operating under derogation as stipulated by point B).

E) These provisions are without prejudice to more detailed or stricter rules implemented by Members.

**Elasmobranchs species under Annex II (list of endangered or threatened species) and Annex III (list of species whose exploitation is regulated) of the SPA/BD Protocol to the Barcelona Convention**

6. CPCs shall ensure a high protection from fishing activities to elasmobranchs species listed in Annex II of the SPA/BD protocol of the Barcelona Convention that must be released unharmed and alive to the extent possible.

7. Specimens of sharks' species listed in Annex II of the SPA/BD Protocol cannot be retained on board, transhipped, landed, transferred, stored, sold or displayed or offered for sale.

8. CPCs shall ensure that catches of tope shark (*Galeorhinus galeus*) taken with bottom- set nets, longlines and in tuna traps shall be promptly released unharmed and alive to the extent possible.

**PART III**  
**Monitoring, data collection and research**

9. CPCs shall ensure that:

a. information on fishing activities, catch data, incidental taking, release and/or discarding events for sharks species listed either in Annex II or III of the SPA/BD Protocol, must be recorded by the ship-owners in the logbook or equivalent document, in line with requirements of Recommendation GFCM/35/2011/1 establishing the GFCM logbook;

b. this information must be reported to the national authorities for notification to GFCM Secretariat within the annual national reporting to SAC and through the Task 1;

c. any other additional measures are taken to improve data gathering in view of scientific monitoring of the species.

10. As appropriate, the GFCM and its CPCs should, individually and collectively, engage in capacity building efforts and other research cooperative activities to improve knowledge on sharks and sharks fisheries and to support the effective implementation of this recommendation, including entering into cooperative arrangements with other appropriate international bodies.

11. The provisions referred to in Paragraphs 4, 5, 6, 7, 8 and 9 are without prejudice to stricter rules implemented by the CPCs.

## المرفق 22

### اختصاصات الأنشطة المختارة مجموعة العمل المعنية بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق

The main objective of the Working Group is to coordinate technical, scientific and socio-economic activities relating to small-scale fisheries in order to fill the main data gaps relating to this sector, to produce advice for consideration and validation by the SAC and WGBS and to support the sustainable management and development of small-scale fisheries within a Blue Growth perspective. To this end, the WGSSF shall:

- ;Provide advice on the implementation of technical outputs of Target 2 of the mid-term strategy
- Provide advice on the implementation of technical aspects of the FAO Voluntary Guidelines for Securing Sustainable Small-Scale Fisheries in the Context of Food Security and Poverty ;Eradication (SSF Guidelines) in the GFCM area of application
- Promote the use of the GFCM Data Collection Reference Framework (DCRF) as a data ;collection tool for small-scale fisheries
- Measure the biological and ecological impacts of small-scale fishing activity on fish stocks, ;particularly for priority species, and on the marine environment
- Develop indicators to measure the economic and social impacts of small-scale fishing activity on coastal communities in the Mediterranean and Black Sea. Assess the access of small-scale fishers to resources and markets, in light of the United Nations Sustainable Development Goal (SDG) 14.b., and examine the interaction of small-scale fishing with related sectors, ;particularly fish processing, marine recreational fisheries and tourism
- Identify interactions between small-scale and recreational fisheries, with a view to assessing potential conflicts, including competition for resources, competition for space and gear .interactions

### مجموعة العمل المعنية بمصايد الأسماك الترفيهية

The main objective of the Working Group is to coordinate technical, scientific and socio-economic activities relating to recreational fisheries in order to fill the main data gaps relating to this sector, to produce advice for consideration and validation by the SAC and WGBS and to support the sustainable management of recreational fisheries within an Ecosystem Approach to Fisheries perspective. To this end, the WGRF shall:

- Provide advice on the implementation of technical outputs of Target 2 of the mid-term strategy ;in relation to recreational fisheries
- Measure the biological and ecological impacts of marine recreational fishing activity on fish ;stocks, particularly for priority species, and on the marine environment
- Measure the socio-economic impact of marine recreational fishing activity on coastal communities in the Mediterranean and Black Sea, including its interaction with related sectors ;such as tourism and small-scale fisheries
- Harmonize methodologies for assessing recreational fisheries, towards improved data ;collection in support of sustainable recreational fisheries management
- Identify interactions between recreational and small-scale fisheries, with a view to assessing potential conflicts, including competition for resources, competition for space and gear .interactions

## المرفق 23 (1)

### الميزانية المستقلة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لعام 2018

بالدولار الأمريكي	الحصة من المجموع (النسبة المئوية)	
1 518 000	59.95%	الموظفون الفنيون (10)
488 000	19.27%	الموظفون الإداريون (6)
2 006 000	74.73%	مجموع نفقات الموظفين
30 000	1.18%	الموارد البشرية المؤقتة (حراس الأمن، ومعاون خدمة المكاتب، ووقت العمل الإضافي)
20 000	0.79%	الخبراء الاستشاريون (بما يشمل مترجمي المطبوعات العلمية)
80 000	3.16%	السفر (الموظفون، والمكتب، والمنسقون، والمترجمون الفوريون، وبدل المعيشة اليومي وبطاقات السفر للخبراء)
10 000	0.39%	التدريب
100 000	3.95%	استرداد تكاليف الخدمات الداخلية/الخارجية
15 464	0.61%	فريق المهام
255 464	10.09%	مجموع نفقات التشغيل
2 261 464		المجموع الفرعي 1 (الموظفون + التشغيل)
22 615		الضيافة ونفقات متنوعة (1%)
57 102		صندوق المشاركة (2.5%)
2 341 181		المجموع الفرعي 2
105 353		تكاليف دعم المنظمة (4.5% من المجموع الفرعي 2)
2 446 534		المجموع الفرعي 3
85 629		صندوق رأس مال الهيئة العامل (3.5% من المجموع الفرعي 3)
2 532 162		الميزانية المستقلة (بالدولار الأمريكي)

## المرفق 23 (2)

### المساهمات في ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لعام 2018 (استناداً إلى متوسطات الفترة 2013-2015)

الطرف المتعاقد	دولار أمريكي	%	دولار أمريكي	المؤشر	دولار أمريكي	المجموع المرجح	دولار أمريكي
ألبانيا	24 075	0.95	11 009	1	6 330	19 938	6 736
الجزائر	83 085	3.28	11 009	1	6 330	194 611	65 745
بلغاريا	17 340	0.68	11 009	1	6 330		
كرواتيا	74 314	2.93	11 009	10	63 304		
قبرص	74 314	2.93	11 009	10	63 304		
مصر	84 216	3.33	11 009	1	6 330	197 959	66 876
فرنسا	137 617	5.43	11 009	20	126 608		
اليونان	74 314	2.93	11 009	10	63 304		
إسرائيل							
إيطاليا	137 617	5.43	11 009	20	126 608		
اليابان	137 617	5.43	11 009	20	126 608		
لبنان	20 854	0.82	11 009	1	6 330	10 403	3 515
ليبيا	48 423	1.91	11 009	1	6 330	92 010	31 084
مالطة	74 314	2.93	11 009	10	63 304		
موناكو	11 009	0.43	11 009				
الجبل الأسود	12 287	0.49	11 009			3 783	1 278
المغرب	40 181	1.59	11 009	1	6 330	67 613	22 842
رومانيا	17 340	0.68	11 009	1	6 330		
سلوفينيا	74 314	2.93	11 009	10	63 304		
إسبانيا	74 314	2.93	11 009	10	63 304		
سورية	19 294	0.76	11 009	1	6 330	5 784	1 954
تونس	135 782	5.36	11 009	1	6 330	350 599	118 442
تركيا	385 180	15.21	11 009	10	63 304	920 190	310 867
الاتحاد الأوروبي	774 361	30.58	11 009			2 259 579	763 351
		100		140		4 122 470	
	<b>2 532 162</b>		<b>253 216</b>		<b>886 257</b>		<b>1 392 689</b>

الميزانية الإجمالية		2 532 162	دولارًا أمريكيًا
رسوم أساسية		10%	من الميزانية الإجمالية
		253 216	دولارًا أمريكيًا
عدد الأطراف المتعاقدة*		23	
الميزانية الإجمالية مخصصًا منها الرسوم الأساسية		2 278 946	دولارًا أمريكيًا
عنصر الناتج المحلي الإجمالي		35%	من الميزانية الإجمالية
		886 257	دولارًا أمريكيًا
عنصر المصيد		55%	من الميزانية الإجمالية
		1 392 689	دولارًا أمريكيًا

(\*) الأطراف المتعاقدة التي تدفع مساهماتها في الميزانية المستقلة

حضر الدورة الحادية والأربعين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى الدورة الثامنة للجنة الإدارة والمالية، ممثلون عن الأطراف المتعاقدة، وعددها 22 طرفًا، وممثلون عن ثلاثة أطراف متعاونة غير متعاقدة، وطرف واحد غير متعاقد. كما حضر الدورة ممثلون عن 20 منظمة حكومية دولية وغير حكومية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومشاريعها الإقليمية، وكذلك مكاتب الهيئة وأجهزتها الفرعية. وخلال الدورة، تم استعراض التقدم المُحرز في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل، بما في ذلك ما يتعلق بإعلان مالطة الوزاري لعام 2017. وعلاوة على ذلك، نوقشت أنشطة التعاون في إطار الاتفاقات المبرمة مع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة والمنظمات الشريكة. وفي ضوء زيادة التعاون مع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، منحت الهيئة مركز الدولة الطرف المتعاونة غير المتعاقدة لجمهورية مولدوفا. وفي ما يتعلق بإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، اعتمد ما مجموعه ثماني توصيات مُلزِمة تتناول المسائل التالية: الإبلاغ عن البيانات والمعلومات المتعلقة بتربية الأحياء المائية؛ وإدارة مصايد أسماك الشبوط المرقط في بحر الألبوران؛ وإنشاء منطقة مصايد مقيّدة في جابوكا/بومو بيت (البحر الأدرياتيكي)؛ وخطة متعددة السنوات لإدارة مصايد سمك الترس في البحر الأسود؛ ووضع خطة إدارة تكيّفية إقليمية لاستغلال المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط؛ وتقديم بيانات عن أنشطة الصيد في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط؛ وخطة عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة، وخطة دولية مشتركة للتفتيش والإشراف خارج المياه الخاضعة للولاية الوطنية في مضيق صقلية. واعتمدت الهيئة كذلك ستة قرارات، بما في ذلك ما يلي: استراتيجية للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود؛ وخطوط توجيهية لتبسيط عمليات الترخيص والتأجير في مجال تربية الأحياء المائية؛ واستئناف عمل مجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا الصيد؛ ومجموعة عمل دائمة معنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة؛ وشبكة للموائل الأساسية للأسماك، وتطبيق نظام وضعته المنظمة البحرية الدولية لتعريف السفن. وأخيرًا، اعتمدت الهيئة برنامج عملها للفترة المقبلة في ما بين الدورات، وأقرت ميزانيتها لعام 2018 التي تبلغ 2 532 162 دولارًا أمريكيًا، فضلًا عن عدد من الإجراءات الاستراتيجية ستموّل من الموارد من خارج الميزانية. كما وافقت الهيئة بالإجماع على تجديد ولايات مكاتب لجنة الإدارة والمالية، واللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية، ومجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود، ولجنة الامتثال.

